الميزان AL-MIZAN

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي



Vol. 4. Issue5 . February1997

المجلد الرابع - العدد الخامس - شباط/ فبراير ١٩٩٧

الصداقة الحتمية بين الولايات المتحدة وإيران (ص:٩)

نتانياهو طلب من الجيش إعداد خطة دفاعية تستثني الجولان

نقل مدار التسوية من «لبنان أولاً» الى «سوريا أولاً»!

❐ قبل توجهه الى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي بيل كلينتون، طلب رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو من قيادة وأركان جيش الدفاع الإسرائيلي إعداد خطة دفاعية جديدة تستثني هضبة الجولان السورية المحتلة، كما قالت مصادر أميركية نقلاً عن أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي الى واشنطن.

وقالت تلك المصادر أيضاً، إن التوجه الذي ساد الأجواء الإسرائيلية وأجواء المحادثات الإسرائيلية الأميركية، هو الاتفاق على ضرورة استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط انطلاقاً من التفاوض مع سوريا أولاً، لأن أي توجه آخر، وخصوصاً بالنسبة الى لبنان، لا يحل المشكلة.

ويبدو من التحليلات المتداولة في واشنطن أن مسألة الديبلوماسية المتعلقة بالشرق الأوسط لن تكون من مسؤولية وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وحدها، بل سوف تكون في الدرجة الأولى من مسؤولية الرئيس كلينتون وأجهزة الأمن القومي. وقد ظهرت ملامح من ذلك، عندما صدرت تصريحات بالنسبة الى المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالتحقيق حول انفجار الخبر على لسان مدير مكتب التحقيقات الاتحادي لويس فريه، ووزيرة العدل جانيت رينو اعتبرت ممارسة للسياسة الخارجية من خارج الوزارة المختصة عادة.

وقال مصدر أميركي لـ«الميزان»، إن



الرئيس الأسد

تركيز مدار التسوية على «سوريا أولاً» يتطلب تسويات تكميلية تشمل إيران والعراق أيضاً. وفي رأي هذا المصدر أنه، تبعاً لذلك، يتوقع قلب سياسة الاحتواء المزدوج السابقة على وجه مختلف، أي بدل الاحتواء السلبي انتهاج سياسة احتواء إيجابي.

ذلك أنه، حسب المصدر المذكور، لا بد من مصالحة أميركية - إيرانية أولاً لأن ذلك هو المدخل الوحيد الذي يعفي الجيشين اللبناني والسوري من مواجهة «حزب الله»، وهي مواجهة غير مرغوبة من الجانبين، فضلاً عن أنه يدخل إيران في التصور العام لمستقبل المنطقة.

أما بالنسبة الى إدخال العراق، فقد قال المصدر المذكور إنه ضروري مثل إدخال إيران، لسببين:

■ السبب الأول، الحؤول دون قيام العراق بمزايدات ضد سوريا على غرار ما جرى ضد مصر في قمة بغداد لعام ١٩٧٨، مما يخلق ارتباكات جديدة في العلاقات العربية، وفي الأحوال الأمنية في المنطقة.

■ والسبب الثاني، أن العراق بعد لازم لضمان الوضع الأردني عندما يطرح موضوع توطين الفلسطينيين على بساط البحث، لأن الأردن وحده لا يستطيع تحمل واستيعاب أعباء التوطين الفلسطيني. أما الثمن الذي سيدفع للعراق لقاء ذلك فهو رفع الحصار الدولي عنه وإمداده بالقروض وإعادة تأهيله في المجتمع الدولي، وربما أكثر من ذلك مع الوقت، في إشارة الى إمكانية إعادة ترسيم حدوده مع الكويت بما يحفظ مصالحه البعيدة المدى!

وأعرب المصدر المذكور عن اعتقاده بأن التسوية مع سوريا لن تتم قبل التأكد من دخول إيران والعراق في إطار التسوية، وأنه إذا ما تم ذلك خلال السنة المقبلة، فإن مشكلة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان تنحل تلقائياً. وأكد المصدر اعتقاده بأن التسوية مع لبنان سوف تأتي في نهاية المطاف.

وفي الوقت الذي تتردد فيه أنباء عن حوار سري بين واشنطن وطهران يحرص الأميركيون على نفيها، أكدت قيادة الأسطول الأميركي الخامس في البحرين أن لديها تعليمات من البيت الأبيض بعدم التعرض للبواخر الإيرانية التي تقوم بالتهريب سراً لمصلحة العراق، خارقة الحظر الدولي. (راجع العدد الماضي من «الميزان» بعنوان «مصالحة أميركية - إيرانية في ولاية كلينتون الثانية»، والتحليل على الصفحة ٩ من هذا العدد بعنوان «حتمية الصداقة الأميركية - الإيرانية»).

ويبدو أن في واشنطن قناعة جدية بأن سوريا ترحب بمثل هذا التوجه الموسع للعملية السلمية بما يحفظ مصالح جميع دول المنطقة الى أمد طويل.

نفاد الصبر من نفاد الوعد

❐ تتحول بيروت في هذه الأيام الى «مدينة ملاهي»، ليس بالمعنى السياحي فقط، بل بالمعنى السياسي في الدرجة الأولى. وهذا شيء متوقع بالنظر الى تراجع وانتكاس الحالة الاقتصادية بفعل المبالغة في طفرة التوقعات السابقة التي رافقت مجيء رفيق الحريري الى الحكم من جهة، والى تدهور النمو العام والتفاقم المتزايد في مديونية الدولة وفي عجز ماليتها.

وليس أدل على ذلك من إعلان شهر شباط/فبراير الجاري شهر تنشيط للسياحة والاستهلاك بخفض الأسعار في الأسواق، بما في ذلك أسعار تذاكر السفر، مع أن هذا الشهر الذي يصفه اللبنانيون بعبارة «شباط اللباط» ليس تاريخياً شهراً سياحياً!

والملهاة الثانية التي تلف لبنان حالياً هي التي تجري على «مسرح الترويكا»، على نحو يشبه الجدل حول جنس الملائكة، او ربما جنس الشياطين، قياساً على انتشار الديانة الإبليسية في مصر (راجع الصفحة ٨ من هذا العدد). والجدل الدائر الآن على سبيل الإلهاء هو حول انفراط الترويكا او عدم انفراطها، وحول إمكانية ترميمها او تعذر ذلك.

وفي اغلب الظن، ان الملهاة السياسية لا تقتصر على خلق عذر للحكومة تغطي به انتكاس سياستها الاقتصادية، وإلقاء التبعة على مسببات أخرى، بل هي بمثابة تمهيد لمحاولة جديدة مبكرة لتمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي ثلاث سنوات مرة ثانية، كما حصل قبيل انتهاء ولايته الدستورية في خريف ١٩٩٥.

لكن اللبنانيين تظهر عليهم في هذه الأيام بوادر نفاد الصبر. ومع ان هذه البوادر غير مترافقة بالدعوة الى تحركات شعبية، كما في السابق، إلاّ انها تاخذ مجرى نفسياً ملحوظاً يلفه القنوط، وهي حالة من شانها ان تؤثر سلباً على إمكانية تنشيط النمو الاقتصادي من جديد.

فليس افدح على النمو الاقتصادي لأي بلد من حالة الإرهاق المصحوبة بالقنوط. وقد حذر «بنك عودة» في نشرته الاقتصادية للربع الأخير من السنة الماضية من انحدار المزاج العام الى هذا المنحدر، داعياً الى ضرورة إبقاء الأمل في الإصلاح المطلوب قائماً.

غير أن نفاد الصبر اللبناني هذه الأيام مرده في المقام الأول الى نفاد الوعد الذي رافق رفيق الحريري منذ خمس سنوات، وهو وعد تصوره اللبنانيون، او صوّر لهم، على انه سوف يكون خالياً من التضحيات، او على الأقل، لم تكن الدولة الحريرية على شجاعة كافية لتشرح للبنانيين وتقنعهم بما هو مطلوب من تضحيات. وسبب هذا القصور، أن الظاهرة الحريرية القائمة على المال وحده، في إطار ثقافة هجينة، غير مؤهلة للقيام بمهمة وطنية خارقة من هذا النوع، فضلاً عن ان ذلك ليس من طبيعتها، على الرغم وجود عناصر يسارية وراديكالية سابقاً في عداد حكومة الحريري.

نفد الوعد ... فنفد الصبر!

«الميزان»

سلّة الأخبار

مليونيرية الانكليز. تفيد احصائيات مصلحة الضرائب البريطانية ان عدد أصحاب الملايين في البلاد قد تضاعف بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥، فبلغ ٨١ الف مليونير، أي بمعدل مليونير واحد بين كل ٥٥٠ شخصاً من المواطنين. الوارثون منهم تبلغ نسبتهم ٢١٪، والذين أثروا من مرتباتهم ووظائفهم يبلغون ١٢٪، والباقون أثروا من الأعمال الحرة والتجارة ... واليانصيب الوطني!

مليارديرية العرب. تفيد تقارير مصرفية خاصة ان ١٨٥ الفاً من المواطنين العرب، باستثناء اللبنانيين والمغاربة، يملكون في خارج بلدانهم ما مجموعه ٧٨٦ مليار دولار، وأن منهم ٧٥ الف مواطن سعودي لديهم في الخارج ما مجموعه ٤٢١ مليار دولار. أي ان السعوديين البالغة نسبتهم ٤٠,٥٪ يملكون نسبة ٥٣,٥٪ من الاموال العربية الخارجية. (راجع الصفحة ١٥ من هذا العدد).

عودة لينين. بعد أكثر من خمس سنوات على إزالة تماثيل فلاديمير لينين مؤسس الدولة السوفياتية من الساحات العامة في المدن الروسية، صوت مجلس مدينة ريازان الواقعة الى الجنوب الغربي من موسكو على إعادة نصب لينين الى الساحة العامة بمناسبة عيد ميلاده في ٢٢ نيسان/أبريل. وتقرر في موسكو أيضاً الحفاظ على جثمان لينين محنطاً، حتى في حال نقله من ضريحه في الساحة الحمراء، لا تكريماً له بل للقائمين على فن التحنيط!

شوكولاتة صينية. يعكف خبراء غربيون في الهندسة الوراثية على بحوث علمية تهدف الى زيادة انتاج شجرة الكاكاو الذي تصنع منه الشوكولاتة، بسبب تزايد الطلب عليه في الصين. ويقول هؤلاء الخبراء انه لو اكل كل فرد صيني لوحاً واحداً من الشوكولاتة في السنة، فإن الانتاج العالمي الراهن كله من الكاكاو لن يكفي الصين وحدها!

حالة الناتج الحقيقي في العالم العربي ١٩٩٧

النمو السعودي منقوص والنمو اللبناني ... «منكوس»!

❐ يستدل من تقرير للأمم المتحدة عن حالة العالم الاقتاصدية في ١٩٩٧، أنه من المتوقع أن تشهد ١١٦ دولة من أصل ١٣٧ هذه السنة زيادة في الناتج القومي الإجمالي، وهو يمثل تحسناً عن السنة السابقة التي شهدت نمواً في ١٠٤ دول فقط.

وفي تحليل لـ«الميزان» عن أحوال النمو في العالم العربي قياساً على معطيات التقرير مقرونة بوسائل قياس خاصة غير مقارنة، يتبين أن سكان الدول العربية في مجموعهم هم الآن أكثر فقراً مما كانوا عليه في الثمانينات، باستثناء نسبة ضئيلة لا تتعدى ١٠ في المائة، أي حوالى ٢٤ مليون شخص من أصل ٢٣٥ مليون نسمة.

وحسب التقديرات التي أجرتها «الميزان»، فإن النمو المتوقع في المملكة العربية السعودية، أغنى الدول العربية، لن يزيد هذه السنة إلاّ بحدود ١ - ٢ في المائة فقط من الناتج الإجمالي الحقيقي، على الرغم من الارتفاع النسبي في العائدات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. والقياس المعتمد في ذلك، هو حجم الأموال الصادرة الى الخارج للاستثمار، وخصوصاً الى الشرق الأقصى (الصين، فيتنام، اندونيسيا، الهند، ماليزيا، وآسيا الوسطى)، بالإضافة الى تحويلات الوافدين. وفي حال هبوط أسعار النفط بمعدل دولارين للبرميل في السنة الجارية، فإن النمو السعودي قد يتقلص الى الصفر، وربما الى تراجع بنسبة واحد في المائة تحت الصفر في السنة المقبلة.

أما في لبنان، فإن هذه التقديرات تشير الى أن النمو اللبناني قياساً على حركة أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي على أذونات الخزينة القصيرة الأجل، لن يتجاوز كحد أقصى نسبة ١,٣٪ في ١٩٩٧ نظير ٤,٤٪ في السنة الماضية، أي بانتكاس قدره حوالى ٥٪ عما كان عليه في ١٩٩٤ و ١٩٩٥. هذا مع العلم أن أسعار الفائدة الأساسية كانت في السنتين المذكورتين بحدود ١٨ - ١٥٪، وخفضت تدريجياً في السنة الماضية الى حدود ١٥ - ١٣٪، وينتظر لها أن تنخفض هذه السنة الى حدود ١٣ - ١١٪ وربما الى ١٠ في المائة.

وسوف يبقى النمو اللبناني، كما كان في السنة الماضية، مدفوعاً بالاستهلاك في الدرجة الأولى، كما يستدل من المحاولات الجارية لإبقاء الأسعار الاستهلاكية مخفوضة نسبياً، خشية أن يتراجع معدل النمو العام الى أقل من ٢ في المائة.

سلطان بن عبد العزيز:
الجالس على الحراب!
ص:١٦

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

الاقتراض لتغطية عجز الميزانية ليست له حدود في الأفق المنظور

النجاح القصير النفس... فشل طويل الأجل

تحليل اقتصادي:

❐ تقف السياسة الاقتصادية للحكومة اللبنانية، كما يتضح من الميزانية الجديدة ومن طريقة تصديقها في مجلس النواب على عتبة اداء منكوس اي ظهور قدميه قبل ظهور رأسه في الولادة. وقد أجمع السياسيون وغير السياسيين من منتقدي الحكومة الحريرية ان العطل الذي يشكو منه لبنان هو في المؤسسات. وقد جاءت الأزمة السياسية العاصفة بين رموز الحكم (راجع الصفحة المقابلة) تأكيداً لذلك لا لبس فيه.

فالتنمية الاقتصادية لبلد مثل لبنان لا تتوقف على وفرة الموارد المالية او عدم وفرتها طالما انه يعتمد بشكل رئيسي على الموارد البشرية. وفي الدول التي تعتمد على الموارد البشرية وخصوصاً الدول الصغيرة الحجم، تتوقف التنمية الاقتصادية على اداء المؤسسات، وطالما ان المؤسسات معطلة او تؤدي اداء سلبياً، فان اي قدر من الموارد المالية مهما كان وفيراً لن يؤدي الغرض المطلوب.

القفز الى الوراء

ومع ان المطالبات العمالية والنقابية والمعيشية عموماً أخذت شكل المطالب المادية، وأخذت المماحكات السياسية المرافقة شكل المطالبة المؤسسية، فإن الجانب غير الظاهر منها او غير المعلن يمثل رد فعل مجتمعي عميق ليس على الحالة الاقتصادية فحسب، انما ضد غموض المصير في الدرجة الاولى. ومجرد الشك لدى اللبنانيين بغموض المصير محبط لأي استثمار قائم او وافد.

وما ظهر في البداية، اي في بداية الحكم الحريري في السنوات الاولى من التسعينات، على انه من قبيل النجاح قياساً على نسبة النمو الاستثنائية المرافقة التي تجاوزت ٨٪ يتبين الان بعد تنفيس البالون وعجزه عن التحليق أنه نجاح قصير الاجل. ومن نافل القول ان النجاح القصير الاجل او القصير النفس في الشؤون الاقتصادية، انما هو في الواقع فشل طويل الامد. وهو امر يزيد من تعقيد حالة غموض المصير. ذلك ان نسبة النمو المنكوس في الاقتصاد اللبناني، قد أخذت تقفز الى الوراء، قفزاً مربكاً على قول الشاعر:

ما طار طير وارتفع
إلا كما طار وقع

فكيف اذا كان طيرانه من البداية باجنحة اصطناعية؟

فقد هبط النمو اللبناني في السنة الماضية بنسبة ٥٠٪ دفعة واحدة تعادل تماماً نسبة العجز في ميزانية سنة ١٩٩٦ وهو عجز تجاوز جميع التقديرات السابقة.

وقد استطاعت حكومة الحريري تبرير هذا الهبوط في النمو بكونه طارئاً من جراء العدوان الاسرائيلي على الجنوب على عهد شمعون بيريز في شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٦، لكن المراقبين للأداء الاقتصادي اللبناني حالياً يتوقعون ان يقفز النمو الى الوراء هذه السنة ايضاً قفزة مماثلة فلا يتعدى ما نسبته ٣٪ (راجع الصفحة الأولى).

ولن تعدم الحكومة تبريراً لهذا النكوس سواء بالقاء التبعة على المماحكات السياسية او على تلكؤ الدول الواعدة بالمساعدات في تقديم المطلوب منها.

المساعدات والتحويلات

ونريد ان نفترض ان الموعود من المساعدات والتحويلات سوف يتحقق في وقته، إلا ان جميع الدراسات التي وضعتها المؤسسات الدولية حول قضايا المساعدات اثبتت انها عديمة الجدوى في التنمية الاقتصادية الحقيقية. بل هي في بعض الحالات شكلت عائقاً على النمو ولو من خلال اشاعة مناخ اتكالي واعتبارها الدواء الناجع الشافي. فالقضية المركزية في مسألة التنمية الاقتصادية كما اثبتت التجارب الملموسة، ليست قضية مساعدات او تحويلات صافية تحقق فائضاً في ميزان المدفوعات كما هو الحال في لبنان حالياً، بل تاريخياً. واذا القينا نظرة فاحصة على التجارب التاريخية في اميركا اللاتينية مثلاً، وخصوصاً في دولها الصغيرة، نجد ان انتاجية عوامل الانتاج المحلية هبطت بسرعة ملحوظة خصوصاً في الفترات التي كانت تتدفق فيها القروض الميسرة والمساعدات بأسرع من اي وقت مضى.

وتشير ورقة اعدها «مركز الاداء الاقتصادي» في كلية لندن للاقتصاد، الى ان الدول المانحة للمساعدات مثل التجمع الذي انعقد في واشنطن لمساعدة لبنان تتردد كثيراً في تقديم المساعدات للدول النامية، واطلقت على ذلك عبارة التعب من المساعدات، فضلاً عن ان الميزانيات المخصصة للمساعدات في تلك الدول الغنية تتعرض للانتقادات والهجمات المضادة لسياسة تقديم المساعدات، ليس لانها تشكل عبئاً على الدول المانحة، بل لانه من المشكوك فيه ان تكون المساعدات هذه مجدية.

والحجة الاساسية ان البلدان التي تطلب المساعدة لا تعاني في واقع الحال من نقص في الرساميل بقدر ما تعاني من سوء في الادارة ومن الفساد ومن ضعف المؤسسات.

فالقلة الغنية في البلدان النامية عموماً تملك غالبية الدخل، والتقدير العمومي الذي يتفاوت بين دولة واخرى هو ان ٢٠٪ من السكان يملكون اكثر من ٥٠٪ من الدخل.

ولما كانت مستويات الادخار المحلي متدنية دلالة على ان النخب الغنية تفضل الاستهلاك على الادخار، او انها تفضل الادخار في الخارج على الادخار في الداخل (راجع «الميزان المالي والمصرفي» على الصفحة ١٥ حيث المدخرات الخليجية الخارجية تبلغ ٧٦٨ مليار دولار).

وقد اثبتت التجارب كما يستدل من الورقة المذكورة ان دوافع الدول المانحة للمساعدات هي في الدرجة الاولى دوافع سياسية لمصلحة المانحين، وليست مدفوعة بالحاجات الاقتصادية للدول الطالبة للمساعدة، لتخلص الى القول ان المساعدات عموماً ليس لها اي اثر يذكر على «النمو الاقتصادي»!

والملفت في التجربة اللبنانية الحالية، كما في التجارب العالمية، ان الدول العاكفة على تنمية اقتصادية متسارعة تتميز بانماط معقدة من الاستهلاك على ظهر اقتصاد وطني مبسط نسبياً. وان كانت المساعدات، كما يقول المحللون، اقرب الى الدخول في الدورة الاستهلاكية منها في الدورة الانتاجية، فإن ارتفاع الاستهلاك قد يكون هدفاً مفيداً بذاته. والواقع ان جزءاً ملحوظاً من نسبة النمو اللبناني في الأونة الاخيرة كان ناتجاً من الحالة الاستهلاكية المتزايدة كما سنرى من خلال العجز في الميزان التجاري.

وهذا يعني ان غالبية الناس الفقراء، او الأفقر في المجتمع اللبناني، يستهلكون اكثر مما ينتجون ويعيشون فوق امكانياتهم الواقعية، وهو يعني ايضاً، ارتفاع الانفاق الحكومي الذي يعبر عن نفسه من خلال العجز المتواصل والمتفاقم في الميزانية.

ومن المنطقي تبعاً لذلك ان نفترض ان الحكومة لن تستطيع التقيد بحدود العجز المرسومة في الميزانية، كما تبين من الميزانيات الحريرية كلها، وخصوصاً ميزانية سنة ١٩٩٦.

وبالتالي، فإن استمرار الاقتراض لتغطية العجز الحكومي ليست له حدود منظورة في الافق، الامر الذي يعني ان الحكومة سوف تواصل اصدار السندات يميناً ويساراً. وهو يفسر رفض رئيس الحكومة رفيق الحريري، مطلب رئاسة مجلس النواب باعلامها مسبقاً عن اي سندات ترغب في اصدارها.

العجز التجاري

ويستدل على النمط الاستهلاكي اللبناني من العجز المتزايد في الميزان التجاري، وهو عجز زاد في سنة ١٩٩٦ بكامله بمبلغ ٥٣ مليون دولار عن عجز السنة السابقة على الرغم من هبوط النمو الى النصف في السنة ذاتها.

فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات اللبنانية الى الخارج من ٨٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ الى ١٠١٧ مليون دولار سنة ١٩٩٦، فان المستوردات من الخارج زادت من ٧٣٠٣ ملايين دولار سنة ١٩٩٥ الى ٧٥٤٩ مليون دولار سنة ١٩٩٦، فيكون العجز الاجمالي في الميزان التجاري للسنة الماضية بكاملها ٦٥٣١ مليون دولار، بالمقارنة مع عجز مقداره ٦٤٧٦ مليون دولار سنة ١٩٩٥. ولذا يقتصر تأثير هذا العجز المتفاقم في الميزان التجاري على ميزان المدفوعات، لكنه سيؤدي في الظروف والشروط الدولية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية الى زيادة العجز في موارد الميزانية المتأتية من الرسوم الجمركية المطلوب تخفيضها. ومن بوادر المشكلات الاضافية الناتجة من الشروط الدولية لخفض الرسوم الجمركية ضمن اطار ازالة العوائق امام التجارة العالمية، اعتراض صناعات النسيج اللبنانية على توجه الحكومة لخفض الرسوم الجمركية على المنسوجات المستوردة، لان الصناعة اللبنانية في هذه الحالة لن تقوى على المنافسة حتى في السوق المحلية.

شاطر في «البيزنيس» حائر في «السياسة»

متاعب الحريري ناشئة من عجزه عن إعادة تشكيل الجوار اللبناني؟

كتبت الـ «إيكونوميست»

❐ استمتع لبنان خلال معظم السنوات الخمس الماضيات بوجود رجل اعمال بالغ الثراء على رأس الحكومة. اما الآن فهو غير واثق. ذلك ان الشكوك المحيطة برفيق الحريري وبرنامجه لاعادة الاعمار، وهو برنامج احيط بدعاية صاخبة وبتطبيل وتزمير، قد طفت على السطح خلال اسبوع مناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب. والمأزق الذي تواجهه الحكومة، هو إما ان تقرر مواصلة السياسات السابقة للرئيس الحريري وبالتالي القبول بتفاقم إرتفاع الدين العام، او السير في نهج اكثر توازناً.

إن رفيق الحريري يعاني من مشكلة متعبة واقرب حلفائه اليه، وهما نبيه بري، الرئيس الشيعي للمجلس النيابي، والزعيم الدرزي وليد جنبلاط، بدأت تظهر عليهما علائم التخلي عنه. وفي نهاية السنة الماضية، امر مرتين بانزال قوى الامن للتحرك ضد المتظاهرين بعد إقفال التلفزيونات والاذاعات الخاصة، ثم والاهم من ذلك لاعتقال المسيحيين اللبنانيين المشتبه باشتراكهم في سلسلة من الهجمات ضد السوريين. وها هي النقابات العمالية الآن تنقلب عليه ايضاً.

إن «الاتحاد العمالي العام»، الذي يمثل معظم العاملين في القطاع الخاص في البلاد ويقدر عددهم بحوالى ٣٥٠ الف عامل يطالبون بزيادة في الاجور لا تقل عن ٢٠٪ لاعضاء الاتحاد ولزملائهم في القطاع العام على حد سواء. ويقول رئيس الاتحاد الياس ابو رزق:

«لا اعتراض لنا على اهتمامه «بالبيزنيس» لكننا لا نريد رئيس الحكومة ان يفكر ويعمل فقط كرجل اعمال عندما يكون في السلطة».

وفي اعتقاد النقابات العمالية انه قد حان الوقت لإيلاء اهتمام جدي بالاحوال المعيشية البائسة للناس العاديين.

ويحاول رفيق الحريري استرضاء موظفي الحكومة باعطائهم ما نسبته ٣٥٪ من ميزانية هذه السنة (كانت مخصصاتهم لسنة ١٩٩٦ غير واقعية بنسبة ٢٠٪ او اقل نظير ٣٢٪ في سنة ١٩٩٥). وهو يواجه متاعب اشد مضاضة مع عمال القطاع الخاص الذين هبطت مداخيلهم الحقيقية خلال السنوات الخمس الماضيات. وبامكان الحكومة محاولة تغيير ذلك برفع الحد الادنى للاجور المحدد الآن بما يعادل ١٦٠ دولاراً في الشهر، او باجبار ارباب العمل على رفع اجور عمالهم كما فعلت في شهر ايار/ مايو الماضي. لكنه من الواضح والمفهوم ان الحكومة تتردد في السير في اي من هذين الاتجاهين: اذ ان خوفها من التضخم لا يقل عن خوفها من الاضرابات.

اما برنامج اعادة الاعمار الذي بدأ بحماس منقطع النظير بعد الاحتراب الداخلي فانه يعرج ويتعثر الان.

ففي بداية سنة ١٩٩٦ كان النمو المتوقع بنسبة ٧٪ أما الآن فان تقديرات هذا النمو تتراوح بحدود ٤٪ فقط ومن غير لمنتظر ان يتحقق نمو أفضل من ذلك هذه السنة او في السنة التالية.

وتبلغ الديون على الحكومة الآن اكثر من ١٠ مليارات دولار، أي ما يعادل نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وخدمة الدين المحلي وحده وقد بلغ ٨,٦ مليار دولار في نهاية كانون الاول/ ديسمبر الماضي، تعادل ما يزيد على ٤٠٪ من نفقات الحكومة نظير ٣٠٪ سنة ١٩٩٥. ولتغطية هذه الزيادة خفضت الحكومة الانفاق على المشاريع الترسملية من ٢٠٪ سنة ١٩٩٥ الى اقل من ١٠٪ لهذه السنة. لقد انتكس رفيق الحريري واصيبت مخططاته بضربة موجعة بسبب تزايد انعدام الثقة بمستقبل لبنان السياسي:

جاء اولاً العدوان الاسرائيلي على لبنان في نيسان/ ابريل ١٩٩٦. وبعد ذلك بستة اسابيع انتخب الاسرائيليون بنامين نتنياهو رئيساً للوزراء فانهارت مع مجيئه الآمال باتفاق سلام سريع بين لبنان وسوريا واسرائيل. ربما يكون الحريري شاطراً في «البيزنيس» لكنه لا يستطيع اعادة تشكيل الجوار الدولي للبنان.



الحريري عيّد الفطر في السعودية والهراوي عيّد مار مارون وحده

«الترويكا» اللبنانية: قيامها عطل قيام الدولة وانفراطها يعيد الصدوع الطائفية!

تحليل سياسي:

❐ ما من مرة منذ نهاية الاحتراب الداخلي واتفاق الطائف، ظهر لبنان مقسوماً على نفسه من «فوق» كما ظهر في الآونة الاخيرة عندما بدت الخلافات بين الثلاثي الحاكم الذي يسميه اللبنانيون «الترويكا»، والمؤلف من رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

ومن المصادفات هذه السنة، ان عيد ما مارون، الذي يعتبره اللبنانيون عيداً وطنياً جامعاً، وكذلك عيد الفطر لدى الطوائف الاسلامية، قد حلا هذه السنة في وقت واحد. لكن الدولة اللبنانية برموزها الثلاثة ظهرت متباعدة على خطوط طائفية. إذ ان رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي يحمل جنسية سعودية، اثر ان يحتفل بعيد الفطر المبارك يوم السبت ٨ شباط/ فبراير في المملكة العربية السعودية، التي وصلها بطائرته الخاصة مساء الجمعة، بينما ظهر رئيس الجمهورية وحيداً في الاحتفال بعيد مار مارون يوم الاحد ٩ شباط/ فراير لأن رئيس المجلس نبيه بري الذي دبّ الفتور في علاقاته مع رئيس الجمهورية لم يشاركه في الاحتفال بهذا العيد. وهذه اول مرة في تاريخ لبنان الحديث يغيب فيها الرؤساء المسلمون عن مشاركة المسيحيين بعيد مار مارون شفيع الطائفة المارونية في لبنان وسائر المشرق.

الحريري السعودي

لقد تعاملت إذاعة مكة، المعروفة باذاعة «نداء الاسلام»، مع وصول الحريري الى جدة ومشاركته في احتفالات عيد الفطر مع المسؤولين السعوديين على انه من التابعية السعودية، كما هو واقع الحال، وقد بثت تلك الإذاعة انه عند وصول الحريري الى جدة في طريقه الى مكة المكرمة، لم يكن في استقباله احد من الامراء، حتى الصغار منهم، بل استقبله وزير دولة ليست له اي حقيبة وزارية.

وقد قام الحريري بالمشاركة في مراسم العيد مع الملك فهد بن عبد العزيز، واشقائه الامراء، بندر بن عبد العزيز وسلطان بن عبد العزيز وسلمان بن عبد العزيز. ومن هناك انتقل الحريري الى الرياض لمعايدة ولي العهد الامير عبد الله بن عبد العزيز الذي احتفل بالعيد وحده في العاصمة. وقد علّق احد المسؤولين اللبنانيين على ذلك في محادثة له مع «الميزان» بقوله:

«لقد عيّد كل منهم في بلده»!

والملفت ان رفيق الحريري كان المسؤول الوحيد الذي احتفل مع المسؤولين السعوديين بالعيد، آتياً من خارج المملكة.

معركة رئاسة الجمهورية

قال المسؤول اللبناني لـ«الميزان»، ان الوضع السائد في «ترويكا» الحكم وما بدر أثناء احتفالات عيدي الفطر ومارمارون، وقبلهما في حفل الافطار الذي اقامه رئيس الجمهورية، له علاقة بمعركة رئاسة الجمهورية.

فحفل الافطار الذي اقامه رئيس الجمهورية، كما هي العادة، قاطعه رئيس المجلس نبيه بري والبطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير. وفي رأي المسؤول المذكور ان الحريري يحاول من الآن تمديد ولاية الرئيس الهراوي ثلاث سنوات اخرى، كما فعل عند انتهاء ولاية الرئيس السابقة، ولا يستبعد هذا المسؤول ان يكون الحريري قد فتح هذا الموضوع من جديد في لقاءاته مع المسؤولين السوريين قبل سفره الى السعودية ومع المسؤولين السعوديين اثناء الاحتفال بعيد الفطر معهم.

ومع ان فتح مسألة التمديد في وقت مبكر (تنتهي ولاية الهراوي الممدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)، من شأنه ان يبلبل ويعرقل الاوضاع الإقتصادية في لبنان كما جرى اثناء محاولة التمديد الاولى وهو أمر يزيد من تفاقم الازمة الاقتصادية ومن خطة الحريري لإعادة الإعمار، فإن الحريري يرى كما يقول المسؤول اللبناني ان ذلك يبقى اهون الشرين بالنسبة إليه. فهو يفضل التباطؤ الإقتصادي مع بقائه في الحكومة على مجيء رئيس جديد يمكن ان يستغني عنه.

«أولاد الحلال»

ومع ان الاوساط السياسية اللبنانية المعارضة تنظر نظرة ايجابية الى موقف رئيس المجلس نبيه بري باعلانه انتهاء «الترويكا» كما عرفت خلال السنوات الماضية، فإن هذه الاوساط ماتزال تشك وتتحفظ على استمرار الرئيس بري في هذا الموقف، وللمعارضين دليلان على امكانية تراجع بري عن هذا الموقف:

● اولهما، ان بري على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهها النواب الى مشروع الميزانية اثناء عرضها على المجلس استطاع ان يوجه المجلس باتجاه الموافقة على الميزانية، كما أرادها رفيق الحريري، وتراجع ايضاً عن مطالبة الحكومة بعرض اي اصدارات جديدة للسندات على رئاسة المجلس قبل إصدارها.

ويقول المدافعون عن بري، أنه لم يكن في مقدوره ان يذهب بالمسألة الى ابعد من ذلك امام إصرار الحريري على موقفه وأمام تهديده باصدار الميزانية بمرسوم اذا حاول المجلس تعطيلها.

● ثانيهما، قناعة شبه مؤكدة بأن دمشق سوف تنهج في النهاية منهجاً توفيقياً بين الرؤساء الثلاثة، وهو ما وصفه الرئيس عمر كرامي بعبارة «تدخل اولاد الحلال». فقد قال كرامي:

«أعتقد ان التاريخ سوف يسجل للرئيس بري موقفه في انهاء عمل الترويكا، وان شاء الله ان لا يتدخل اولاد الحلال في المستقبل القريب لإعادة رأب الصدع وإحياء الترويكا، لأن احياءها سيكون على حساب المؤسسات، ذلك اننا لم نشعر حتى الآن بان المؤسسات عادت تعمل بالشكل الصحيح. وفي رأينا ان كل الوعود السابقة لم تعط المفاعيل اللازمة، والحجة دائماً جاهزة، وهي ان الوضع الإقليمي دقيق، وهذه ليست حجة مقبولة».

والملفت في كلام الرئيس كرامي، انتقاده اللاذع لرئيس الجمهورية، الذي يقوم بدور «السياسي المشاكس»، وهو دور لم «نتعوده من رؤساء الجمهورية السابقين».

وقال مشيراً الى خفة الرئيس الياس الهراوي في مبادراته وتصريحاته ومواقفه بسبب او بغير سبب:

«نحن نعتبر ان مقام رئاسة الجمهورية له هيبته وله معنوياته، ويجب ان يحافظ عليه، فرئيس الجمهورية الياس الهراوي، يشارك في الحياة السياسية كسياسي عادي وبذلك يعرض مقام الرئاسة لكثير من المماحكات التي هي في غنى عنها، فرئاسة الجمهورية لا يجوز ان تتخطى ما رسمه الدستور لها، كما انه لا يجوز للرئيس ان يعرض نفسه ومقام الرئاسة لكثير من الامور التي هو ايضاً في غنى عنها، ولرئيس الجمهورية حق في ان يبدي رأيه في قضايا الدستور لكن ليس ان ينزل بشكل شخصي بالطريقة التي ينزل فيها الرئيس الهراوي، مما يؤثر على هيبة الرئاسة وعلى كرامتها».



وأشار عمر كرامي الى ان تمديد ولاية رئيس الجمهورية مرة ثانية وارد بقوله:

«هذا البلد هو بلد العجائب وكل شيء ممكن ان يحدث فيه!».

ملامح تقسيمية

ان الصدوع التي ظهرت بين الرؤساء الثلاثة في قمة الحكم، اظهرت على نحو جديد ملامح تقسيمية كان اللبنانيون قد ظنوا أنها انتهت بانتهاء الاحتراب الداخلي. فالصراعات والمماحاكات بين الرئاسات الثلاث، اظهرت ان لبنان مازال منقسماً على خطوط طائفية، وان كل جهة منها لها امتدادات خارج الاطار اللبناني. ومع ان تلك الامدادات تتقارب وتتباعد في الداخل على النحو المشار اليه، فان نقطة اللقاء الوحيدة بينها، هي إعترافها بمرجعية خارجية واحدة في الازمات، وهي المرجعية السورية.

والى الآن فإن هذا النمط لم ينجح الا في التقريب بين الصدوع اللبنانية على الخطوط الطائفية ولم يتمكن بعد من إلغائها. واذا كان بعض السوريين يرد ذلك الى الرفض اللبناني لتطبيق مبدأ إلغاء الطائفية السياسية المتفق عليه في وثيقة الوفاق الوطني، فإن بعض اللبنانيين يشير الى ان دمشق لم تبذل جهوداً كافية لإزالة المعوقات امام تطبيق هذا المبدأ، ربما لعدم قدرتها، وربما لعدم رغبتها لأسباب غير لبنانية.

العلة في الطائف

وهناك قطاع واسع من اللبنانيين يرى ان تردي الاوضاع السياسية الراهنة مرده الى «اتفاق الطائف» نفسه.

وهذا القطاع يعطي «اتفاق الطائف» الفضل في انهاء حالة الحرب واعادة السلم الاهلي، لكنه يرفض اي نتائج اخرى ترتبت عليه. ويقول هذا الفريق من اللبنانيين انه لا بد من الغاء اتفاق الطائف او تعديله لكي تستقيم الامور وتنتصف الموازين.

ومع ان رئيس الجمهورية طرح مسألة التعديلات الدستورية اللازمة، إلا انه تعمد عدم اظهار ذلك بانه من قبيل التحفظ على «اتفاق الطائف»، بل هو أراد استقطاب قطاع معين من اللبنانيين من غير ان يتحمل مسؤولية الاعلان المطلوب حول فشل التجربة السياسية القائمة على اتفاق الطائف، او العودة الى العمل بموجب الدستور التاريخي السابق، الذي هو أقل طائفية من دستور الطائف.

وفي رأي بعض السياسيين اللبنانيين ان تقويم الاوضاع السياسية والدستورية في البلاد له مدخلان لا ثالث لهما:

● اولهما، انتخاب رئيس جديد للجمهورية تتوفر فيه المزايا اللازمة.

● وثانيهما، ابعاد رفيق الحريري عن رئاسة الحكومة.

لكن هذين المدخلين كليهما مرتبط بقناعة السوريين بأن استقامة الوضع السياسي اللبناني، تخدم المصالح المشتركة البعيدة المدى للبنان وسوريا معاً، وان الوضع الراهن وان كان مؤاتياً لبعض التوجهات السورية، فإنه ليس مؤاتياً لها في المدى البعيد. ذلك ان اتفاق الطائف ليس سورياً وان وافق عليه السوريون، وليس لبنانياً وان وافق عليه بعض اللبنانيين.

ان سوريا قادرة، إذا أرادت، على «لبننة» اتفاق الطائف حتى يمكن القول انه بذلك يصبح سورياً وليس فقط بموافقة سورية.

وفوق هذا وذاك لا بد من الاعتراف في دمشق وبيروت وفي كل مكان ان الوضع الراهن قد استنفد اغراضه ولم يعد ممكناً الاستمرار به او المراهنة عليه. ولتخطي الوضع الراهن غير القابل للإستمرار لا بد من اعلان نوايا حقيقية عن تقويم الوضع لا مجرد ترميمه فوق الصدوع الظاهرة فيه.

ان اخفاء الصدوع لا يلغي وجودها ولا يلغي مخاطرها.

سوريا ■ مفهوم أوسع للقيادة يتعدى الفئة او الطبقة السياسية

أهم من النجاح الاقتصادي إدامته بتغيير الأطر التشريعية والمؤسسية الضعيفة!

تحليل اقتصادي

❐ من الملاحظ ان إطلالة الدكتور الرائد بشار الاسد على العمل السياسي في سوريا بصفته المؤمل في الاستمرارية ونقل سوريا في المستقبل المنظور الى حالة اكثر تقدماً، مازالت تنقصها الابعاد الاقتصادية التي لا بد لنجل الرئيس السوري من إيلائها الاهتمام اللازم في إطار الظروف الاقليمية والدولية القائمة الآن، والإفادة من التجربة السورية خلال ربع القرن الماضي من خلال نظرة نقدية هادئة وثاقبة.

فالرائد بشار الاسد يطلّ على الدولة السورية وهي قائمة حتى الآن على حكم حزبي مركزي، وهذا أمر لم يكن سيئاً في ظروفه، ومن غير الممكن تغييره تغييراً جذرياً مفاجئاً، إنما من الممكن تطويره ورفع مستواه لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر. ولعل النجاح الأكبر الذي شهدته التجربة السورية المركزية المستمرة الآن، انها من خلال تكوين شرعية حقيقية للنظام على يد الرئيس الاسد، نجحت في خلق تماسك وطني هو شرط لازم لأي انتقال، وخصوصاً اذا كان هذا الإنتقال يستهدف تغيير الإطار الايديولوجي السابق الذي دب فيه الوهن لعدم إمكانية تحسينه من جهة، وللإعتياد عليه من جهة ثانية.

الإستمرارية والطبقة السياسية

إن الاستمرارية في سوريا امر اساسي ليس فقط في استقرار سوريا وتقدمها، بل في جعل دورها الاقليمي كقوة أساسية في المنطقة دوراً إيجابياً موثوقاً. فالطبقة السياسية الراهنة قد أدت دورها، بحسناته وسيئاته، اداء يخدم التماسك الوطني والموالفة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون ان هذا الدور الملحوظ قد بات أقل قدرة على القيام بالمهمات الاساسية المناطة به كمفسر وناقل لأراء وخيارات القيادة العليا، لانه مع الوقت تحول الى دور مبتعد، ان لم يكن مترفعاً عن اهتمامات النظام الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك فإن المتغير الذي يقتضيه هذا الواقع هو تكوين القدرة على خلق شبكة متفاعلة من الآراء والخبرات والمعارف والمشورة في قلب النظام لإعادة تشكيل المؤسسات السابقة على نحو متعدد المسالك يقوم عليه مؤهلون من الخبراء وأهل المعارف، ممن يؤمنون بجدوى هذه المحاولة. لكن الحقيقة تقضي بالقول ان التعاطي في هذا التحول يجب ان يكون حذراً وسديداً لأن اي محاولة اعتباطية من هذا النوع يمكن ان تؤدي عكس غايتها، فيتحوّل المولجون بالامر الى نقاد للنظام والحكم، وبالتالي يصبحون مصدراً للشلل في الاوضاع العامة. اما إذا سيّر الامر تسييراً حسناً فانه يشكل ديناميكية موحدة وخبيرة تحتاجها الدولة العصرية. ومن الطبيعي في الوضع الراهن ان يصغي النافذون في السلطة الى اصوات ضعيفة ممالئة ومعتمدة عليهم اصلاً، لكن التحدي الجديد هو قدرة الحكم على أستيعاب الاصوات الجديدة في نظام اعتاد على سماع صوته وحده في مونولوج متواصل.

بين المدن والارياف

إن سوريا، كأي دولة من الدول النامية، معرضة الى تفاوت حاد بين مدن كبيرة ومزدهرة نسبياً وبين ارياف متخلفة تعاني من ضغوط الهجرة الى المدن او الى الخارج، مما يزيد المشكلة الاجتماعية تعقيداً، ويخفف من مظاهر الازدهار في المدن الكبرى. ولذلك فان من مقاييس التعرض الجديد لهذه المشكلة، هو عملية ادارة توزيع الموارد لنقل الازدهار الاقتصادي الى الانحاء الريفية والزراعية في البلاد. فالزراعة في سوريا كانت ولاتزال وستبقى العماد الاساسي للاقتصاد الوطني، لكنها مثل غيرها من الدول الزراعية تعاني من ثلاثة عوامل معوقة:

● العامل الاول هو تناقص الاراضي الزراعية الخصبة بفعل امتداد المباني.

● العامل الثاني، هو سرعة تزايد عدد السكان وبالتالي تزايد الطلب على المواد الغذائية.

● العامل الثالث، اعتماد الزراعة في معظمها على العوامل المناخية. ويقال الآن انه لولا الهطول الغزير للامطار في سوريا في الشهر الماضي لكانت البلاد ستعاني من أزمة زراعية، مع تململ اجتماعي.

وليس خافياً على اي مطلع على احوال الدول الزراعية الرئيسية في العالم النامي، انه لتخفيف ضغوط الهجرة من الارياف الى الخارج، وتجاوز المصاعب في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان، لا بد للحكومة المركزية من اعادة النظر في طرق ادارة وتحويل الرساميل والخبرات المتاحة الى العصب الزراعي للبلاد، وإلا تبقى ماثلة مشكلة نشوء مدن وسواحل مزدهرة الى جانب ريف فقير مصاب بالركود، مما يشكل في النتيجة، ونظراً الى ان الريف يشتمل على غالبية السكان، حركة متواصلة من التذمر تؤدي مع الوقت الى التقلص التدريجي للشرعية وللسلطة، وفوق ذلك يصبح اكثر صعوبة القيام بتعديلات تدريجية على الوضع.

الإقتصاد المقفل

وبمقارنة سوريا مع اكثر الدول تقدماً بين الاقتصادات المقفلة، مثل الصين، يتبين مدى التعارض بين ادوات معطلة عن العمل قائمة على نهج الحماية الاقتصادية، وبين قوى التغيير الايجابي، مما ينعكس على العلاقات الخارجية، اذ كلما استحكم دعاة الحماية والانغلاق، كلما زادت العلاقات الخارجية، وخصوصاً مع الدول المجاورة، توتراً وسلبية.

وبين النزعة الى الاقتصاد المقفل والمؤسسات الاجتماعية الضعيفة حلقة مفرغة. فكلما ازداد الاقتصاد انغلاقاً كلما ضعفت المؤسسات الاجتماعية، وكلما ضعفت المؤسسات الاجتماعية كلما زاد الاقتصاد انغلاقاً. لكنه من غير المجدي البحث عن علاقة سببية بين هذا وذاك، او عن ايهما كان الداعي لقيام الآخر.

وفي إطار هذه الحلقة من الطبيعي ان تنشأ حالات من الفساد الذي يمكن وصفه بالفساد التسييري، أي ان تسيير الاعمال في وضع اقتصادي من هذا النوع له ثلاثة منافذ فقط:

● اما عن طريق الدولة والدوائر الرسمية مباشرة.

● اما عن طريق الرشوة.

● اما عن طريق شبكة من العلاقات من خلال «الناس الذين يعرفون الناس النافذين» تسهيلاً للامور وتسييراً للاعمال.

وهذا النمط من العلاقات شهدته جميع النظم الاشتراكية في العالم.

واهم ظاهرة في مثل هذا التركيب نشوء مصالح اساسية ومحصنة همها ابقاء الوضع الراهن وبالتالي العمل على منع او احباط اي تغيير او تعديل، وفوق ذلك فإن المجتمعات التي اعتادت على العيش في ظل مؤسسات معطلة وغير عاملة واكتشفت طرقاً مثل الطرق المشار اليها لتسيير الامور والاعمال، تصبح عديمة القدرة والرغبة في تغيير الواقع الناشيء. وفي الوقت ذاته فإن إلغاء هذه الممارسات، وخصوصاً اذا تم بصورة مفاجئة، من شأنه ان يشكل تحدياً صعباً للاطار المتركز والماسك للمجتمع، ولو ان هذا الإطار مؤهل لتنشأ فيه انواع من الإحتكار يصعب تفكيكها.

النجاح الاقتصادي

وليس من سبيل الى انفراج اوسع وأهم وأنشط سوى النجاح الاقتصادي الملحوظ.وقد خبرت سوريا شيئاً من هذا النجاح بعد التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتحويل في مطلع التسعينات. لكن الشيء الاساسي ليس النجاح الاقتصادي فقط، بل استمرار هذا النجاح وادامته بتغيير الوسائل التشريعية والمؤسسية اللازمة. ذلك لأن الاخفاق الاقتصادي بعد نجاح مرحلي يشكل تربة خصبة للاضطراب والانقسام، وخصوصاً ان القوى النافذة والمصالح المرتبطة بها تميل الى التنافس على اقتسام الموارد القائمة بدل العمل على خلق موارد جديدة. وهذا في النتيجة يؤدي الى تراجع الاستثمار والى تقلص النمو والى المزيد من التدهور في الوضع الاقتصادي.

ومما يجسِّم الآثار السلبية للاخفاق الاقتصادي، عدم وجود وسائل لإزالة الغموض والإلتباس في سياسات وتوجهات النظام، كأن يكون القانون التجاري غير واضح او ملتبس، او كأن تكون ادوات حل النزاعات عقيمة وغير شفافة، فلا يعرف احد ماذا عليه ان يفعل او ماذا يحدث اذا فعل ما فعل.

الإنفتاح والإنغلاق

لقد كان الرئيس الاسد على حق عندما قال للرئيس الاميركي السابق جورج بوش، ان الإنفتاح الذي يطالب به الاميركيون سوف يكون مدخلاً الى الفوضى كما حدث في روسيا وفي بعض انحاء اوروبا بالشرقية. فالمطلوب ليس الانفتاح على هذا النحو، والذين يقولون بذلك لا يعرفون خطورة التحول المفاجيء. وقد قال المنتقدون للمطالبات الاميركية بالضغط على الصين لفتح اسواقها فتحاً كاملاً ان مثل هذه المطالبة غير حكيمة فضلاً عن انها غير مجدية.

فالشيء المطلوب في السياسة الواقعية هو نهج السير التدريجي الى الانفتاح وتعزيز الثقة بصورة مستمرة بالخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، وهذا يصبح بشكل خاص على النظم التي اعتادت نظام الحزب الواحد، وهو نظام يميل الى الإنغلاق ويحمل في الوقت ذاته تصوراً للحلول على انها نوع من المصالحة في العلاقات المتنافرة بين مراكز القوى والنفوذ والسلطة وبين الفئات الاجتماعية او الاجيال الجديدة الناشئة، مع الابقاء على المسلكية الانغلاقية التي تنفرج وتضيق تبعاً للاوضاع الاقتصادية في غياب نجاح اقتصادي مستمر، فتبقى قائمة في ذاتها، على سبيل الاحتياطي، النوازع القمعية وبوادر عدم الاستقرار التي تعبر عن ذاتها بالارتياب بالمؤثرات الخارجية، فتقيم دعوى ضرورة التحصين ضدها.

●●●

ان سوريا مؤهلة وقادرة على ان تصبح قوة اقليمية ديناميكية ونشطة من الناحية الاقتصادية، *وأول خطوة في الطريق الى ذلك هو تأكيد الشرعية والتماسك الوطني*، ثم الموثوقية واشاعة الثقة والوضوح بالقوانين والمؤسسات. وعندئذ تصبح الخطوات التالية اسهل وأكثر مراعاة للاستقطاب العام كشرط للنجاح الاقتصادي المستديم.

ولا بد، بعدما نجح الرئيس الاسد في ارساء شرعية نظامه حسب الظروف السابقة فاعطى القيادة مفهوماً مميزاً عن الممارسة التنفيذية اليومية للمهمات الحكومية، أن يتوسع هذا المفهوم الى أبعد من المسألة التنفيذية لمهام الحكم المباشرة، لأن التحوّلات القائمة في العالم تفترض ان يرسي الجيل الجديد المفهوم الموسع للقيادة فيتعدى الفئة او الطبقة السياسية ليشمل الى السياسيين وسائل الاعلام وأهل الرأي والاكاديميين والصناعيين و التجار والمصرفيين وغيرهم. لأن هذا التوسع في مفهوم القيادة من شأنه ان يهيء ويستقطب الآراء العامة قبل اختيار التوجه السياسي، بدل اختيار التوجه السياسي للدولة ثم اختباره فيما بعد.

وأهمية هذا المفهوم انه يلقي جانباً من المسؤولية على دائرة اوسع وموثوقة من الناس، حتى اذا وقع خطأ ما امكن تداركه سريعاً فلا ينشأ شعور بأن الحكومة تعمل بعكس مصالح الناس فتكون لها حصانة من مسؤولية الإبطاء في اداء ما يتوقعه الناس منها فتتقلص شرعيتها.

نقول ذلك، بناء على تجارب ودراسات تؤكد ان الناس في اي بلد مستعدون لتحمل جميع انواع التضحيات والحرمان اذا كان هنالك فهم واضح للاحوال وتفاهم على ما هو مطلوب منهم والى اي غاية.

عثمان عائدي

حكم الإعتباط ظلمه وحكم القانون أنصفه

❐ أصدر القضاء السوري في التاسع من كانون الثاني/ يناير الماضي، قراراً لمصلحة رجل الاعمال السوري المعروف الدكتور عثمان عائدي صاحب «شبكة فنادق الشام» ومجموعة «رويال مونصو» الفندقية الفرنسية، في قضية الخلاف التجاري بين شركته والحكومة السورية. ويقضي القرار برفع اجراءات الحجز الاحتياطي عن ممتلكاته في سوريا.

وقال الدكتور عائدي رداً على سؤال من «الميزان» حول الموضوع انه مصمم على مواصلة الاستثمار في سوريا ويشجع جميع المستثمرين العرب والاجانب على الاستثمار في بلده.

وأكد الدكتور عائدي ثقته المطلقة بحكم القانون في سوريا برعاية الرئيس حافظ الاسد، كما اكد رغبته وتصميمه على مواصلة الاستثمار لأنه كما قال «يحب بلاده اكثر مما يحب نفسه»، وأنه في كل الظروف والاحوال عاد الى سوريا منذ ان تخرج من اعلى معاهد الهندسة الفرنسية في الاربعينات، وان مكتبه مازال مفتوحاً في دمشق منذ سنة ١٩٤١.

ومضى يقول لـ«الميزان»، انه ما من شيء يثنيه عن خدمة مصالح بلاده في الداخل والخارج.

وقال، انه كمستثمر يسعى الى الربح واقامة استثمارات مربحة شأن كل استثمار، وليس في ذلك حرج طالما ان ذلك يجري في اطار القانون الذي اكد القضاء السوري بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٩٧، الصادر عن قاضي التحقيق للامن الاقتصادي في دمشق بأن كل صاحب حق ينال حقه بموجب القانون.

وكان التحفظ قد جرى على ممتلكات العائدي في السنة الماضية بسبب تهم وجهتها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش حول عقد بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية التي يرأس عائدي مجلس ادارتها، وبين «شركة الفرات للنفط» التي تملكها بحصص متساوية الحكومة السورية وثلاث شركات اجنبية هي «شل» و«بكتين» و«دمينكس».

وفي حيثيات القرار اكد القاضي عدم المسؤولية الشخصية للدكتور عثمان عائدي، على اعتبار ان التعاقد لم يتم باسمه الشخصي ولصالحه، بل باسم الشركة ولمصلحتها، باعتبارها «شخصية اعتبارية مستقلة» حسب القوانين السورية. وأكد القرار حق الشركة في تحقيق الربح التجاري كواحد من أهدافها، وبالتالي لا يجوز محاسبة إدارتها على العمل لتحقيق الارباح في اطار القوانين المرعية الإجراء.

وفور صدور القرار علق الدكتور عائدي على ذلك بقوله: «منذ البداية اعلنت ثقتي الكاملة بعدالة القضاء السوري وسيادة دولة القانون التي ارساها الرئيس حافظ الاسد منذ قيامه بالحركة التصحيحيةفي عام ١٩٧٠ مراراً بقوله المأثور: «ان القانون يعلو ولا يعلى عليه».

والملفت للنظر ان قضية شركة العائدي السياحية اثيرت في وقت كانت فيه الحكومة السورية توفد بعثات لتشجيع الاستثمار في سوريا ومنها بعثة الى لندن واوروبا برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الامر الذي اثار في وجه تلك البعثة اسئلة صحافية محرجة حول حماية الاستثمارات من التصرفات الاعتباطية.

■ إسرائيل
التشابه الاقتصادي بين الحالة الإسرائيلية والحالة اللبنانية

تفاقم الركود سببه السياسة النقدية والنمو أبطأ مما تقدر الحكومة

❐ تواجه اسرائيل حالة من الركود الاقتصادي شبيهة بالحالة اللبنانية، بل ان نسبة النمو في الاقتصاد في السنة الماضية بلغت تماماً النسبة اللبنانية، اي ما يزيد قليلاً على ٤٪. وينحي مدير المالية باللائمة على «البنك المركزي» بسبب سياساته النقدية المتشددة بحجة كبح جماح التضخم. لكن هذه التهمة لم يقبلها «البنك المركزي» الذي شن هجوماً مضاداً على الحكومة منحياً باللائمة على العجز المزمن في ميزانيتها الامر الذي لا يترك للبنك المركزي خيارات كثيرة. وقد قال المدير العام لوزارة المالية دايفيد بروديه:

«إننا نجد انفسنا ولأول مرة في تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي في حالة تباطؤ وركود سببها السياسة النقدية وحدها، وهي سياسة لست متأكداً من ان الحكومة قررت تنفيذها عن سابق عمد وتصميم».

ومع ذلك تتوقع وزارة المالية الاسرائيلية ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة بنسبة ٤٪ مع العلم أن العديد من الخبراء الاقتصاديين قد اصدروا تقديرات اكثر تشاؤماً، وكانت الحكومة قد قدرت النمو في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الماضية بنسبة ٤,٤٪.

وقد حذر مدير المالية في مؤتمر صحافي علني من انه اذا لم تخفض اسعار الفائدة سريعاً، فان الاقتصاد الاسرائيلي سوف يواجه نمواً أبطأ بكثير مما تقدر الحكومة. ومما يذكر ان اسعار الفائدة القصيرة الاجل اخذت تهبط قليلاً منذ اواسط السنة الماضية. وقد خفضها البنك المركزي اخيراً بنسبة نصف واحد في المائة، فبلغت ١٤,٢٪. لكن وزارة المالية وكبار الصناعيين يمارسون الضغوط اليومية على الحكومة لخفض الفائدة بنسبة اكبر.

غير أن البنك المركزي يقول ان المشكلة تكمن في عجز الميزانية وجاء في رد البنك المركزي على مدير المالية قوله:

«إن مشكلة التوازن في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية هي نتيجة انعدام السيطرة الضريبية الذي بدأ سنة ١٩٩٥ وتفاقم سنة ١٩٩٦».

وفي حين قدرت الحكومة عجزها لسنة ١٩٩٦ بنسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فإن عجز الميزانية الفعلي تضاعف تقريباً الى ٤,٧٪ (كانت تقديرات المالية اللبنانية ان العجز سوف يبلغ ٣٧٪ في السنة الماضية فبلغ فعلياً ٥٠,٥٪). وقد أشار مدير المالية الى ان بعض المؤشرات في نهاية سنة ١٩٩٦ مثل الانتاج الصناعي واستهلاك الكهرباء، يشير الى ان الاقتصاد العام يتجه باتجاه المزيد من التباطؤ.

وبالنسبة الى اسعار الصرف ايضاً يتطابق تقريباً ما يجري في اسرائيل وفي لبنان.

ففي رأي مدير المالية الاسرائيلي، ان السنوات الاخيرة التي شهدت ارتفاعاً في اسعار الفائدة المحلية نتيجة لسياسة خرقاء غايتها الحفاظ على سعر الصرف، قد حمل الشركات والمصارف والاعمال الاسرائيلية على اغتنام هبوط الفائدة على العملات الاجنبية فاستوردوا ما يقدر بحوالى ١٠ مليارات دولار من الرساميل. إلا ان البنك المركزي الاسرائيلي، مثله مثل البنك المركزي اللبناني، يؤكد اصراره على الالتزام بنظام سعر الصرف الراهن والاستمرار في الدفاع عنه.

ويشكو بعض المسؤولين الاسرائيليين من وجود مصالح قوية ضد عملية اصلاح وتحرير البنية الاقتصادية، اهمها ثلاثة تجمعات كبرى:

أولها، كبار الصناعيين الذين يضغطون على الحكومة لمعارضتهم الاجراءات الكفيلة بزيادة هامش التنافس.

ثانيها، الاتحادات العمالية «الهستدروت»، الذين استفادوا في الماضي من امتيازات كثيرة ممنوحة لهم من الحكومة ومن الصعب الغاؤها من دون مقاومة.

ثالثها، الادارة البيروقراطية الحكومية التي يتهمها بعض النواب في الكنيست من انها تعمل دائماً على اجهاض الاصلاح. ويعترف بعض الوزراء بانه ليس من السهل الوقوف في وجه البيروقراطية الحكومية.

ولهذا قررت الحكومة الانطلاق في عملية التخصيص من الجانب السهل أي الابتداء بمصالح النقل والمياه والاتصالات والبناء والاسكان. أما الجانب الصعب الذي يشكل الاختبار الحقيقي لجدية الحكومة في فتح الاقتصاد الاسرائيلي للمنافسة، فهو تجزئة وتخصيص البنوك المحتكرة للقطاع المصرفي، التي تملكها الحكومة اسمياً، لكن ادارتها تهيمن على الاقتصاد الاسرائيلي بشكل لا مثيل له في اي من البلدان الصناعية ومن دون اعتبار للمصلحة العامة. وعلى رأس هذه البنوك الاحتكارية ثلاثة:

- بنك هابوعليم.
- بنك لئومي.
- بنك الخصم.

ذلك ان هذه البنوك الثلاثة العملاقة تسيطر على اكثر من ٨٠٪ من موجودات المصارف الاسرائيلية وتدير معظم صناديق التقاعد والرعاية الاجتماعية في البلاد.

والاهم من ذلك ان البنوك الاسرائيلية الثلاثة المذكورة تسيطر على بورصة تل ابيب من خلال دورها كوسيط في تجارة الاسهم، بحيث ان مردود الاسهم الاسرائيلية المدرجة في بورصة «ناسداك» في واشنطن يبلغ ٣ او ٤ اضعاف المردود الاجمالي في بورصة تل ابيب. ومن الأسوأ ايضاً ان البنوك المذكورة، وخصوصاً بنك «هابوعليم»، تسيطر سيطرة مباشرة على الاقتصاد من خلال امتلاك حصص كبيرة في الصناعات والاحتكارات الاسرائيلية، اذ يملك بنك «هابوعليم» نسبة كبيرة من اسهم اكبر تجمعين للشركات الاسرائيلية وهما «كلال» و«كور» اللتان تسيطران على مئات من الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد ظهرت تذمرات من ان البنوك المالكة للشركات تمنع اي شركة منافسة لشركاتها من الاقتراب من المصارف وتضيق عليها خناق التسليف.

وهنالك ملامح عديدة تحمل المراقبين على القول بأن حكومة نتنياهو عاجزة عن مواجهة هذه المشكلة ولا تحب التحدث عنها وفتح سيرتها، مما جعل بعض الخبراء يشك في جدية الحكومة في دفع عجلة التخصيص الى نهايتها.

ويحذر بعض الخبراء رئيس الحكومة من انتهاج الطريق السهل في معالجة المشكلة، كأن يقتصر التخصيص على قطاعات معينة، او ان يتناول مشكلة المصارف بغير تجزئتها، اي ان يصار الى بيع المصارف مع موجوداتها سوية فتشتري تلك المصارف موجودات بعضها البعض وتبقى المشكلة على حالها.

■ الاردن
٩٦٪ من المستثمرين يلومون البيروقراطية

إغلاق أربعين مصنعاً ونقل الإستثمارات الى مصر؟

❐ وقع خبر إغلاق ٤٠ مصنعاً اردنياً في مدينة «عمان الصناعية» البالغ عدد المصانع فيها ٤٢٠ مصنعاً، ثم تخفيض العديد منها من عدد الورديات التي تعمل بها من ٣ ورديات الى وردية واحدة، وقع الصاعقة على حكومة عبد الكريم الكباريتي التي تتحضر لتنفيذ تعهداتها في التصحيح الاقتصادي. وزاد من ارتباك الوضع ان مستثمرين أردنيين قرروا نقل استثماراتهم الى مصر واقامة حوالي ٤٠ مصنعاً هناك نظراً الى كبر حجم السوق المصري والمناخ الاستثماري الملائم فيها.

واعرب عدد من المستثمرين عن مخاوفهم من تردي الاوضاع الاقتصادية من جراء ما يمارسه العديد من الشركات الاجنبية في الاردن لتصريف انتاجها، ودعوا الكباريتي الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف مثل هذه الممارسات التي تتعارض مع مبادئ التجارة الدولية الحرة واتفاقيات «غات» التي تدعو لمحاربتها والوقوف امام مثل هذه الممارسات. مروان نصار احد المستثمرين الاردنيين وعضو «جمعية المستثمرين في مدينة عمان الصناعية» التي يزيد حجم الاستثمار فيها عن ١,٤ مليار دولار وتوفر حوالي ١٥ الف فرصة عمل، قال ان الصناعة الاردنية تعاني من عدم قدرتها على تصريف الانتاج الذي يزداد حجمه في المستودعات بسبب صغر حجم السوق الاردني وسياسات الاغراق التي تمارس من قبل شركات اجنبية، وارتباط حركة السلع الاردنية الى الاسواق المجاورة بالاوضاع السياسية التي غالباً ما تكون متوترة.

واضاف ان هذا الامر وضع العديد من الشركات تحت ضغط نقص السيولة النقدية لديها والخوف من عدم القدرة على الاستمرار، مشيراً الى ان صادرات «مدينة عمان الصناعية» تراجعت من ١٤٠ مليون دولار الى ٤٢ مليون دولار سنة ١٩٩٥ والى ٢١,٢ مليون دولار مع نهاية النصف الاول من سنة ١٩٩٦.

وفي الاحصائيات ان حجم الاستثمار في المدينة الصناعية تراجع ٧٠٪ سنة ١٩٩٦ مقارنة مع سنة ١٩٩٥، وان حوالي ٨٦٪ من المستثمرين في المدينة يؤكدون على عدم توفر مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن، فالصناعة الاردنية على سبيل المثال تدفع ما بين ٥ ـ ٣٠٪ ضرائب ورسوم جمركية على مداخيل الانتاج على الرغم من ان ذلك معفى في معظم دول العالم.

الى ذلك، فان المستثمرين يشكون من ان الجهاز المصرفي لا يقوم بدوره التمويلي الاستثماري الحقيقي في قطاع الصناعة، وان هذا الجهاز يقوم بعمل مصرفي تقليدي علماً انه يوجد ٩ مصارف استثمار في الاردن من اصل ٢٣ مصرفاً. وكان جميل جبران، رئيس «جمعية مدينة عمان الصناعية»، اكد ان القطاع الخاص يحاول ويبذل كل ما لديه من اجل تطوير الصناعة الاردنية وحجم الاستثمار في الاردن، مشيراً الى ان العديد من الشركات الاردنية بدأت تستعد للحصول على شهادة «ايزوا» التي تعتبر بمثابة جواز السفر لدخول منتوجاتها الاسواق الخارجية.

وقال ان عدد الشركات الاردنية التي حصلت على هذه الشهادة ٢٤ شركة منها ٩ شركات في «مدينة عمان الصناعية»، فيما تستعد ١٥٥ شركة اخرى للحصول على هذه الشهادة.

ويعتقد ٩٦٪ من المستثمرين الاردنيين ان هناك معوقات بيروقراطية للاستثمار في الاردن تتمثل ببطء العمل الاداري وصعوبة فهم بعض موظفي الدولة للقوانين الخاصة بالاستثمار.

واظهر استطلاع للراي اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ان ٣٠٪ من المستثمرين شملهم الاستطلاع يرون ان الفساد الاداري أحد أهم المعوقات البيروقراطية التي تقف في طريق الاستثمار.

وقال ٤٠٪ من الذين تم استطلاع آرائهم انهم يعتقدون ان الوساطة والمحسوبية اهم اشكال الفساد الاداري فيما يرى ١٧٪ منهم ان الرشوة اهم اشكال هذا الفساد.

واظهرت نتائج الاستطلاع ان المستثمرين يرون اشكالاً اخرى للفساد اقل اهمية مثل مزاجية تعامل الموظفين وعدم اكتراثهم بالمشاريع الاستثمارية.

كما اشار المستثمرون، الى معوقات بيروقراطية تتعلق بتكرار المراجعات للدوائر الحكومية المختلفة عند اقرار مشروع استثماري، وعدم إلمام بعض المسؤولين بتفاصيل القوانين الاستثمارية ومتطلباتها، وضعف مستوى التأهيل والكفاءة عند بعضهم.

وقال ٦٣٪ من الذين استطلعت آراؤهم انهم واجهوا عوائق في مجال البيروقراطية اثرت على مشاريعهم خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت اجراء الاستطلاع.

اضافة الى ان تعدد القوانين والانظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين باتت من اهم المعوقات القانونية حيث شكلا معاً نسبة مئوية مقدارها ٥٤٪ من اجمالي المعوقات القانونية والتي من بينها ايضاً عدم معرفة الموظفين بروح القانون وعدم تحديث القوانين بشكل عام لتواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وسوء تفسير القوانين وعدم مراعاتها لبيئة الاستثمار المرغوبة وخصوصاً الصناعية منها.

وقال ٧٧٪ من الذين شاركوا بالاستطلاع ان هناك معوقات تتعلق بنقص المهارة تواجه القطاع الاستثماري عموماً، فيما رأى ٨٢٪ من المستثمرين في القطاعات غير الصناعية ان ندرة مهارة العاملين تعتبر احد أهم المعوقات التي تقف في طريق الاستثمار.

اما في القطاع الصناعي فقد قال ٧٥٪ من المستثمرين ان ندرة مهارة العاملين احد معوقات الاستثمار.

وأظهر الاستطلاع ان ٤٠٪ من المنشآت التي شملها الاستطلاع وعددها ١٥١ منشأة تواجه صعوبات في تمويل استثماراتها، وهي تعتبر ارتفاع سعر الفائدة من اهم معوقات التمويل بشكل عام. وبين الاستطلاع كذلك ان سعر الفائدة يبقى في مقدمة معوقات التمويل.

وتتجلى اهميته النسبية في ان ٣٣٪ اعتبروه اول معوق للتمويل في حين ان ١٧٪ قالوا ان اهم معوق للتمويل هو عدم وجود برامج تمويل متخصصة.

وقالت ٣٨٪ من المنشآت الاستثمارية انها تعتمد في التمويل على الاستدانة القصيرة الأمد بفارق كبير عن المصدر الذي يليه في الأهمية وهو زيادة رأس المال.

■ العراق
الناتج المحلي هبط ٨٠٪ والديون وصلت الى ٧٠ مليار دولار

أبغض الحلال قبول شروط صندوق النقد لإعادة جدولة الديون

❐ أدت حربان وحظر مستمر منذ سنوات ست، الى اغراق بغداد في وضع اقتصادي من الصعب حل مشاكله حتى بعد رفع القيود عنه.

ويجمع غير محلل اقتصادي على انه سيكون على الرئيس صدام حسين القبول بالخضوع لمراقبة «صندوق النقد الدولي» وتحرير الاقتصاد اذا كان يرغب في اعادة جدولة الديون الخارجية الهائلة المستحقة.

ومن الصعب جداً وضع مؤشرات دقيقة عن الاقتصاد العراقي في غياب الاحصائيات الرسمية التي تعزف الحكومة عن نشرها باستمرار، ضمن سياسة التعتيم الداخلي.

ويقول المحللون ان الناتج المحلي للعراق تراجع بمقدار خمسة اضعاف منذ حرب الخليج وهبط من ستين مليار دولار في سنة ١٩٨٩ الى حوالى ١٢ مليار دولار حالياً.

وأدى التضخم المتصاعد الى إفقار الطبقة المتوسطة السابقة التي كانت تشكل ثلث السكان. فقد كان سعر الدينار العراقي يبلغ ثلاثة دولارات قبل الحرب، بينما يتم صرف الدولار الواحد اليوم بـ ١٢٠٠ دينار، وفي السنة الماضية بلغ سعر الدولار ثلاثة الاف دينار.

وأدى توقف تصدير النفط لمدة سنوات ست، الى الحرمان من العائدات التي تبلغ ١٥٠ مليار دولار، بعدما كانت صادرات النفط تمثل ٩٨٪ من صادرات العراق. ولا يستطيع العراق حالياً تصدير كميات تتجاوز قيمتها الملياري دولار كل ستة اشهر، يخصص قسم منها لتغطية شراء مواد غذائية وادوية.

ولم يعد القطاع الصناعي، الذي بوشر في تطويره وتعزيزه قبل حرب الخليج، يعمل اكثر من ١٠٪ من طاقته حسبما ذكرت تقارير الامم المتحدة عن الوضع العراقي الداخلي. فالمصانع دمرت تدميراً كاملاً، وغير المدمر منها تنقصه المعدات وقطع الغيار لتحريك الآلات المعطلة. فالسوق تعاني من نقص كبير في قطع الغيار والمواد الاساسية بسبب الحظر.

اما الزراعة المحرومة من الاسمدة والمبيدات فتشهد تراجعاً هي ايضاً وتتساوى مع القطاعات الاخرى في الانهيار. وكانت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو) قد اشارت الى ان الانتاج في هذا القطاع تراجع بنسبة ثلاثين بالمائة في سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥، وانخفض انتاج الحبوب من ثلاثة ملايين و٢٠٠ الف طن في سنة ١٩٩٠ الى مليون و٨٠٠ الف طن. وسيستطيع العراق، بعد رفع الحظر، ان يجني مجدداً عائدات نفطية كبيرة، وهو يعتزم في الوقت ذاته زيادة قدرته على الانتاج. لكن الحكومة ستستمر في مواجهة عبء كبير وهو الديون الخارجية التي تقدر بسبعين مليار دولار. وهذا المبلغ اكبر بستة اضعاف من الناتج المحلي.

كل هذه المعطيات تحرم الرئيس صدام حسين من الخيارات وتجعله اكثر انصياعاً لصندوق القند الدولي، الذي هو الوسيلة الوحيدة لاعادة جدولة الديون من قبل الجهات الدائنة العامة والخاصة والحصول على قروض جديدة.

وبكلام اخر، سيكون على صدام حسين ان يقبل التفاوض حول برنامج اقتصادي مع منظمة تتمتع فيها الدول الغربية الكبرى، عدوته السابقة، بنفوذ كبير.

وسيكون على الحكومة ايضاً الموافقة على التخفيف من سيطرتها على الاقتصاد واعطاء مكانة للقطاع الخاص لم يكن يتمتع بها قبل الحرب.

مجلس التعاون

لأن القطاع الخاص تنقصه الخبرة لإدارة مشروعات ضخمة

تمهّل في التخصيص وإعادة النظر في القوانين

❐ على الرغم من أن التخصيص يبدو حديث الاوساط السياسية والاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا ان قوافل القطاع الخاص ماتزال تتعثر في رمال صحراء مبلولة بالنفط.

وما ترغب فيه الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك ٤٠٪ من احتياطي النفط العالمي، هو ان يلعب القطاع الخاص دوراً اكبر في اقتصادياتها المزدهرة التي تديرها الحكومات.

وبعد سنوات من العجز في الميزانيات بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض اسعار النفط حتى بداية سنة ١٩٩، تريد هذه الدول تحويل بعض المسؤولية عن النمو الاقتصادي الى القطاع الخاص وخفض الاعتماد على النفط بأسعاره المتقلبة في الاسواق العالمية.

ولكن اقتصاديين ورجال اعمال يقولون ان تلك الدول تتحرك ببطء شديد لاجتذاب اموال من القطاع الخاص وتتمهل في تعديل القوانين الخاصة بالشفافية المالية وتخفيف القيود على الاستثمارات الاجنبية.

ويضيف هؤلاء ايضاً ان النفط سيبقى القوة المحركة لاقتصاديات المنطقة وان الانفاق الحكومي سيدعم مشروعات التنمية.

وفي رأي المحللين الثقاة، الذين هم على شأو ودراية بشؤون البيت الخليجي، ان حكومات دول المجلس لن تسير على نهج حكومات الغرب ببيع انصبة الدولة في المؤسسات العامة. وعوضاً عن ذلك ستدعو القطاع الخاص الى الاشتراك في مشروعات التوسعة الرأسمالية المستقبلية بما في ذلك النفط والماء والكهرباء لتلبية احتياجات الزيادة السكانية.

ويخشى كثيرون ان القطاع الخاص في الخليج قد تنقصه الخبرة لادارة مشروعات ضخمة وبالاضافة الى ذلك هناك شح في التمويل الضخم الطويل الاجل من المصارف المحلية وعن طريق السندات.

وتدرك حكومات مجلس التعاون الخليجي انها يجب ان تتخلى للقطاع الخاص عن السيطرة على تسهيلات معينة، ولا يوجد مانع لديها في ذلك، ولكنه سيتم تدريجياً. فهي تريد اختبار القطاع الخاص.

وبشكل عام فإن دول مجلس التعاون الخليجي لا تحتاج الى اموال. واهتمامها ينصب كله على زيادة او توسيع نطاق تدفق الاستثمارات في اقتصادياتها. واحدى وسائل تحقيق هذا الغرض منح مزيد من الفرص لاستثمارات القطاع الخاص.

وبخلاف بضع مناطق تجارية حرة، فان المؤسسات الاجنبية مقيدة بنسبة ٤٩٪ فقط من ملكية مشروعات الاستثمارات في معظم هذه الدول. كما ان الاستثمار الاجنبي مقيد في اسواق الاسهم الخليجية حيث يجري تداول ٣٠٠ اصدار فقط. واجمالي الحركة قليل يعادل خمس نظيره في سنغافورة. وتتمتع بعض الصناعات بحماية قوية وهناك دعم كبير لمرافق الدولة. وفي اغلبية دول الخليج تعمل شركات عائلية كوكلاء لكل شيء تقريباً. وبفضل ارتفاع اسعار النفط اخيراً تدفق مزيد من الدولارات على خزائن المال في دول الخليج وساعد في خفض العجز في الميزانيات. ولكن هذا لن يقدم سوى دفعة شكلية للاقتصاديات المحلية.

وبينما تحرز بعض دول الخليج تقدماً اكثر من غيرها في مجال التخصيص، فان الخبراء الاقتصاديين يتفقون على ان كل دول المنطقة جادة في التوجه الى التخصيص.

وفي الكويت يأمل مسؤولون ان يقر مجلس الأمة قريباً قانون التخصيص للاسهام في اطلاق خطة لتخلي الدولة عن بعض المرافق العامة والخدمات في عام ١٩٩٧.

وتهدف خطتها للتخصيص الى بيع أنصبة في نحو ٦٠ شركة والاستعداد لجولة ثانية اكثر صعوبة بانهاء مشاركة الدولة في مشروعات خدمات عامة مثل الماء والكهرباء والاتصالات.

وقد باعت الحكومة انصبة الدولة في ١٧ شركة محلية قيمتها ٦٥٠ مليون دينار (٢,١٧ مليار دولار) منذ حرب الخليج في سنة ١٩٩١.

وتستعد سلطنة عمان، وهي ليست في ثراء جيرانها الشماليين ولكنها قطعت شوطاً اكبر في طريق التخصيص، لبيع شركة الاتصالات التي تمتلكها وتحقق ارباحاً الى القطاع الخاص.

وشكل السلطان قابوس بن سعيد لجنة وزارية خاصة بعمليات التخصيص.

وأصبحت سلطنة عمان اول دولة عربية خليجية تنفذ مشروعاً للبنية الاساسية بطريقة «إمتياز» البناء والامتلاك والادارة ونقل الملكية (بي.او.تي) عندما بدأت «محطة كهرباء مناح» العمل في نيسان/ ابريل الماضي. كما تعتزم تنفيذ مشروعين مشابهين لمياه المجاري في «مسقط» و«صلالة».

وفي المملكة العربية السعودية، صاحبة اضخم اقتصاد في الخليج، يجري الاستعداد لتشغيل أول شركة مرافق بمساهمة اجنبية ومشاركة القطاع الخاص في وقت لاحق هذا العام.

وتركز الخطة السعودية الخمسية ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ للتنمية على التخصيص وتعد بألا تتدخل الحكومة في اي نشاط يستطيع القطاع الخاص تمويله او ادارته.

ويرى المحللون الاقتصاديون ان تخصيص اصول معينة تمتلكها الدولة بما في ذلك بيع حصصها في التليفونات والسكك الحديدية والكهرباء والتعليم والخدمات بالاضافة الى ٣٧ شركة مدرجة في سوق الاوراق المالية السعودية، يمكن ان يحقق عائداً يبلغ ١٠٠ مليار ريال (٢٦,٧ مليار دولار).

ويبدو ان قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة تتباطأ في اعطاء دفعة لدور القطاع الخاص كما يقول مراقبون اقتصاديون.

وتتميز قطر بأن بها افضل مجال للاستثمارات الاجنبية بفضل مشروعات الغاز والاستعداد للسماح لشركات اجنبية بالقيام بدور بارز فيها.

وفي دولة الامارات شكلت ابوظبي لجنة للاشراف على تخصيص مشروعات الماء والكهرباء، ولكن المراقبين يقولون ان هذه الدولة الغنية بالنفط ستجد صعوبة في وقف نظام رعاية المواطنين السخي.

ويضيف المحللون: ان البحرين وهي مسرح قلاقل متقطعة منذ سنة ١٩٩٤ لا تملك خطة واضحة للتخصيص وتحتاج الى القيام بتعديلات هيكلية. وقد باعت الدولة حصتها في مجمع للمواد الغذائية وآخر لمنتوجات الالومنيوم.

البحرين

بعد ركود يعود الى الحوادث والإضطرابات

القطاع العقاري يلتقط أنفاسه ويستعيد انتعاشه بالتدريج!

❐ بعد ركود وانخفاض متواصل منذ سنة ١٩٩٤ وصلت نسبته الى ٧٪ ليسجل تراجعاً حاداً سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢٦,٤٪ لتستقر سنة ١٩٩٦ عند ٢٦,٢٪، استرد القطاع العقاري بعض انفاسه.

وقد ظهرت بوادر التحسن على اداء هذا القطاع منذ الربع الأول من السنة الماضية اذ ارتفع حجم التعاملات العقارية الى ٢٠,٤ مليون دينار نظير ١٨,٨ للفترة ذاتها سنة ١٩٩٥ بنسبة نمو بلغت ٨,٥٪.

ويستند المحللون في تفاؤلهم الى أمرين:

● ان قطاع العقارات مثل غيره من القطاعات تراوح دورته عند النقطة الدنيا، ومن الطبيعي ان يبدأ رحلة الصعود مرة اخرى.

فالانتعاشة في بداية هذا العقد شجعت على التخطيط للاستثمار في المباني والعقارات مما ولد بعد سنتين فائضاً في المعروض مما ادى الى انخفاض او استقرار معدلات النمو في الانفاق الحكومي على المشاريع، وكذلك الحال بالنسبة الى القطاع الخاص في الربع الاول من هذا العقد وحتى منتصفه. الا انه من المتوقع، بعد ان بدأ السوق امتصاص فائض المعروض، ان يعود التوازن الى السوق وان يبدأ تحقيق النمو فيما بعد.

● إعلان الحكومة عن ميزانية ١٩٩٦ /١٩٩٧ وقد تضمنت التخطيط لعدد من المشروعات كمحطة الكهرباء وتحلية المياه ومشروع الميناء الجديد والمنطقة الصناعية والجسر الثالث، كما أعلن في السابق عن تنفيذ مشروعات تصل قيمتها الى ٩٠٠ مليون دينار بالاضافة الى زيادة مخصصات الاسكان في ميزانية هاتين السنتين والموجهة لأغراض الشراء والبناء مما يبشر بحركة ايجابية في جانب الطلب زيادة على فائض الطلب الذي تحققه وفود الاجانب التي تسهم في تنفيذ مشروعات الدولة.

وفي حين تأثرت الايجارات بدرجة كبيرة خلال فترة الركود الماضية اذ انخفضت بمعدل تراوح ما بين ١٠ الى ٢٠٪ بسبب فائض الشقق والمساكن من مختلف الفئات، الا ان المراقبين يقولون ان اسعار قسائم الاراضي لم تتأثر كثيراً ، خصوصاً الاستثمارية منها، اذ امتنع اصحاب هذه القسائم عن بيعها ما لم تكن هناك حاجة لديهم للسيولة وفضلوا الانتظار لفرص افضل، ولم تشهد سوى انخفاض طفيف في حين ثبتت في معظم المناطق الرئيسية.

اما بالنسبة الى الشقق والمساكن فالفترة الماضية شهدت فائضاً وصل الى ٨٠٠٠ وحدة بينما لا يقل عدد الشقق الباحثة عن مستأجرين عن ١٦٠٠ في السوق.

وأدى هذا الفائض الى محاولات الملاك لاستبقاء الساكنين بتقديم تسهيلات وميزات كخدمات توفير الحراسة وخدمات الصيانة ومحطات الاقمار الصناعية ورفع رسوم الكهرباء والبلدية عن الساكنين.

وبالنسبة الى وضع المحال التجارية حيث شهد السوق فائضاً كبيراً منها بسبب تسارع وتيرة إنشاء المجمعات التجارية التي توفرمساحات كبيرة من هذه المحال فان العقاريين يرون ضرورة اعادة النظر في ايجاراتها المرتفعة والتفكير في توفير عوامل جذب للمستأجرين مثل الاعفاء من الايجارات لفترة التشغيل الاولى او الاعفاء من بعض المصروفات الثابتة لمساعدة المستأجرين في تثبيت اقدامهم في السوق.

ولم تعط الارقام الرسمية تصوراً عن حجم التداول الخليجي في عقارات البحرين خلال سنة ١٩٩٦، لكن العقاريين يؤكدون ان المستثمرين السعوديين موجودون دائماً في السوق وربما انخفضت معه تعاملات مواطني دول الخليج الاخرى. ومهما انخفض حجم التداول الخليجي من سنة الى اخرى، فإن من المعروف ان البحرين تنفرد بين دول الخليج بالمشترين الخليجيين، إذ يبلغ عدد هؤلاء في البحرين نحو ٥٠٠٠.

سلطنة عُمان

في خطوة جديدة لتشجيع المستثمرين

مرسوم سلطاني يمنح الاجانب ٤٩٪ من أسهم الشركات المدرجة في البورصة

❐ في خطوة جديدة لجذب الاستثمارات الاجنبية الى السلطنة، يرجح مقربون من الحكومة اصدار مرسوم سلطاني يعدل القانون الذي كان صدر في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ بشكل يسمح للمستثمرين الاجانب بتملك حصص تبلغ ٤٩٪ من اسهم الشركات المدرجة في قوائم بورصة مسقط.

وكانت الحكومة في سنة ١٩٩٥ زادت من سقف المشاركة الاجنبية في الشركات الوطنية من ٤٩٪ الى ٦٥٪ في حالات خاصة والى ١٠٠٪ في ظروف استثنائية. غير ان ذلك لم يشجع على تدفق استثمارات كبيرة لأن معظم قوانين الشركات لا تسمح بتملك الاجانب، كما ان النظام الضريبي، سنتذاك، يفرق في المعاملة على حساب الشركات التي يمتلك اجانب جزءاً من اسهمها.

وتسعى السلطنة الى تنويع اقتصادها المعتمد على انتاج ما بين ٨٥٠ الف و٩٠٠ الف برميل يومياً من النفط. ومن ابرز اولوياتها اجتذاب الاستثمارات الاجنبية. ولكن على عكس العديد من دول الخليج النفطية الكبرى تسمح السلطنة بالفعل للشركات الاجنبية بامتلاك حصص في حقول نفطها.

اما خارج قطاع النفط فلا تتدفق استثمارات اجنبية كبيرة على مسقط، فيستثمر الاجانب من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في ١٣ شركة فقط من الشركات المدرجة في البورصة وعددها ٩٧ شركة.

ومعظم الاستثمارات الاجنبية المتبقية توجه الى ثلاثة صناديق استثمار عمانية.

ويمثل الاستثمار الاجنبي نحو ١٠٪ فقط من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة في البورصة التي تبلغ موجوداتها ٤,٣ مليار دولار.

ويتطلع السماسرة الى زيادة الاستثمارات الاجنبية ويقولون ان بعض التدفقات الكبيرة بدأت فعلاً في الوصول الى عمان.

وفي رأي المحللين ان ذلك من شأنه احداث فارق كبير، فقد بدأ بعض المستثمرين الاجانب الجادين بالفعل في تفقد آفاق الاستثمار.

وترى المصارف الكبيرة ومديرو الاستثمارات ان عمان سوق صاعدة صغيرة. ويضيف هؤلاء، انه حدثت بالفعل زيادة ملحوظة في عدد الصفقات التي تجريها المصارف مع عملاء اجانب. والعقبة الوحيدة الحقيقية هي ان السوق مازالت صغيرة جداً. فاحجام التعاملات الى تزايد ولكنها تبقى ضئيلة بالمقاييس العالمية.

ويبلغ متوسط حجم التداول اليومي في السوق خلال الشهر الماضي مليوني ريال اي نحو ضعف مستواه في سنة ١٩٩٦. إلا ان المراقبين الماليين يعربون عن قلقهم من ان رؤوس اموال الشركات المحلية صغيرة جداً وان السوق التي نمت باكثر من ٦٪ هذه السنة و٣٥٪ منذ افتتاحها سنة ١٩٩٦ مُبالغ في قيمتها.

وما يخشاه هؤلاء، هو ارتفاع اسعار الاسهم. فالعائد يتراجع والمؤشر أعلى من اللازم ولا بد من حدوث تصحيح، ولكن على الرغم من كل شيء فان الطلب جيد.

■ السعودية

٣٥ مليار دولار لشراء طائرات أميركية جديدة

«رشوة» سياسية... أم «حاجة» استراتيجية؟

❐ افادت معلومات متداولة رشحت في واشنطن ان المملكة العربية السعودية سوف تجدد بنية سلاحها الجوي بتعزيزه باكثر من ١٠٠ طائرة اميركية من طراز «أف ـ ١٦» التي تصنعها شركة لوكهيد ـ مارتن، وذلك بكلفة اجمالية قدرت بمبلغ ٣٥ مليار دولار، مع ان سلاح الجو السعودي حالياً يعد احدث سلاح جوي في المنطقة باستثناء سلاح الجو الاسرائيلي. ويضاف الى ذلك ان المملكة سوف تشتري كما ذكرت الانباء اكثر من ٢٠٠ دبابة فرنسية الصنع من طراز «لوكليرك» وحاملات لها بريطانية من طراز «هنيبعل».

ومن المعروف ان الانفاق الدفاعي في المملكة العربية السعودية، يشكل اكبر بند من ميزانيتها اذ يصل الى اكثر من ٣٠٪ من النفقات العامة للدولة، ومازالت الحكومة السعودية تزيد من انفاقها الدفاعي في وقت يقتضي تقليص العجز في ميزانيتها عصر النفقات وخفضها.

وقد اختلفت الروايات والتحليلات حول الدوافع السعودية للقيام بهذا القدر الضخم من الانفاق العسكري. وفي أغلب الظن ان التوجه الى مثل هذا الانفاق في الوقت الحاضر لا يثير تحفظات شديدة نظراً الى التزايد الملحوظ في العائدات النفطية من جراء ارتفاع اسعار النفط العالمية، خلافاً لما كان عليه الحال قبل سنتين. ومع ذلك فقد ظهرت من الدوائر الاميركية ذاتها تحفظات على هذا التوجه السعودي على الرغم من الفوائد الملحوظة للصناعة الاميركية. وقد قال بعض المنتقدين من الاميركيين ان إنفاق هذه الاموال على الشؤون الاجتماعية الداخلية في المملكة من شأنه ان يساعد على استقرارها الداخلي اكثر من اي قوة عسكرية مهما بلغ شأنها، اي ان هذه الاموال التي سوف تنفق على الشؤون الدفاعية يمكن استخدامها على نحو افضل لتعزيز النشاط الاقتصادي الداخلي وخلق مجالات للعمل امام الشبان السعوديين للتخفيف من موجة التذمرات السائدة الآن.

لكن الدوائر الاوروبية ترجح ان تكون الصفقة السعودية لشراء الطائرات الاميركية بمثابة صفقة سياسية او «رشوة» سياسية بسبب الحملة الواسعة الناشئة داخل الادارة الاميركية ضد المملكة السعودية بسبب التحقيقات في انفجار «الخبر»، وهي انتقادات علنية قادها مدير المباحث الاميركية لويس فريه ووزيرة العدل الجديدة جانيت رينو. اما دوائر وزارة الدفاع الاميركية، فلديها ايضاً تحفظات على التوجه السعودي لاعتبارين:

● اولهما، أن القوات البرية السعودية، بحاجة الى تعزيز وتحديث اكثر من سلاح الجو، لأن سلاح الجو بحالته الراهنة يعتبر جيداً وكافياً.

● ثانيهما، ان شراء الطائرات الاميركية ينطوي على الاستعانة باعداد كبيرة من الخبراء الاميركيين وعلى مقاولين ومدربين ومهندسين وملاحين وغيرهم... مما قد يؤدي الى تفاقم النقمة الداخلية ضد الوجود الاميركي ويعرض الاميركيين الى المزيد من الهجمات العنيفة مثل التي حدثت في الرياض والخبر في السنة الماضية. وبالتالي، فإن ذلك يزيد من انتشار الحركات الاسلامية الاصولية المتطرفة، ليس في السعودية فقط بل في العالم العربي والاسلامي قاطبة.

وقد علّق الخبير الاميركي في الشؤون الاستراتيجية انطوني كوردسمان، مدير قسم الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي، على الصفقة المزمعة بقوله:

«إن هذه الصفقة لن تخفف من المشكلات الحقيقية للمملكة العربية السعودية، انها تستطيع ان تفعل اشياء افضل بهذا المال، إذ ان هنالك انقسامات عميقة في المجتمع السعودي حول كيفية معالجة المتاعب في بلادهم» ـ (ستنشر «الميزان» في اعداد لاحقة جوانب من دراسة كوردسمان حول الاوضاع الدفاعية للمملكة العربية السعودية في التسعينات ـ راجع «بروفيل» على الصفحة الأخيرة من هذا العدد).

ويقول بعض السعوديين ان اكثر المتحمسين للمزيد من المشتريات العسكرية هو الامير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والمفتش العام للطيران والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، نظراً الى سيطرته على الميزانية الدفاعية، لكن المصادر الاميركية تشير الى ان هنالك فريقاً داخل الحكومة السعودية يطالب بالمزيد من الانفاق الاجتماعي وخصوصاً على الاسكان والتعليم وخلق فرص العمل.

وربما كان إقدام المصادر الاميركية على تسريب الخبر قبل عرضه رسميا من الحكومة السعودية، غايته إحباط الصفقة، لكن آخرين يقولون ان اتمام الصفقة من شأنه ان يثير اعتراضات اسرائيلية ولا سيما ان اسرائيل تطالب الولايات المتحدة بتزويدها بطائرات «أف ـ ٢٢» الجديدة التي لا يكشفها الرادار، فتكون اسرائيل اول دولة في العالم تحصل على هذا النوع من الطائرات المتقدمة تكنولوجياً وعسكرياً.

● وفي الخليج من المرجح ان تعقد دولة الامارات العربية المتحدة صفقة لشراء زوارق بحرية ضاربة سريعة من الشركات البريطانية «فوسبر ثورنيكروفت» بمبلغ مليار وربع المليار دولار، في وجه منافسة المانية وفرنسية واميركية. ومن المرجح ايضاً ان تشتري دولة الامارات العربية من بريطانيا ١٢ طائرة مقاتلة للتدريب من طراز «هوك».

وتقول مصادر في لندن ان إعطاء الامارات هذين العقدين الى بريطانيا هو نوع من التعويض او الموازنة لرفض الامارات شراء طائرات «تورنيدو» البريطانية مفضلة عليها طائرات «أف ـ ١٦» الاميركية و«ميراج» الفرنسية.

● كذلك من المرجح ان تعقد الشركة البريطانية «فوسبر ثورنيكروفت» صفقة اصغر مع قطر لبيعها زوارق دورية سريعة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وذلك بعد توقيع معاهدة للتعاون الدفاعي بين بريطانيا وقطر وقعها وزير الدفاع البريطاني مايكل بورتللو في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

■ الكويت

رئيس ديوان المحاسبة حذّر من خطورة استنزاف الأموال

حكومة سعد العبد الله أنفقت ٨٠ مليار دولار من «احتياطي الأجيال القادمة»!

❐ في رسالة مفصلة رفعها براك المرزوق، رئيس ديوان المحاسبة، الى احمد السعدون، رئيس مجلس الامة، طالب بتوقف حكومة سعد العبد الله الصباح عن استنزاف «احتياطي الاجيال القادمة» الذي يتضمن معظم استثمارات الكويت الخارجية بعدما سحبت الحكومة منه مبالغ كبيرة اثناء الاحتلال العراقي سنة ١٩٩٠ لمواجهة الاعباء المالية لحرب التحرير واعادة الاعمار.

وقال براك المرزوق ان جملة المبالغ المسحوبة من الاحتياطي حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بلغت حوالى ٢٥ مليار دينار كويتي (نحو ٨٠,٨ مليار دولار).

وكانت الكويت بدأت سنة ١٩٧٦، على اثر تراكم فوائض كبيرة من الايرادات النفطية في تشكيل «احتياطي الاجيال القادمة» بعدما صدر المرسوم الاميري ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

وجرى استثمار هذه الفوائض في الدول الصناعية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا واسبانيا، وبلغت قيمة هذه الاصول المستثمرة نحو ١٠٠ مليار دولار عشية الدخول العسكري العراقي الى الكويت في ١٩٩٠/٨/٢.

وبيّن رئيس ديوان المحاسبة في رسالته ان امراً اميرياً صدر في الثالث من آب/ اغسطس سنة ١٩٩٠ في المقر الموقت للحكومة الكويتية في السعودية وقضى في المادة السادسة منه بأن يتم ترتيب الاوضاع المالية للدولة، وفقاً للموارد المتاحة، اي ما يشمل الموارد النفطية والاحتياطي العام و«احتياطي الاجيال القادمة».

وذكر المرزوق «ان امراً اميرياً آخر صدر بعد اسبوع من تحرير الكويت اي في الرابع من آذار/ مارس ١٩٩١ بالغاء الامر الاول «الا ان الهيئة العامة للاستثمار (التابعة لوزارة المال) لم تتوقف عن السحب من احتياطي الاجيال القادمة بما يخالف احكام القانون رقم ٧٦/١٠٦».

واوضح ان ديوان المحاسبة طالب وزير المال ناصر الروضان في ١٩٩٢/١١/٢٢ التوقف عن السحب من «احتياطي الاجيال القادمة» وسداد المبالغ التي تم سحبها او وضع اطار قانوني ينظم هذه العمليات، وان الروضان اجاب الديوان بان السحب يتم لمعالجة الآثار السيئة للحالة الاقتصادية الناجمة عن الغزو العراقي فضلاً عن عدم توافر السيولة الكافية في الاحتياطي العام للدولة لمواجهة تزايد نسب العجز في الموازنة العامة.

وقال الوزير للديوان: «ان الحكومة قدمت مشروع قانون الى مجلس الامة لتغطية المبالغ المسحوبة والسماح لها بالسحب من «احتياطي الاجيال القادمة» لفترة مقبلة وان حواراً يجري بين وزارة المال وبين اللجنة المالية في البرلمان للوصول الى انسب الحلول لهذه المسألة.

وأشار رئيس الديوان ايضاً الى ان الديوان اعاد مخاطبة وزير المال في ١٩٩٦/١١/٢٣ طالباً وقف سحب الاموال من «احتياطي الاجيال القادمة» نظراً الى عدم اكتمال موافقة مجلس الامة على القانون المقترح من الحكومة بهذا الشأن.

واعتبر المرزوق هذا الموضوع على درجة من الاهمية والخطورة وقال انه رفعه الى مجلس الامة لكي يتخذ ما يراه مناسباً من اجراءات.

ورسالة رئيس ديوان المحاسبة هي اول اعتراف رسمي في الكويت بحجم الاستنزاف الذي عانته الاستثمارات الكويتية في الخارج.

وكانت الارقام التقديرية السابقة تشير الى ان الكويت دفعت ٢٢ مليار دولار من حصتها في عمليات «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت ومبلغاً مشابهاً في عمليات اطفاء حرائق الحقول النفطية واعادة بناء الصناعة النفطية واعمار مرافق الكهرباء والاتصالات والموانىء التي قيل القوات العراقية قد ضربتها عمداً.

■ ايران

على الرغم من الخوف من «داماتو» ومن المحظورات السياسية

الإستثمارات الأجنبية وصلت الى ملياري دولار!

❐ استوقفت احصائيات «البنك المركزي» عدداً من المحللين الاقتصاديين، فعلى الرغم من الحصار الاميركي المضروب حول طهران، وهو حصار يهدد الاستثمارات الخارجية، فإن تلك الاستثمارات الاجنبية تراوحت بين ١,٥ مليار وملياري دولار.

وهذه الارقام، اذا صحت، فانها في نظر المراقبين تظهر تزايد الاهتمام بين المستثمرين الاجانب للقيام بمشروعات في ايران على الرغم من قانون «داماتو» وكل المحظورات. وارقام البنك المركزي لا تشمل الاستثمارات الخارجية في مناطق التجارة الحرة في جنوب وجنوب شرق البلاد.

وفي ارقام البنك المركزي أن الاستثمار المحلي يقل بنسبة ٦,٢٪ مما هو متوقع في خطة التنمية الخمسية الثانية التي هي اطار للتصحيح الاقتصادي في ايران. وتوقع مسؤول البنك المركزي الايراني ايضاً انه مع تحسن الدخل من النفط سيتم سداد جميع الديون الخارجية في موعدها.

اما اجمالي الدين الخارجي في المرحلة الحالية فيبلغ ٢٠,٣ مليار دولار منها سبعة مليارات دولار من المفترض سدادها في سنة ١٩٩٧/١٩٩٨ واربعة مليارات دولار في ١٩٩٨/١٩٩٩ و٢,٥ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠١.

وكانت حكومة علي اكبر هاشمي رفسنجاني ذكرت في السنة الماضية انها ستسدد اكثر من ٢١ مليار دولار من ديونها بحلول شهر اذار/ مارس سنة ٢٠٠١.

ووصف تقرير صادر عن البنك المركزي في وقت سابق الاقتصاد الإيراني بانه «مستقر نسبياً» وتوقع ان ينخفض معدل التضخم من ٥٠٪ الى ٢٤٪ بحلول شهر اذار/ مارس سنة ١٩٩٨ مضيفاً القول انه قد يصل حتى الى ١٢,٥٪ بحلول مطلع القرن الحادي والعشرين.

وذكر التقرير ان القطاع الاقتصادي الوحيد الذي لم يحقق حتى الآن المعدل المأمول هو قطاع الصادرات غير البترولية، فلم يتحقق العائد المتوقع الذي يبلغ ٥,٥ مليار دولار في السنة حالياً. ويوسع ايران ان تحقق ثلاثة مليارات دولار على اكثر تقدير من خلال صادرات المنتوجات غير النفطية.

وحدد المجلس (البرلمان) مؤخراً دخل النفط في السنة الايرانية المقبلة بواقع ١٧,٧ مليار دولار بزيادة نحو ثلاثة مليارات عن سنة ١٩٩٦/١٩٩٧. وقدر ضرورة استغلال اي دخل اضافي من النفط الذي يمثل مصدر الدخل الرئيسي لايران في سداد الديون الخارجية.

على صعيد آخر انتقد محسن نور بخش، محافظ البنك المركزي، قرار مجلس النواب الذي يقضي بالسماح لمصدري السجاد بالاحتفاظ بعوائد التصدير بالعملات الصعبة من اجل استيراد المواد الاولية اللازمة لصناعتهم.

وهذا القرار يعاكس قراراً سابقاً للحكومة يفرض على المصدرين تحويل عائدات تصديرهم الى البلاد والاحتفاظ بعد تحويلها الى العملة المحلية بالسعر الرسمي الذي يقل كثيراً عن سعر السوق السوداء.

وقال نور بخش ان قرار المجلس سيؤدي الى اثارة المزيد من الشكوك بسلامة الاقتصاد واضعاف العملة الوطنية في الوقت الذي لن يسهم فيه بتشجيع صناعة السجاد.

وكان مصدرو السجاد يحملون الحكومة مسؤولية تقلص صادراته الى ٤٠٠ مليون دولار في السنة الماضية لأنها اصدرت قانوناً يفرض على المصدرين تحويل عائدات التصدير الى البلاد.

وحسب اقوال المصدرين فقد بلغت حصيلة صادرات السجاد قبل فرض القانون ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

ترويع الطبقات الوسطى بدعوى «عبادة الشيطان»

«الديانة الإبليسية» في مصر... ظاهرة فكرية أم ظاهرة اقتصادية؟

❐ اجتاحت مصر في الآونة الاخيرة موجة من البدَع ما كانت لتأخذ الدوي الذي اخذته لولا التضخيم الاعلامي الذي قامت به الدولة المصرية واجهزتها لأسباب يختلف عليها المحللون، وكان آخر تلك البدع الكشف عن جماعة أدعي انها تمارس عبادات شيطانية مخالفة للدين الاسلامي وللتقاليد الإسلامية السائدة في مصر.

وقبل ذلك كشفت الحكومة المصرية عن اعتقال مجموعات من الشبان تنتمي الى ما وصف بأنه منظمات شيعية. والشيء الذي يتفق عليه المحللون هو ان الدولة المصرية واجهزتها اسهمت في تضخيم تلك الظواهر وإبرازها، ويقال في بعض الدوائر العربية ان تضخيم تلك البدع سواء كانت صحيحة او مزعومة، مرده الى لفت انظار القوى المحافظة في العالم الاسلامي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بهدف تخويفها واستدرار المعونات منها لمكافحة الاخطار الجديدة!

المسألة الامنية

الملفت للنظر بشكل خاص ان امر البدع الجديدة المزعوم تفشيها في مصر ترك لاجهزة امن الدولة التي قامت بمداهمات واعتقالات وتحقيقات بوليسية اعتبرها بعض المصريين نوعاً من انتهاك الحريات الخاصة للمواطنين بدعاوى لا يستطيع احد الاعتراض عليها، لان المعترض في هذه الحالة، ولو باسم صيانة الحريات وحقوق الانسان، سوف يرمى بتهمة الانتماء الى واحدة من تلك البدع. وفي هذه المسألة بعينها يكمن الخطر على المجتمع المدني في مصر اكثر مما هو آتٍ من رياح البدع الشيعية او الشيطانية، الضعيفة والمعزولة.

ويقال انّ في الازهر الشريف رأياً عقائدياً يرفض التعاطي مع هذه البدع تعاطياً أمنياً، بل يحبذ التحاور مع أصحابها وأقطابها بالفكر الإسلامي والعقيدة الإسلامية لمكافحتها فكرياً وعقائدياً امام الملأ. وهذا الرأى الأزهري يميل كما تقول مصادر مصرية الى الإعتقاد بان وضع المسألة في الاطار الأمني يلحق ضرراً بمصر في المدى البعيد.

وهناك من يقول ان جهات في الازهر، كانت قبل المداهمات الاخيرة قد باشرت حواراً مع بعض دعاة البدع الجديدة، على أساس توضيح المفاهيم الاسلامية الحقيقية التي ينكرونها.

السماء والارض

إن مسألة «الديانة الابليسية» التي يتضخم امرها في مصر الآن ليست جديدة، بل هي تاريخياً تشكل جزءاً مهماً من تراث الحضارات القديمة في وادي النيل وفي بلاد ما بين النهرين. وهي تشكل ايضاً احد اوجه الحضارة الإسلامية في العصر العباسي. وظلت هذه الديانة الشيطانية قائمة في العالم الاسلامي زمناً طويلاً حتى انتقلت الى اوروبا الغربية في القرون الوسطى عن طريق اسبانيا.

وكما تكافحها الأجهزة المصرية الآن كافحتها في اسبانيا وجنوب فرنسا قديماً محاكم التفتيش، التي كانت ترسل عبدة الشيطان الى الحرق.

وكان هؤلاء يدعون ان الله هو ملك السماء وان الشيطان هو ملك الارض وانهما ندان متساويان ويتساجلان النصر والهزيمة. وأن كل تدين في الارض، بمعنى عبادة الاله غير المنظور، انما هو من قبيل النفاق والخوف.

فالشيطانيون في هذا الاطار لا ينكرون الله انما يقرون بملكوته في السماء فقط وأن الارض هي ملكوت الشيطان. لذلك كان من المستغرب ان تعلن الدولة المصرية بلسان وزير الاعلام صفوت الشريف، ان عبدة الشيطان في مصر هم «ظاهرة ناشئة من الغزو الثقافي الاجنبي لتدمير قيم المجتمع المصري التقليدية والتاريخية».

ونحت هذا المنحى ايضاً جريدة «الاهرام» كبرى الصحف المصرية، حيث قالت في تحقيق لها بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩:

«اذا كانت الافكار الشيطانية قد وجدت طريقاً لها في بعض الدول فان هذا قد يكون مقبولاً لما تتسم به تلك الدول من خواء فكري وديني، وهو ما لا ينطبق على مصر، التي يتميز شعبها بالتدين والتمسك بالعادات والتقاليد».

وأضافت «الاهرام» تقول:

«لقد استغل شياطين الخارج سماحة المجتمع المصري، وعن طريق الفن والموسيقى بدأت اولى شرارات الخطر مستغلين نوعية معينة من الافراد يتسمون بالوفرة الاقتصادية والفراغ الفكري لشغل فراغهم ومضغ الوقت لديهم. ثم انتقلت اللعبة بعد ذلك الى شكل من اشكال الارتباط المعنوي بين افراد الشلة عن طريق الحفلات الصاخبة التي يبحثون فيها عن ذواتهم الضائعة، وهكذا تطور الامر عند هؤلاء الشياطين الآدميين لينتهي بهم المطاف بوعي او من دون وعي الى الارتباط بفكر عالمي فاسد يستهدف ضرب المجتمع المصري في تماسكه الديني والاخلاقي وهما اعز ما يملك».

عصبة إبليس

وما اطلقت عليه «الاهرام» عبارة «الشلة»، قاصدة عبدة الشيطان، كان يطلق عليه في التاريخ الاسلامي القديم في العهد العباسي «عصبة ابليس»، وقد اورد، ابن ابي الحديد المعتزلي (٦٥٦ ـ ٥٨٦هـ) في كتاب شرح «نهج البلاغة» الجامع لخطب وحكم ورسائل الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب، فصلاً بعنوان «الزنادقة من عصبة ابليس» اشار فيه بشكل خاص الى دور ابو الفتوح احمد بن محمد الغزالي الواعظ، شقيق الامام الغزالي الفقيه الشافعي، في حمل راية «الديانة الابليسية» والترويج لها، وفيما يلي ما ورد في الفصل المذكور في شرح «نهج البلاغة» لابن ابي الحديد المعتزلي:

وكان في المسلمين ـ ممن يرمى بالزندقة (١) ـ من يذهب الى تصويب ابليس في الامتناع من السجود، ويفضله على آدم، وهو بشار بن برد المرعث (٢)، ومن الشعر المنسوب اليه:

النارُ مشرقة والارض مظلمة　　　والنار معبودة مذ كانت النارُ

وكان ابو الفتوح احمد بن محمد الغزالي الواعظ (٣)، اخو ابي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الفقيه الشافعي، قاصاً لطيفاً وواعظاً مفوهاً، وهو من خراسان من مدينة طوس، وقدم الى بغداد، ووعظ بها، وسلك في وعظه مسلكاً منكراً، لانه كان يتعصب لإبليس، ويقول: إنه سيّد الموحدين، وقال يوماً على المنبر: من لم يتعلم التوحيد من إبليس فهو زنديق، أمر ان يسجد لغير سيده فأبى:

ولستُ بضارع إلا إليكم　　　وأما غيركم حاشا وكلا

وقال مرة أخرى: لما قال له موسى: «أرني» فقال «لن» (٤) قال: هذا شغلك، تصطفي آدم ثم تسوّد وجهه، وتخرجه من الجنة، وتدعوني الى الطور، ثم تشمت بي الأعداء! هذا عملك بالاحباب، فكيف تصنع بالاعداء!

وقال مرة اخرى: وقد ذكر إبليس على المنبر: لم يدر ذلك المسكين ان اظافير القضاء إذا حكت أدمْت، وان قسيّ القدر اذا رمت اصمت. ثم قال: لسان حال آدم ينشد في قصته وقصة إبليس:

وكنت وليلى في صعودٍ من الهوى　　　فلما توافينا ثبت وزلت

وقال مرة اخرى: التقى موسى وإبليس عند عقبة الطور، فقال موسى: يا إبليس، لِمَ لمْ تسجد لآدم؟ فقال: كلا، ما كنت لأسجد لبشر، كيف أوحده ثم ألتفت الى غيره! ولكنك انت يا موسى سألت رؤيته ثم نظرت الى الجبل، فأنا اصدق منك في التوحيد.

وكان هذا النمط في كلامه ينفق على اهل بغداد، وصار له بينهم صيت مشهور واسم كبير. وحكى عنه ابو الفرج بن الجوزي في «التاريخ» أنه قال على المنبر: معاشر الناس، إني كنت دائماً أدعوكم الى الله، وأنا اليوم أحذركم منه، والله ما شدت الزنانير إلا في حبه، ولا أديت الجزية الا في عشقه.

وقال ايضاً: إن رجلاً يهودياً أدخل عليه ليسلم على يده، فقال له: لا تسلم، فقال له الناس: كيف تمنعه من الإسلام! فقال: احملوه الى ابي حامد ـ يعني اخاه ـ ليعلمه «لا» (٥): الى المنافقين. ثم قال: ويحكم اتظنون أن قوله: «لا إله إلا الله» منشور ولايته! ذا منشور عزله. وهذا نوع تعرفه الصوفية بالغلو والشطح.

ويروى عن ابي يزيد البسطامي (٦) منه كثير. وبما يتعلق بما نحن فيه ما رووه عنه من قوله:

فمن آدم في البين　　　ومن إبليس لولاكا!
فتنت الكل والكل　　　مع الفتنة بهواكا

ويقال: اول من قاس إبليس فأخطأ في القياس وهلك بخطئه. ويقال: إن اول حمية وعصبية ظهرت عصبية إبليس وحميته.

بل إن استاذ التاريخ الاسلامي في كلية آداب القاهرة، الدكتور عطية القوصي يضع «الصابئة»، وهي طائفة دينية في جنوب العراق، في عداد «عبدة الشيطان» قائلاً ان «الصابئة» ربما كانت اول حركة من نوعها في العبادة الشيطانية. وكان ذلك سنة ١٧٠ هجرية.

من الخارج أم من الداخل

وهذا يثبت أن مثل هذه الدعوات ليست غريبة على الافكار والمعتقدات السائدة في العالم العربي والاسلامي قديماً وحديثاً. لكن اجهزة الاعلام المصرية تصر على ان هذه الظاهرة المتفشية في مصر الآن وافدة من الخارج، وهي تستند في ذلك الى تحقيقات اجهزة أمن الدولة مع المعتقلين الذين اسمتهم «اعضاء الجماعة المنحرفة». وقد جاء في تلك التحقيقات حسب الترويج الاعلامي، ان دعاوى الشياطين قد وردت من الخارج عن طريق الفرق الموسيقية والشباب المصري من معتادي السفر الى الخارج او حاملي الجنسية المزدوجة المصرية والاجنبية.

ولا يخلو الاعلام المصري في هذه المسألة من تناقضات. فهو من جهة يقول ان فكرة جماعة عبدة الشيطان بدأت تظهر على يد بعض اصحاب القدرات الخاصة في الولايات المتحدة الاميركية، في الآونة الاخيرة، ومن جهة ثانية تقول في الوقت ذاته ان عبادة الشيطان عريقة في الحضارة المصرية حيث كان الإله «ريست»، يعبر عن الشيطان والشر، كما تقول «الاهرام»، وعند دخول «الهكسوس» مصر تقربوا اليه واصبح عونهم والإله المفضل لديهم!

ويبقى السؤال حائراً بسبب هذا التناقض بين ما اذا كانت هذه الظاهرة وافدة من الخارج لزعزعة القيم الدينية السائدة في مصر ام هي أصيلة في التراث الفرعوني والعباسي في الماضي.

فالدكتور عطية القوصي يصر على ان هذه الظاهرة في جميع مظاهرها وافدة من الخارج، ويردها في العصر العباسي، ليس الى المجتمع الاسلامي بحد ذاته بل الى «وجود طرف متربص يريد إلحاق الضرر بالمجتمع المسلم وافساده. وغالباً ما كانت بلاد فارس تضطلع بها الدور، حيث وردت منها كل الافكار المجوسية البعيدة عن الاسلام الصحيح».

وبذلك لم يترك الدكتور القوصي فارقاً بين جماعات عبادة الشيطان، وبين التنظيمات الشيعية التي سبق الاعلان عن وجودها واعتقال اعضائها!

المحافل الماسونية

وتشير المصادر المصرية الى يد خفية وراء البدع الجديدة تتمثل «بالماسونية»، وتقول «الاهرام» عن الموسيقى التي يعتمدها الشيطانيون: «وهذه الموسيقى تصاحبها طقوس عبدة الشيطان لكونها تعتمد على سب الذات الالهية وانتقادها وتمجيد الشيطان وتقديسه، ويعتمد الفكر الشيطاني على الاغراء الجنسي والاباحية والشذوذ، وتنسب بعض المعلومات ان تلك الافكار تختفي وراء فكرة الماسونية ومازال منها في عصرنا الآن اليزيدية.

في جبل عبدة الشيطان

في العشرينات من هذا القرن قام الرحالة الاميركي سيبروك Seabrook بجولة في بلاد الشرق وضع حولها كتاباً اهداه الى الامير أمين ارسلان الذي وصفه بأنه «خلاصة العرب في العرب».

أفرد فيه الفصلين الرابع عشر والخامس عشر لزيارته الى منطقة يقطنها اليزيديون في شمال العراق على الحدود الكردية بالقرب من الموصل حيث زار البرج المجوّف في شيخ عدي وهو مكان يمارس فيه اليزيديون عباداتهم، كما زار في الموقع ذاته ما يسمى باحة الافعى، وقد التقط الصورتين المنشورتين في مكان آخر.

ويقول سيبروك، ان اليزيديين يتجنبون استخدام لفظة الشيطان خشية اضطهادهم من قبل جيرانهم ويفضلون إطلاق عبارة «الملك الطاووس» الذي قال انهم يعبدونه بشكل طير من نحاس. كما يشير الى وجود كتاب يسمى الخطاب الاسود، الذي ترجم من الكردية الى العربية في القرن الماضي على يد احد شيوخهم في سنجار.

وخلاصة هذه الديانة الشيطانية كما استقاها سيبروك من اهلها في رحلته المذكورة، تقول ان الله خلف سبعة ارواح كما يشعل المرء مصباحاً بعد الآخر، وكانت اولى هذه الارواح الشيطان الذي نصبه الله حاكماً مطلقاً على الارض لمدة ١٠ آلاف سنة. وبما ان الشيطان هو السيد المطلق للارض فان الذين يقطنونها ليس لهم من سبيل للنجاح والازدهار سوى الولاء له وعبادته.

ويقول سيبروك ان اليزيديين ظلوا ملاحقين ومضطهدين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء الى ان حكم الانكليز العراق فقدموا لهم الحماية.

ترويع الطبقات الوسطى

وعلى اختلاف اجتهاداتها وتغطياتها، اجمعت وسائل الاعلام المصرية على ان العنصر الاقتصادي، او على الاصح البحبوحة الاقتصادية، عنصر اساسي في نشوء هذه الحركات الشيطانية في مصر الحالية، كما إن بعض المؤرخين يشير الى ان البحبوحة الاقتصادية في العصر العباسي الاول هي من اسباب ظهور مثل هذه الافكار التي اشرنا إليها في شرح «نهج البلاغة». وهذا ايضاً ما يؤكده الدكتور القوصي بقوله:

«إن سبب انتشار هذه الافكار يكمن دائماً ـ كما تنبىء احداث التاريخ ـ في ظاهرة وجود حالة من الرخاء الاقتصادي الزائد وتهافت الناس على الملذات، حيث تجد مثل هذه الافكار المناخ المناسب خاصة لدى المقتدرين».

ومما ينبىء بالتوجيه الاعلامي المتعمد ضد الطبقات المتوسطة تحميلها في شقيها الاعلى والاسفل مسؤولية ظواهر تردي المجتمع المصري حالياً، والقائلون بذلك يصنفون «عبدة الشيطان» في الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة المفتونة بالتقاليع الجديدة والانحرافات لتحقق لهم المتعة التي يلهبهم طموحها والرغبة فيها على قول «الاهرام» التي قالت:

«أنظر الى ابناء هذه الطبقة والسيارات التي يحصلون عليها والنقود التي في جيوبهم».

ثم تحميل الشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى مسؤولية فرز جماعات العنف والارهاب التي كما تقول «الاهرام»:

«تعود بالدين الى تفسيرات مضللة كي تقدم لنفسها عزاء عن اوضاعها الاقتصادية».

إذن... اعمال العنف والارهاب التي نشأت في مصر خلال السنوات الاخيرة هي من صنع الشرائح الدنيا للطبقات المتوسطة، والعبادات الشيطانية وممارسات البذخ واللهو والشذوذ هي من صنع الشرائح العليا في الطبقات المتوسطة.

هل يعني ذلك المناداة باسقاط الطبقات الوسطى فلا يبقى في المجتمع المصري سوى السادة والعبيد؟!

هوامش

١ ـ الزندقة: الكفر باطناً مع التظاهر بالايمان.

٢ ـ بشار بن برد: أشعر المولدين على الاطلاق. اتهم بالزندقة فمات ضرباً بالسياط. توفي سنة ١٦٧هـ. سمي المرعث لرعاث كانت له في صغره في اذنه. والرعثة ما علق في الاذن من قرط ونحوه.

٣ ـ احمد بن محمد الغزالي: قال ابن الجوزي: الغالب على كلامه التخليط ورواية الاحاديث الموضوعة. توفي سنة ٥٢٠هـ.

٤ ـ إشارة الى قوله تعالى في قصة موسى من سورة الاعراف ١٤٣: (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلّمه ربه قال رب أرني انظر إليك قال لن تراني...).

٥ ـ قوله: «لا» أراد: لا إله إلا الله.

٦ ـ ابو زيد البسطامي: هو طيفور بن عيسى ـ زاهد مشهور ـ كان ابن عربي يسميه ابا يزيد الاكبر. وفي المستشرقين من يرى انه كان يقول بوحدة الوجود وانه كان اول قائل بمذهب الفناء **Nirvana** ويعرف اتباعه بالطيفورية او السطامية توفي سنة ٢٦١هـ.

جسر الى القرن الحادي والعشرين في الشرق الاوسط

حتمية «الصداقة» الأميركية-الإيرانية!

في رئيسية صفحتها الاولى من عددها الماضي الصادر في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، نشرت «الميزان» رسالة من واشنطن بعنوان «مصالحة اميركية ايرانية في ولاية كلينتون الثانية». ويوم الثلاثاء ١١ شباط/ فبراير ١٩٩٧ نشرت جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية مقالاً حول حتمية عودة الصداقة بين الولايات المتحدة وايران، كتبه روبيرت كابلان، مؤلف كتاب «اطراف الارض»، والمحرر في مجلة «اتلنتيك» الشهرية التي نشر فيها المتمول العالمي جورج سوروس مقالاً حول أخطار الرأسمالية اثار ضجة عالمية (راجع «خواطر اقتصادية» على هذه الصفحة) وفي ما يلي نص مقالة كابلان:

❐ منذ التباعد بين اميركا والصين الشعبية، لم يبتعد وينعزل بلدان مهمان عن بعضهما البعض ، وكل منهما بأمس الحاجة الى الأخر، كما ابتعدت الولايات المتحدة عن ايران. وسوف يحار المؤرخون في المستقبل حول كون الولايات المتحدة قد انقطعت طويلاً عن أي علاقات رسمية او غير رسمية مع اكثر دول الشرق الاوسط سكاناً، وهي دولة غنية بالنفط سكانها افضل تعليماً وثقافة من سكان مصر، وهي بلد لثقافته ولغته نفوذ مؤثر في الشرق وصولاً الى الهند، والى معظم آسيا الوسطى في الشمال الشرقي.

والأهم من ذلك ان اكبر طفرة نفطية في العالم اخيراً قبل ان يصبح ممكناً عملياً استخدام موارد الطاقة البديلة، توشك ان تبدأ في منطقة بحر قزوين، حيث تستثمر مليارات الدولارات. وبالنظر الى الغوامض التي تحف بالتحول الديموقراطي في روسيا، فإن الولايات المتحدة بحاجة الى منفذ غير روسي الى نفط بحر قزوين لا يمكن تأمينه تأميناً فعالاً إلا بالتقارب مع ايران. ولما كانت الولايات المتحدة لا تفضل شراء النفط من ليبيا او العراق، في حال تزعزع استقرار المملكة العربية السعودية، فان اميركا قد تصبح اكثر اعتماداً في المستقبل على امدادات النفط من النظام القيصري الجديد في روسيا، ما لم تجد سبيلاً الى تلطيف التطرف الاسلامي في ايران.

وكون ايران تنتهج سياسة شراء كل ما هو متاح بالنسبة الى الاسلحة النووية والكيماوية، يجعل امراً حيوياً للولايات المتحدة ان يكون لها تأثير يومي ومتعدد المستويات عليها بما في ذلك «جزرة» الحوار والاعتراف والاستثمار، الى جانب «العصا» المتمثلة بامكانية الهجوم العسكري والحصار الاقتصادي. وعندما سألت عدداً من المسؤولين الايرانيين ما يريدون بحثه مع الولايات المتحدة، سارعوا الى ذكر جملة من القضايا منها: أمن الخليج، وحدودهم المضطربة. فالعراق قد يتفكك، وافغانستان قد تفككت في الواقع، وانربيجان، كويت المستقبل، الغنية بالنفط ترهب ايران لأنها قد تشكل اغراء لحوالي ربع السكان الايرانيين المتجمعين في الشمال الغربي والناطقين باللغة «الاذرية». ويعتقد الايرانيون انه بامكان الولايات المتحدة ان تمارس نفوذاً مركزياً في جميع هذه الاماكن.

ثم هنالك قضية القروض والاستثمارات الاوروبية. فعلى الرغم من ان المسؤولين الايرانيين يدعون النجاح في اجتذاب الرساميل الاوروبية على الرغم من الحظر الاميركي، فانهم مدركون انه ما لم تتحسن العلاقات الاميركية الايرانية فإن الاموال التي يمكن ان يجازف بها الاوروبيون وغيرهم في ايران تبقى محدودة.

كذلك يدرك المسؤولون الايرانيون ان مجتمعهم على قول احدهم: «يشهد تغيراً واسعاً وتحديثاً عميقاً»، مما يقتضي نشوء «تفكير جديد» من جانب طهران. وأعرف من رحلاتي الكثيرة الى ايران ان هذا التصريح أقل تعبيراً عن الواقع، ذلك ان ايران تدخل مرحلة تجمد ثورتها، على نحو يشبه مرحلة قسطنطين تشرننكو، الزعيم السوفياتي الذي حكم بلاده قبيل ظهور ميخائيل غورباتشوف.

ان المعركة بين الشرق والغرب لا تجري بين الغرب وايران بقدر ما تجري داخل ايران ذاتها، وليس الميسورون وحدهم في شمال طهران، (وهم كارهون للنظام منذ البداية)، من يشاهد التلفيزيونات الغربية الآن، بل يشاهدها ايضاً ابناء الطبقة العاملة الفقيرة في جنوب طهران ايضاً. فاذا هبطت اسعار النفط في المستقبل مع تدفق الاحتياطي من بحر قزوين فقد يجد النظام الايراني انه لن يملك الموارد المالية اللازمة لرشوة مواطنيه، مما يشكل مفارقة المفارقات، وهي حاجته الى واشنطن لتمنحه الشرعية مع شعبه!

ومن المفارقات الاخرى، ان الديموقراطية الجزئية في النظام السياسي الايراني منذ سقوط الشاه هي التي تعرقل ذلك النوع من الديبلوماسية السرية الرفيعة المستوى التي مارسها بالنسبة الى الصين وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر والرئيس الراحل ريتشارد نيكسون.

فالسلطة في ايران موزعة بين «رهبار» الثورة (المرشد) اية الله علي حسيني خامنئي، وبين رئيس الجمهورية علي اكبر هاشمي رفسنجاني ووزرائه الدارسين في الغرب، وبين المجلس (البرلمان) المتعدد التيارات، بحيث ان الاقتراب من اي مركز من مراكز القوة هذه يثير حفظية المراكز الاخرى. وقليلة هي البلدان التي استخدمت فيها السياسة الخارجية بشكل فعال كما استخدمت في ايران كوسيلة لاستقواء الفئات المحلية ضد بعضها البعض. وما احتجاز الرهائن الاميركيين سنة ١٩٧٩ في جانب منه سوى محاولة فريق ثوري للتغلب على فرقاء آخرين.

لكن انتهاء رئاسة رفسنجاني في الربيع المقبل، واجراء انتخابات رئاسية جديدة، من شأنه في البداية ان يركز السلطة في ايران في ايدي اية الله خامنئي. ومرد ذلك الى ان الفائز المرجح في انتخابات الرئاسة هو علي اكبر ناطق نوري، الحليف السياسي لخامنئي، المفتقر الى المهارات او النفوذ الذي يتمتع به رفسنجاني، فاستطاع ان يشكل مركز قوة خاصاً به. والواقع ان سير ايران باتجاه النظام الشمولي التوتاليتاري هو الذي يجعل الاتصالات الرفيعة المستوى مجدية بتبسيط العملية، وهذا ربما كان حساباً ماكراً لكنه حساب واقعي يجب ان يواجهه اولئك المؤتمنون على الامن القومي الاميركي.

إن عقد صفقة مع ايران سوف يجد ترحيباً وينال رضا في اسرائيل التي ابقت على علاقات سرية مع طهران لسنوات عديدة بعد الثورة، والتي كانت تاريخياً تثمن قيمة ايران كإسفين ضد العرب. ذلك ان ايران كانت دائماً عاملاً مركزياً في سياسات القوة في الشرق الاوسط بطريقة لم تبلغها حتى المملكة العربية السعودية. فالتغيير الحقيقي في المنطقة سنة ١٩٧٩ تمثل في الثورة الايرانية وليس بمعاهدة السلام البارد والفاقد الحيوية بين اسرائيل ومصر.

ان الشرق الاوسط المستقبلي قد يضم او لا يضم سلاماً شاملاً بين اليهود والعرب. لكن هنالك شيئاً واحداً واضحاً: بعد خمس او عشر سنوات من الآن سوف تنشطر وتتوزع القوة النفطية بين منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، وسوف تعود العاصمة الاذرية «باكو»، حيث حقق مشاهير من امثال الفرد نوبل وكالوست غولبانكيان وغيرهما... ثرواتهم في بداية العصر النفطي في اواخر القرن التاسع عشر، لتصبح عاصمة نفطية اساسية من جديد. ومن غير المعقول في مثل هذه الظروف ان تبقى ايران، وهي البلد الوحيد المحاد للخليج وبحر قزوين معاً مبعدة نهائياً عن الولايات المتحدة.

كثيراً ما يتحدث الرئيس بيل كلينتون عن «جسر الى القرن الحادي والعشرين». لكنه بنظرته الى الشرق الاوسط نظرة ضيقة من الزاوية العربية - الاسرائيلية متصرفاً على ان القطيعة مع ايران دائمة، انما يتجاهل الجغرافية الجديدة للنفط والقوة التي ستكون حقيقة واقعة في القرن المقبل. ذلك انه ليس نقطة الارتكاز النفطية فقط هي التي تتحرك شمالاً من منطقة الخليج الى منطقة قزوين، بل ان انظمة الدولة في كل من العراق وسوريا و تركيا والسعودية يدب فيها الوهن جميعها بدرجات متفاوتة.

فالعراق مثلاً، هو الآن قوقعة جوفاء بغلاف من الطغيان يخفي تحته فراغاً تاماً حيث تحطمت الروابط الجامعة بين العائلة الحاكمة في القعر والنظام في القمة.

وبالمقاييس البائسة للمنطقة تبقى الدولة الايرانية على علاتها وتعقيداتها البيزنطية دولة مستقرة حقيقة. في سنة ١٨٢٩ هاجم جمهور ايراني السفارة الروسية في طهران ودمروها وقتلوا السفير الكسندر غريبويدوف. لكن الروس، وقد كانوا في حرب مع الاتراك وفي منافسة اقليمية مع البريطانيين، تركوا الحادث يمر مكتفين باعتذار ايراني. وها قد مر الآن عقدان من الزمان على حصار السفارة الاميركية وقد حان الوقت للتفكير استراتيجياً بدل التفكير عاطفياً بشأن ايران والشرق الاوسط.

إسرائيل: الإقتصاد فوق الإيديولوجيا!

❐ في اليوم ذاته الذي اعلن فيه توقيع «اتفاق مدينة الخليل» في الضفة الغربية بين رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، أعلن ايضاً عن شيء مهم آخر غيبته اخبار «اتفاق الخليل». وهذا الحادث المغيب هو اعلان صندوق النقد الدولي عن اعادة تصنيف دولة اسرائيل ووضعها في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً واضعاً اسم الدولة العبرية في اللائحة المهمة التي تشتمل على الولايات المتحدة واليابان وسنغافورا.

ويصبح أي بلد مؤهلاً للدخول في هذا «النادي الخاص» عندما يصبح قطاع الخدمات فيه هو العنصر المهيمن في الاقتصاد الوطني. وهذا يعني ان المواطنين ستكون مهمتهم كمستهلكين ومنتجين اكثر مما هي كجنود. والامران كلاهما، اي «اتفاق الخليل» وقرار صندوق النقد الدولي في اليوم ذاته في ١٥ كانون الثاني/ يناير الماضي، ينمان عن استعداد اسرائيل لاختيار الاقتصاد فوق الايديولوجيات، كما ينمان عن حقيقة واقعة، هي ان اعداداً متزايدة من الاسرائيليين ترغب في موازنة الاماني الجماعية للبلاد مع نوعية حياة الافراد من المدنيين.

وخلال الانتخابات الاسرائيلية في السنة الماضية اعلن نتنياهو وعداً اثبتت التجربة انه مستحيل، الا وهو تحقيق الاماني الجماعية لاسرائيل من خلال القسوة على العرب واتخاذ موقف صلب ازاء هم، وفي الوقت ذاته تحسين اقتصاد البلاد بتخصيص المشاريع والشركات التي تسيطر عليها الحكومة بما في ذلك تلك العاملة في مجالات الصحة وصناعات الكهرباء والنقل.

هذه كانت اهداف متناقضة لأن عزم نتنياهو على إكمال مهمة التخصيص يحتاج الى استثمارات خارجية، لكن بعد شهرين من انتخابه هبطت بورصة تل ابيب هبوطاً كبيراً افقدها ١٦٪ من قيمتها. وجل السبب في ذلك، يعود الى القلق من التضارب بين سياساته الاقتصادية وسياساته القومية المتشددة.

وفي ايلول/ سبتمبر الماضي، اندلعت اعمال عنف فلسطينية احتجاجاً على فتح نفق أثري في مدينة القدس القديمة، الأمر الذي حمل عدداً من كبار المستثمرين الاجانب على تجميد خططهم الاستثمارية.

لقد اجبرت هذه الاحداث نتنياهو على حل هذا التناقض في وعوده اثناء الحملة الانتخابية باعطاء اشارات الى وول ستريت في نيويورك بأنه يعتزم اختيار السلام لا الايديولوجيا. وفي الواقع، فإن بورصة تل ابيب عادت فارتفعت بنسبة ٣٪ خلال يومين من توقيع «اتفاقية الخليل».

إن هذه الاتفاقية تركز ايضاً على هوية اسرائيل الجديدة. ذلك ان رئيس الوزراء الحالي نتنياهو ورئيس الوزراء الراحل الاسبق اسحق رابين كلاهما اعتنق عملية السلام متردداً. لكن رابين، وهو الاكثر تبجيلاً واحتراماً بين المحاربين في تاريخ اسرائيل الحديث، مال إليها وهو على ارض المعركة حيث رأى الثمن الباهظ والمأساوي الذي دفعه جنوده. اما نتنياهو من جهته فقد مال إليها بفعل الضغط المتزايد لتنشيط الاقتصاد الاسرائيلي.

ودافع نتنياهو عن قراره توقيع «اتفاق الخليل»، على انه تنازل اضطراري او بحكم الضرورة، وهذا صحيح. لكن الاتفاق كان بالنسبة الى كثيرين من الاسرائيليين كذلك خياراً اخلاقياً بين التحديات غير العنيفة للاسواق العالمية والتحديات الدموية لأرض المعركة.

وقد بات معظم الاسرائيليين مدركين ان رغبتهم في العيش الرغد والكريم قد طال تأجيلها بالنظر الى متطلبات الصراع للعودة الى الارض المقدسة.

إن «اتفاقية الخليل» تتيح للاسرائيليين ان يباشروا تركيزهم على الاهتمامات الملحة للحياة اليومية، وهذا قد يكون أقل حفزاً لاولئك اليهود المتدينين المتعصبين قومياً، اما بالنسبة إلينا نحن الباقين فان الاتفاق يمثل نقطة رفيعة في الصراع لتحرير بلدنا من الحلم الديني الخطير باعادة المملكة القديمة. (راجع تحليل الوضع الاقتصادي الاسرائيلي على الصفحة ٥).

يارون إزراحي
عن «نيويورك تايمز»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

الكنيسة والرأسمالية والديموقراطية

❐ في العدد الماضي من «الميزان» (العدد الرابع، المجلد الرابع، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، استعرضنا الموقف الجديد للكنيسة الكاثوليكية الأميركية من اقتصاد السوق من خلال البيان الاقتصادي - الاجتماعي الذي أذاعه الأساقفة الأميركيون في السنة الجديدة على انه «الإطار الكاثوليكي للحياة الاقتصادية». وفي الوقت ذاته نشر أسقف بريطاني ينتمي الى الكنيسة الانغليكانية خطاباً وهمياً أو تصورياً للملكة في النشرة الرعوية لابرشيته ضمنه موقفاً ماركسياً مناقضاً تماماً لموقف الأساقفة الكاثوليك في أميركا، مع أن الكنائس الأنغليكانية والبروستانتية عموماً كانت تاريخياً أقرب الى التوجهات الرأسمالية. سبحان مبدل الأدوار!

وقال الأسقف دافيد لون، مطران شفيلد، في خطابه الوهمي على لسان الملكة التي هي في بريطانيا رأس الكنيسة وحافظة الإيمان، تحت عنوان «خطاب الملكة لعام ١٩٩٧: حلم أمنية إنتخابية»: «يعتقد وزراء حكومتي أن شعب هذه الأمة هو أعظم مواردها، وبالتالي فإنه من المستحسن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أن يأتي في رأس أولوياتهم إنهاء الهدر الفاضح لهذا المورد نتيجة البطالة الهائلة في العقود الأخيرة. إننا نعيش في أمة غنية، لكن ما يدور في أفكار وزراء حكومتي ينطوي حتماً على إعادة توزيع جذري للثروة الوطنية».

وفوق ذلك، استشهد أسقف شفيلد في رسالته الوهمية هذه بكلمة كارل ماركس المشهورة «من كل حسب قدراته، ولكل حسب حاجاته إن أنانية القلة لن تدمر صالح وخير الكثرة».

والأهم من ذلك، أن اعتناق الأساقفة الأميركيين الكاثوليك لاقتصاد السوق بعد طول تردد جاء في وقت بدأت تظهر فيه مواقف وتصورات نقدية للأوضاع العامة في البلدان الرأسمالية أو التي تعتمد اقتصاد السوق على انه الحل السحري. وبعد إعلان بيان الأساقفة الأميركيين كتب المستثمر الرأسمالي المشهور جورج سوروس، وهو يهودي مجري، مقالاً ذاع صيته في أنحاء العالم في مجلة «أتلانتيك» الأميركية نزل نزول الصاعقة على دعاة اقتصاد السوق الرأسمالي، مع العلم أن سوروس يملك شركة «كوانتوم» التي تملك صندوق استثمار قيمته عشرة مليارات من الدولارات، كما إن مضارباته قبل أربع سنوات ضد الجنيه الاسترليني أكسبته مليار جنيه واضطرت بنك انكلترا المركزي الى وقف تدخله لدعم الجنيه مما أدى بالتالي الى انسحاب بريطانيا من نظام النقد الأوروبي بعد انخفاض عملتها وما زالت خارجه حتى الآن. وخلاصة هذا الموقف الصاعق الذي أعلنه سوروس في مقاله المذكور أن الرأسمالية الفالتة، أو الداشرة حسب التعبير اللبناني، تدمر القيم الإنسانية، والثقافة الاجتماعية، والديموقراطية والانضباط السياسي، وبالتالي تخلق مناخ تدمير ذاتها بذاتها. وفي ذلك قال أهل اليسار: «وشهد شاهد من أهله»، وقال أهل اليمين: «شرب من البئر وألقى فيه حجراً»!

وقد وجهت انتقادات وجيهة أحياناً ومغرضة او متجنية أحياناً لما قال به سوروس أخيراً، لكن إثارته الموضوع للنقاش وهو من أهله بحق وحقيق، هي التي أرعبت دعاة حكم الأسواق وتهميش الحكومات. فهو ليس ضد الرأسمالية، ولا هو يساويها بالنظم الشيوعية والاقتصاد المقيد، لكنه يلمح خطراً على النسج الاجتماعية من انسياقها في مجرى التحول الى «رأسمالية الحرامية»، كما يجري الآن في روسيا وأوروبا الشرقية التي هو أعرف بأحوالها من منتقديه. وحتى في الدول الصناعية المتقدمة في الرأسمالية لم تخلُ تلك الرأسمالية من عنصر النهب أو الحيرمة. ولعل اعتراضه الأساسي الذي ضاع في خضم التعليقات السريعة، هو تحول الرأسمالية واقتصاد السوق الى إيديولوجية، بل إيديولوجية متزمتة لدى معتنقيها مما يجعلها في رأي سوروس أخطر في النتيجة من الشيوعية وحتى النازية!

إن وجه الخطر الذي يحذر منه سوروس هو «عبادة الأسواق»، أو «العبادة غير المسؤولة للأسواق» على حد تعبير الكاتب الأميركي وليام فاف الذي يقال إنه إذا لمح ظاهرة فلا بد أنها قائمة أو آتية، وذلك في تعليق له على مؤتمر دافوس في سويسرا، معتبراً أن المؤتمر هذه السنة كان أكثر وعياً لمخاطر العولمة والانزلاق الجارف في العبادة غير المسؤولة للأسواق..

والعقيدة المقصودة في عبادة الأسواق قوامها أن التنافس هو كل شيء ولا شيء يجب أن يقف في طريقه، مما فسره البعض بالقول إن التنافس هو الحق وأي نوع من التعاون يخفف من هذا التنافس هو الباطل. بل إن سوروس ذهب الى أبعد من ذلك بقوله إن خطر ذلك يكمن في اعتماد مقولة «البقاء للأصلح»، مما يزعزع أركان المجتمعات الديموقراطية المتمدنة.

ولعل المناخ الجديد على الصعيد الفكري، ومنه المناخ الذي شاع في دافوس، قد أصبح أكثر تقبلاً لرفض التطرف الرأسمالي القائم على فكرة أن تحقيق المصلحة الذاتية للأفراد يحقق المصلحة العامة للمجتمع، ولا سيما بعدما أدت التجربة الثاتشرية والريغانية في العقدين الماضيين الى تفاوتات هائلة في الدخل الفردي والى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء بحيث بات من المتعذر تقليصها. فالمنحى الطبيعي للأسواق هو في اتجاه التفاوت في المداخيل، وهو منحى كما قال فاف، من شأنه أن يدمر تلك القيم التي ليس فيها مردود تجاري.

أما الخطر على الديموقراطية فقد بات أوضح فأوضح مع كل انتخابات برلمانية او رئاسية حيث يجد المرشحون أنفسهم في قبضة القوى المالية وأدواتها الإعلامية.

وأما الخطر على الكنيسة من توجهاتها السوقية فهو في مدى استعدادها للانجراف في الإشراك، أي إشراك عبادة الأسواق مع عباداتها التاريخية!

الجزائر

المجازر الدموية لا تطاول المرافق الحيوية

الجزائر جزائران: جزائر النفط وجزائر القتل!

❒ عندما بدأت الحرب اللبنانية في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٥ وانتشرت اعمال العنف والقتل والتدمير في انحاء الجمهورية اللبنانية، نقل بعضهم عن مصادر مقربة من هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركية زمنذاك، ومبعوثه الى بيروت دين براون، انه بالامكان تدمير اي بلد من غير إلحاق الضرر بقطاع حيوي فيه، وكانوا بذلك يشيرون الى القطاع المصرفي اللبناني. وبالفعل استمرت الحرب اللبنانية ١٥ سنة لم يصب خلالها القطاع المصرفي بأي أذى يذكر. وما قيل عن لبنان سنتذاك، يقال اليوم عن الجزائر، التي دخلت حربها الاهلية غير المعلنة سنتها الخامسة، مخلفة حتى الآن اكثر من ٥٠ الف قتيل. ومع ذلك لم يصب قطاعها الحيوي، اي قطاع النفط والغاز، بأي ضرر يذكر، وكأن الحرب الدائرة في الجزائر غير معنية بهذا القطاع الاساسي.

وهكذا يمكن رسم خريطة للجزائر حيث شمالها المكتظ بالسكان يشهد اعمال عنف وقتل وتدمير يومية مروعة، بينما الجزء الجنوبي الممتلىء نفطاً وغازاً هادىء، لا يعكره معكر، وتصدير الغاز والنفط منه يسير كالمعتاد، بل ينشط ويتزايد، ومازالت الاستثمارات والشركات النفطية الاجنبية وخبراؤها يعملون في الحقول الجزائرية وكأنهم في كوكب آخر.

وقد بلغت هذه الاستثمارات الاجنبية في الحقول الجزائرية ذروتها، وكذلك عائدات الحكومة الجزائرية من تصدير النفط والغاز التي بلغت في السنة الماضية اكثر من ١٢,٥ مليار دولار بفعل ارتفاع اسعار النفط العالمية، مما يتيح للحكومة الجزائرية الانفاق على قواتها المسلحة وقوات الامن عن سعة.

والواقع ان اعمال العنف في الجزائر قد قسمت البلاد على خطوط سياسية واقتصادية وعسكرية، لا على خطوط جغرافية فحسب، الى ثلاث دول داخل الدولة الواحدة هي:

- الدولة الرسمية، التي يقودها العسكريون في الجيش النظامي.
- الدولة الخفية، التي يقودها الاصوليون الاسلاميون المتطرفون وقواتهم الفدائية غير النظامية، وكلتاهما في الشمال.
- دولة النفط والغاز، التي تقودها شركة الطاقة الوطنية «سوناطراك» المسؤولة عن قطاع النفط والغاز.

ويبدو ان «سوناطراك» لكونها الجهة التي تأتي بمعظم الموارد المالية للبلاد حيث تشكل عائداتها من تصدير النفط والغاز ٩٥٪ من موارد الجزائر المالية، قد اصبحت اكثر تشدداً في مفاوضاتها واتفاقاتها مع الشركات الاجنبية، بسبب نجاحها في ادارة هذا القطاع الحيوي من جهة، وفي ابعاده عن الصراع الاهلي من جهة ثانية، ونظراً الى اكتشاف حقول جديدة وغنية للنفط والغاز مغرية للشركات الاجنبية. وفوق ذلك مازالت «سوناطراك» تملك مساحات شاسعة من الجزائر غير مستكشفة بعد ويقدر انها تحتوي على كميات كبيرة اضافية من الموارد الهايدروكربونية.

وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة العنف والقتل في مختلف المدن الجزائرية الشمالية فإن ذلك لم يؤثر اطلاقاً حتى الآن على تدفق النفط والغاز من الجنوب الى موانىء التصدير الشمالية، بل ان ارتفاع اسعار النفط في السنة الماضية رفع الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بنسبة ٥٪ ومكن الحكومة الجزائرية من سداد بعض ديونها الخارجية ومضاعفة احتياطيها بالعملات الاجنبية الى ما يعادل ٤ مليارات دولار. لكن هذه الزيادة في الدخل العام وفي احتياطي الدولة لم تؤد الى اي تحسن في الاحوال المعيشية لعموم الجزائريين، بل على العكس من ذلك هنالك شواهد على ان القدرة الشرائية للجزائريين عموماً قد تدنت، وكذلك انتاجية القطاعات غير النفطية، الامر الذي زاد من نسبة البطالة في البلاد الى حدود ٣٠٪، وهي نسبة ربما كانت أعلى نسبة للبطالة في العالم العربي كله. والسؤال الذي يسأله الخبراء الماليون هو ان استقرار الوضع المالي للدولة الجزائرية حالياً، ناتج عن ارتفاع اسعار النفط العالمية، فماذا سيكون الحال اذا عادت اسعار النفط والغاز الى الهبوط؟

وقد نقل عن مراجع مالية في الغرب معنية بتمويل الاستثمارات الاجنبية في الجزائر انه من الممكن تحمل الوضع القائم في الشمال، حيث اعمال العنف، اطول مدة ممكنة شريطة ان تبقى الحكومة الجزائرية قادرة على منع امتداد اعمال العنف الى الجنوب والحفاظ على سلامة الانابيب وموانىء التصدير.

ومع ان بقاء المنشآت النفطية وخطوطها وموانئها مازالت حتى الآن في منأى عن أعمال العنف، فإنه من غير المستبعد ان تمتد تلك العمليات الى المرافق النفطية فتعطل قدرة الحكومة على تمويل قواتها الأمنية وتعطل رغبة الشركات الاجنبية في الاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري.

وهكذا يمكن القول ان الجزائر الآن جزائران: جزائر النفط وجزائر القتل.

المغرب

في جردة حساب لأداء سنة ١٩٩٦

النمو ٨,١١٪ والتصحيح الإقتصادي بدأ يحقق نتائج إيجابية

❒ لم يتأخر محمد القباج، وزير المالية والاستثمارات الخارجية، لما سنحت له الارقام من ان يعلن للذين، بعد من المعارضة يشكك بسلامة التصحيح الاقتصادي الذي تنتهجه حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، النتائج الايجابية للأداء الاقتصادي.

فقد اعلن الوزير القباج ان معدل نمو الناتج المحلي قد حقق سنة ١٩٩٦ نمواً قياسياً بلغ ١١,٨٪ بعدما شهد تراجعاً في السنة الماضية بمعدل ٧,٦٪ وذلك بعد سنة زراعية جيدة كانت قيمتها المضافة ٧٦,١٪، كما حقق قطاعا الصناعة والنقل معدل ٣,٨٪، والبنيات الاساسية معدل ٣,٨٪ فيما بلغ معدل نمو قطاع التجارة ٣,٦٪. ومن دون احتساب النمو الذي حققه القطاع الزراعي، يكون معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد بلغ ٣,٦٪.

وهذه الارقام جعلت الحكومة تصر على متابعة سياسة ترشيد النفقات ودعم التوازنات الاقتصادية والدفع بوتيرة النمو على اسس متوازنة، وتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وتأهيله لمرحلة الشراكة مع اوروبا وتطبيق متطلبات اتفاقية «غات».

وفي جردة حساب الوزير القباج ان سنة ١٩٩٦ تميزت بانخفاض العجز الاجمالي في الميزانية بمعدل ٣٤٪، فبلغ ٣٪ من الناتج المحلي، ولم يتجاوز معدل التضخم ٣٪ وهو ادنى معدل يحققه المغرب منذ سنة ١٩٨٨. فيما تم تخفيض العجز التجاري وتحسين نسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات، وتخفيض عجز الحساب الجاري الى ١,٢٪ من الناتج المحلي بينما كان في السنة الماضية يقدر بـ ٤,٧٪.

واكد وزير المالية بان المغرب بصدد ترتيب اتفاق مع ثلاث مؤسسات اميركية هي: «بنك مورغان جي بي» وشركتا «ستاندارد اند بورز» و«موديز»، قصد إنجاز تقويم شامل لوضعية الاقتصاد، متوقعاً ان تعلن نتائج دراسة شاملة في هذا الصدد في غضون شهر حزيران/ يونيو المقبل.

وأضاف بان خطوة مشابهة سيتم اتخاذها على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي تسهم الدولة في رأسمالها.

اما عائدات التخصيص فلم تتجاوز ٤ مليارات درهم، على الرغم من التوقعات التي تضمنها القانون المالي لهذه السنة والذي توقع ان تناهز نحو ٥ مليارات درهم، مشيراً الى ان عدداً من عمليات التخصيص والاستثمارات تم تأجيل تنفيذها للاشهر القليلة المقبلة.

ونتيجة لحملة التطهير ومكافحة التهريب التي قامت بها الحكومة في السنة الماضية، فان مستوى العائدات ارتفع بمعدل ٨,٦٪ قياساً للسنة الماضية. ولاحظ القباج وجود بعض الآثار السلبية وخصوصاً لدى بعض المستثمرين الذين ترددوا، لكنه ابرز ان نتائج الحملة كانت ايجابية على الاقتصاد المغربي بصفة اجمالية، وخصوصاً على المدى البعيد، حيث تسهم في تأهيل الشركات المغربية لولوج مرحلة الشراكة مع اوروبا وتحرير التجارة مع الخارج. وكانت التقديرات الرسمية لخسائر الدولة من التهريب في السنوات الماضية، انها بحدود ٣ مليارات دولار سنوياً.

وابرز القباج ان إصلاحات قانونية وإدارية يبدأ العمل بها خلال السنة الحالية، ومنها تطبيق القانون التجاري الجديد وقانون إحداث المحاكم التجارية وإصلاحات تشمل البنوك والبورصة لضمان مزيد من الشفافية والفعالية في معاملاتها. وبمقتضى قانون الاستثمار الجديد، سيتم الحفاظ على استقرار معدل (زائد ١,٠٪) للرسوم الجمركية، باتجاه الغاء الرسوم الجمركية في مرحلة لاحقة وذلك بمقتضى اتفاقية «غات».

اما المديونية الخارجية في دفاتر القباج فتقدر بحوالى ٢١ مليار دولار وتمثل نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي، بينما كانت هذه النسبة سنة ١٩٩٥ تقدر بنسبة ٦٨٪، مبرزاً بان هدف المغرب هو الوصول الى معدل ٤٠٪ في سنة ٢٠٠١. وقال ان سداد الديون يستهلك حالياً ٤٥٪ من الموارد الجبائية للدولة، والهدف هو بلوغ معدل ٢٠٪.

تونس

إستعداداً للشراكة مع أوروبا

٢,٥ مليار دولار لتأهيل ٤ آلاف مصنع خلال سنة ١٩٩٧

❒ تمضي حكومة حامد القروي، خلال هذه السنة، في تنفيذ تأهيل المؤسسات الصناعية المحلية، وهناك ٤ الاف مصنع ستخضع لعملية تحديث شاملة لمواجهة المنافسة التي ستتعرض لها من المؤسسات الاوروبية المشابهة بعد تنفيذ اتفاق الشراكة وحرية المبادلات الذي توصلت اليه الحكومة والاتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٥.

ويشترط في المؤسسات المرشحة للاستفادة من خطة التأهيل ان يكون وضعها المالي سليماً وان تقدم انموذجاً لخطة التأهيل الخاصة بها التي تعتزم تنفيذها.

وتتعهد المؤسسات المعنية بتمويل قسم من خطة التأهيل، فيما تقوم المصارف بتأمين القسم الآخر بعد اجازة خطة التأهيل. وتتولى الدولة تقديم مساعدة تقدر بنسبة ١٠٪ من قيمة الاستثمار المطلوب.

وتقدر كلفة خطة تأهيل الصناعة المحلية بمبلغ ٢,٤٥٠ مليار دينار (٢,٥ مليار دولار). وتتولى الاشراف على تنفيذها لجنة مؤلفة من ممثلي «اتحاد الصناعيين والتجار» و«اتحاد نقابات العمال» و«القطاع المصرفي».

وفي اطار التمهيد لدخول اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي مرحلة التنفيذ ابتداء من السنة الجارية، استكملت تونس تحرير ٩١٪ من تجارتها الخارجية في السنة الماضية.

ورأت مصادر في وزارة التجارة ان تحرير الواردات وخفض الرسوم الجمركية لم يؤثرا سلباً في تطور الصناعة المحلية، واستدل على ذلك بان المواد المصنعة شكلت ٨٠٪ من الصادرات الاجمالية، فيما تراجعت حصة النفط ومشتقاته من ٢٥٪ من الصادرات سنة ١٩٩٥ الى ٨,٥٪ في خواتيم السنة الماضية.

ونقرأ في احصائيات وزعتها الحكومة، ان عدد المؤسسات الصناعية المصدرة في تونس ارتفع الى ٨٧٥ مؤسسة بينها ٤٧٧ مؤسسة اجنبية اتاحت انشاء ٨٢ الف فرصة عمل، بينها ٤٨ الف فرصة عمل امنتها المؤسسات الاجنبية.

وتستأثر المصانع الفرنسية والالمانية بالمرتبة الاولى بين المؤسسات الاجنبية العاملة في تونس.

وكانت تونس وقعت في الأشهر الاخيرة من السنة الماضية ثلاثة بروتوكولات مالية مع فرنسا ستخصص للمساعدة على انشاء مشاريع تنموية وتمويل خطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتضاف هذه المساعدة الى المساعدات التي يقدمها لتونس «الصندوق الفرنسي للتنمية» والتي تقدر بمبلغ ٤٥٠ مليون فرنك، والقروض الخاصة بالصناعات الغذائية والتي تقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك.

وكانت فرنسا اعلنت خلال زيارة جاك شيراك الى العاصمة التونسية في الخريف الماضي انها تعتزم منح مساعدة لتونس تبلغ قيمتها الاجمالية ١,١ مليار فرنك.

وفي الإحصائيات ايضاً ان الصادرات ارتفعت في الاشهر الـ ١١ الاولى من سنة ١٩٩٦ بنسبة زادت على ١٠٪ فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١٣٪.

وسعياً لتنشيط التصدير تعتزم حكومة القروي شراء سفينتي شحن كبيرتين.

وكانت «الشركة التونسية للملاحة» اتفقت في السنة الماضية ومجموعة المانية متخصصة ببناء السفن على بناء سفينتين بكلفة اجمالية تقدر بـ ١٤٩ مليون دولار، تتسلم الاولى في حزيران/ يونيو المقبل والثانية في ايلول/ سبتمبر المقبل.

وفي الميزانية خصصت الحكومة ٧٥ مليون دولار لتحديث قطاع الشحن والترصيف في الموانىء البحرية في اطار خطة لتأهيل البنية الاساسية للنقل البحري سيستكمل تنفيذها قبل سنة ٢٠١٢، اي قبل استكمال انشاء منطقة التبادل الحر بين تونس ودول الاتحاد الاوروبي.

ويذكر ان الاتحاد ارسل خبراء الى تونس لتقدير حاجاتها من الاستثمارات لتنفيذ خطة تأهيل البنية الاساسية والنسيج الصناعي المحلي. وقدر الخبراء حجم الاستثمارات اللازمة بمبلغ ٢٤٠ مليون ايكو (نحو ٢٩٠ مليون دولار).

ويعتزم الاتحاد تأمين هذا المبلغ على درجات خلال السنة الجارية والسنة المقبلة، لكن بعد اجراء محادثات مع المسؤولين الاقتصاديين التونسيين لتحديد اولويات صرف المساعدات.

وفي هذا الإطار اتفقت الحكومة والاتحاد على انشاء مركز للاعمال باستثمارات قيمتها ٢٠ مليون ايكو (نحو ٢٤ مليون دولار) سيكون بمثابة مكتب دراسات يتولى التدقيق في خطط التأهيل التي يضعها اصحاب المؤسسات الصناعية والخدماتية.

■ تركيا

التوجهات المتناقضة تربك... أربكان!

إرضاء جمهوره السياسي يغضب رجال الأعمال والمؤسسات الدولية

❐ يواجه نجم الدين اربكان، معضلة إقتصادية تحدد خياراته وهي ان يواصل سياسة التخصيص والتشدد المالي، فيخسر شعبيته، او يفضل الابقاء على شعبيته على حساب النمو الاقتصادي ومنزلة تركيا لدى شركائها في اوروبا واميركا.

ومشكلة نجم الدين اربكان ان حكومته اضعف من ان تقاوم المعارضة للاصلاحات الاقتصادية في وقت لا تحتمل البلاد اي تأخير في اصلاح اوضاعها الاقتصادية.

وبذلك يكون أربكان قد سار على خطى اسلافه ولا فضل له عليهم من حيث تفضيل النمو المرتفع المرافق لتضخم كبير بدل الدخول في اصلاحات بنيوية تلقى معارضة شعبية.

وبدل ان يجرع اربكان الكأس المرة، وهو اول رئيس للحكومة التركية ينتخب من حركات اسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية في مطالع هذا القرن، مازال يسعى الى الحفاظ على وضع راهن اقتصادي من غير الممكن الحفاظ عليه.

ومع ان أربكان كان محظوظاً بهبوط التضخم واسعار الفائدة في السنة الماضية، الا ان معدلات التضخم والفائدة بقيت عالية جداً بالمقاييس العالمية. فقد هبطت اسعار الفائدة من ١٤٥٪ في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي الى ١١٢٪ في مطلع السنة الجديدة بينما بقي التضخم بحدود ٨٠٪. ومشكلة أربكان ان التضخم المرتفع يصيب بالضرر جمهوره الانتخابي، وهو جمهور متدين يتألف من اهالي الارياف الفقيرة وفقراء المدن.

التخصيص والضرائب

ومازالت الحكومة التركية تتعرض الى ضغوط كبيرة من المؤسسات الدولية مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» وغيرهما، لحملها على الاسراع في برنامج التخصيص، او على الاقل بيع الشركات الحكومية الخاسرة. لكن هذا وحده لا يحل مشكلة العجز في ميزانية الدولة التركية لان الثغرة الاساسية في موارد الحكومة هي عدم قدرتها على جباية الضرائب. فهي لا تجبي سوى نصف ما يفترض فيها ان تجبيه. وهذا الامر حسب المؤسسات الدولية يقتضي ليس فقط تحسين الجباية بل اصلاح النظام الضريبي ذاته. ذلك ان كثيرين من الافراد والشركات غير المسجلة لا يدفعون اي ضريبة، والذين يدفعون منهم لا يدفعون سوى مبالغ رمزية، نتيجة التلاعب بالتقديرات.

اما عمليات التخصيص التي بدأت قبل سنوات عشر فلم يكتمل سوى جزء يسير منها قدرت قيمته بمبلغ ٣ مليارات دولار فقط. لكن هذه العملية لم تكتمل، واخذت تتراجع مع ان أربكان نفسه اعلن ان سنة ١٩٩٧ سوف تشهد تخصيصات تدر على الدولة مبلغ ٥ مليارات دولار. وأول مؤسسة سوف تعرض للبيع هي «مؤسسة الاتصالات الهاتفية».

نجم الدين أربكان

وحتى هذا التخصيص يواجه مشكلة دستورية، وهي ان المحكمة الدستورية لم تسمح إلا بتخصيص ٤٩٪ من «مؤسسة الإتصالات» المذكورة، وهذا لا يشجع المستثمرين الاجانب على شراء اسهمها لان ادارتها سوف تبقى تحت سيطرة الحكومة المالكة للاكثرية.

المحاسيب والانصار

والمشكلة التي تواجه التخصيص في تركيا هي ذاتها التي تواجه بقية الدول في العالم الثالث، لأن العملية لا تخدم مصالح الحكام والسياسيين الذين يستخدمون المؤسسات العامة لتوظيف المحاسيب والانصار والاقارب والاعوان باعداد تفوق حاجات تلك المؤسسات وفي احيان كثيرة من دون توفر المؤهلات اللازمة.

ولهذا السبب فإن المعارضة السياسية لعمليات التخصيص الجدية هي ذاتها التي تلقاها المحاولات لإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي التي تهدر فيها اموال طائلة لغايات سياسية.

وهناك أيضاً التجارة الخفية التي لا تحصل منها الحكومة على اي عائد وخصوصاً تجارة التهريب بين تركيا وروسيا أو بين تركيا والعراق التي يشبهها البعض بالتجارة الخفية بين سوريا ولبنان.

ويبدو ان مجتمع رجال الاعمال في تركيا بات متضايقاً من توجهات رئيس الوزراء، ليس بسبب توجهاته نحو ايران وبقية العالم العربي والاسلامي، بل لأن هذا التوجه لم يحل اي مشكلة يعانيها الاقتصاد التركي، وفي الوقت ذاته اثار حفيظة وشكوك الولايات المتحدة واوروبا. لكن هنالك شرائح تعترض على التوجه نحو البلاد الاسلامية لأسباب موضوعية واقتصادية اهمها: ان تلك الدول ليس لديها ما تعطي الاقتصاد التركي حاجته، لا من حيث المواد والسلع ولا من حيث المال لشراء مواد يمكن لتركيا ان تبيعها.

ويقول المراقبون للوضع التركي ان أربكان قد يستطيع البقاء فترة من الزمن وسط توجهات متناقضة لكنه لن يستطيع ذلك فترة طويلة.

■ الولايات المتحدة

بعد سنوات خمس ينتهي العجز ويتحقق الفائض

١,٦٩ تريليون دولار حجم الإنفاق والتوازن في سنة ٢٠٠٢

❐ كشف الرئيس بيل كلينتون عن ميزانية حجمها ١,٦٩ تريليون دولار تقترح خفض الضرائب بواقع ٩٨,٤ مليار دولار على مدى سنوات خمس، ولكن تصل الى التوازن بحلول سنة ٢٠٠٢.

وتضمنت ميزانية السنة المالية ١٩٩٨ التي تبدأ في الاول من تشرين الاول/ اكتوبر واعلنت رسمياً في مطلع هذا الشهر مجموعة من التسهيلات الضريبية التي تهدف الى خدمة مصالح النساء، وتشجيع التعليم العالي وتخفيف الضرائب عن معظم مبيعات المنازل.

ويمكن ان تعوض الميزانية هذه التخفيضات عن طريق سد ثغرات التهرب الضريبي من جانب الشركات، واستعادة متأخرات ضرائب وغيرها من الامور التي يمكن ان توفر ٧٦ مليار دولار لحصيلة الضرائب على مدى سنوات خمس.

وتتوقع الميزانية تراجع العجز الى ١٢٠,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ مقارنة مع ١٢٥,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ على ان يتقلص تدريجياً خلال السنوات الثلاث التالية ليتحول الى فائض قدره ١٧ مليار دولار في ٢٠٠٢.



ويكشفه عن هذه الميزانية كان كلينتون يعرض وجهة نظره في محادثات الميزانية السنوية بينه وبين الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون.

ويعود بذلك الى نقطة الخلاف الاولى بين الحزبين منذ ان فاز الجمهوريون باغلبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب سنة ١٩٩٤.

واشار كلينتون في رسالة ارفقها بمشروع الميزانية الى ان عجز الميزانية انخفض باكثر من ٦٠٪ منذ توليه السلطة سنة ١٩٩٣ وقال انه يرغب في انهاء هذه المهمة.

وقال كلينتون: «على مدى السنوات الاربع الماضية قامت ادارتي والكونغرس بالكثير من المجهودات الصعبة حتى يمكن الوصول الى موازنة الميزانية بحلول سنة ٢٠٠٢».

واضاف: «اريد ان اعمل مع الكونغرس من اجل انهاء خفض العجز والوصول الى موازنة الميزانية لاول مرة منذ سنة ١٩٦٩».

غير ان رد الفعل الاولي على مشروع ميزانية الرئيس من جانب عضو الكونغرس جون كاسيتش ممثل ولاية اوهايو الجمهوري ذي النفوذ الكبير والذي يرأس لجنة الكونغرس الخاصة بالميزانية لم يتسم بالحماسة.

ففي رأي كاسيتش ان «رئيس الولايات المتحدة في حين يعلن ان عصر الحكومات الكبيرة قد ولى يقدم لنا كل يوم برنامجاً جديداً لتوسيع نطاق الحكومة».

واوضح البيت الابيض انه توقع بعض الانتقادات غير انه يشعر ان الجمهوريين يأخذون مشروع الميزانية بجدية.

وكان الخلاف الاساسي بين الحزبين على مدى السنتين الماضيتين يتركز على درجة خفض الضرائب ودرجة خفض الانفاق خصوصاً على الامور الاكثر شعبية مثل برنامج الرعاية الصحية لكبار السن.

وتقترح الميزانية كذلك تعبئة ٣٦,١ مليار دولار عن طريق بيع تراخيص موجات اذاعية للقطاع الخاص على مدى سنوات خمس.

وستخفض الميزانية ١٠٠ مليار دولار من الانفاق المتوقع على برنامج الرعاية الصحية لكبار السن المثير للجدل سياسياً.

وقال ستان كوليندر المحلل في مؤسسة بورسون ماستيلر، انه يرى الميزانية ذات مصداقية فيما يتعلق بافتراضاتها الاقتصادية، ولكنها ليست كذلك فيما يتعلق بتخفيضات الانفاق المقترحة التي تبلغ نحو ٨٠ مليار دولار من ميزانية الدفاع و٥٨ مليار دولار من البرامج غير التقديرية الدفاعية.

وتوقع مشروع الميزانية ان ينمو الاقتصاد بنسبة ٢٪ في عامي ١٩٩٨و ١٩٩٩، وان يرتفع النمو الى ١٢,٣٪ في السنوات الثلاث التالية لغاية سنة ٢٠٠٢.

ويترافق مع ذلك ارتفاع محدود لمعدل البطالة من مستوى ٣,٥٪ المتوقع للسنة المالية ١٩٩٧ الى ٥,٥٪ في سنة ١٩٩٨، وكذلك ارتفاع معدل التضخم من ٢,٦ الى ٢,٧٪.

وستأتي الاعفاءات الضريبية الموازنة من خلال تسهيلات بقيمة ٥٠٠ دولار عن كل طفل في الاسر منخفضة ومتوسطة الدخل. وسيوفر هذا لدافعي الضرائب ٤٦ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٢. وستوفر التسهيلات الضريبية، التي اقترحها بيل كلينتون بواقع ١٥٠٠ دولار، او التخفيضات الضريبية بواقع ١٠٠٠٠ دولار في مصاريف التعليم الجامعي والتدريب، ما يصل الى ٣٦ مليار دولار.

اما الاقتراح برفع سقف الاعفاء من الضريبة على ارباح رأس المال على مبيعات المنازل الى ٢٥٠ الف دولار للشخص او ٥٠٠ الف دولار للزوجين فسيوفر لدافعي الضرائب الاميركيين ١,٤ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٢.

وتقترح الميزانية ايضاً تسهيلات ضريبية تصل الى ٥٠٠٠ دولار كحد اقصى للشركات التي تمنح لمستحقي الاعانات الاجتماعية وظائف، ومضاعفة حدود الدخل على حسابات التقاعد الفردية القابلة للخصم لاعادة ٥,٥ مليار دولار لدافعي الضرائب.

في الرسالة المرفقة مع مشروع الميزانية يقول كلينتون ان التعليم على راس اولوياته للسنوات الاربع المقبلة. وهو من ذلك أقترح تخصيص ٥١ مليار دولار في السنة المالية اي ما يمثل زيادة ٢٠٪ عن الانفاق الحالي. وسيرتفع الانفاق على التعليم بحوالي مليار دولار سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٢ حتى مع تقليص الانفاق على برامج اخرى.

وتتوقع الميزانية ارتفاع اجمالي الديون العامة الى ٦,٧ تريليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٢ من الحجم المتوقع في السنة المالية ١٩٩٧ وهو ٥,٥ تريليون دولار. الا انه عند خصم الحجم الذي تدين به الحكومة فعلياً لنفسها، فان صافي الديون التي تدين بها للافراد والمستثمرين عند الوصول الى ميزانية متوازنة في سنة ٢٠٠٢ سيكون ٤,٣ تريليون دولار ارتفاعاً من ٣,٩ تريليون في سنة ١٩٩٧.

توسيع الأطلسي شرقاً لخلق عازل أرثوذكسي مع العالم الإسلامي

صراع السلافية والانغلوساكسونية تحركه نزعات يهودية بأدوات إسلامية؟

❏ في فيلم سينمائي اميركي عن الجنرال جوج باتون، قائد الجيش الاميركي الثالث في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، مشهد يبدو فيه الجنرال باتون يلقي خطاباً في تجمع نسائي بريطاني قال فيه:

«إن قدر الانغلوساكسونية ممثلة ببريطانيا واميركا ان تقود العالم».

ولما مال مرافقه على اذنه قائلاً: وماذا عن حلفائنا الروس؟

همس له باتون بعبارة زاجرة مؤداها انهم «اولاد كلاب يجب ان نكمل الحرب لسحقهم بعدما نفرغ من المانيا»!

ويبدو ان نبوءة الجنرال باتون كانت صحيحة، فها هي الانغلوساكسونية تقود العالم ومني الروس بهزيمة سياسية وعقائدية أفدح من اي هزيمة عسكرية.

المؤامرة الانغلوساكسونية

في روسيا الحديثة من يعتقد ان هنالك مؤامرة انغلوساكسونية موجهة اساساً ضد السلافية وعلى راسها روسيا، وقد قال بذلك من جملة القائلين، السياسي الوطني الروسي المتطرف جيرينوفسكي، مشيراً الى ان الانغلوساكسونية نجحت في الوصول الى قيادة العالم، لكنها غير ناجحة في قيادته، وان على العالم ان يجرب القيادة السلافية التي في رأيه ستكون افضل وأراف بالشعوب الضعيفة. بل ذهب جيرونوفسكي الى القول بانه حان الوقت لكي تتصدى السلافية لقيادة العالم. وهذا الجدل مازال مستمراً بشكل او بآخر حالياً مع رغبة اميركا وبريطانيا في توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً حتى الحدود الروسية مما يثير مخاوف وتحفظات وردود فعل روسية حادة.

لكن بعض المفكرين في الولايات المتحدة ينكرون وجود مخطط او مؤامرة انغلوساكسونية. فقد كتب ر جينالد دايل، قبل سنتين مقالاً في جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية تحت عنوان: «ليست هنالك مؤامرة انغلوساكسونية» في زاوية عنوانها: «التفكير الاستشرافي»، أشار فيه الى ان فكرة المؤامرة الانغلوساكسونية ابتدعها الجنرال شارل ديغول وبقي الفرنسيون يقولون بها كلما اصيبت فرنسا بنكسة اقتصادية.

ونقل دايل عن زعيم نقابي فرنسي قوله اثناء اضطرابات عمالية اجتاحت فرنسا آنذاك، متهماً الحكومة الفرنسية بمحاولة فرض القيم الانغلوساكسونية على الشعب الفرنسي.

ويشير ايضاً الى ان الالمان كذلك، يتهمون وسائل الاعلام الانغلوساكسونية بمحاولات إجهاض الوحدة النقدية الاوروبية.

ويوسع الكاتب الدائرة ليتهم القائلين بالمؤامرة بأنهم يحاولون إظهار الرأسمالية الانغلوساكسونية، بأنها قاسية وشرسة تحمل التزاماً عقائدياً بالاسواق الحرة ويجني الارباح من غير اي مسؤولية اجتماعية. وهو يقول في ذلك انه قد يكون صحيحاً ان الرأسمالية الانغلوساكسونية اقل رعاية من الناحية الاجتماعية من الانماط السائدة في القارة الاوروبية، وقد يكون صحيحاً ان البريطانيين والاميركيين اكثر شكاً بالاتحاد النقدي الاوروبي من غيرهم. ويردّ ذلك في جانب منه الى البراغماتية الانغلوساكسونية التي لا ترى الجانب العاطفي في محاولات الوحدة الاوروبية، ولأنهم، بصريح العبارة، لا يريدون قيامها.

وفي رأي دايل، ان وضع ذلك في اطار مؤامرة انغلوساكسونية هو سوء فهم لطبيعة الانغلوساكسونية. فالانغلوساكسون في رأيه ليس لديهم مخطط جيو - اقتصادي عام، بل هم اكثر ميلاً الى التجربة والخطأ والسير في الامور خطوة خطوة. وهو يشبه انتشار الرأسمالية الانغلوساكسونية بانتشار اللغة الانكليزية كلغة عالمية، من حيث انها واقع عملي وليست مؤامرة ايديولوجية.

ويصف الكاتب نقاد الرأسمالية الانغلوساكسونية بأنهم ميالون الى وضع العربة امام الحصان.

النزعة اليهودية والأدوات الاسلامية

أما في روسيا، فإن المسألة اكثر عمقاً وحدة، لأن الروس او جانب منهم على الاقل يرى ان الغرب الانغلوساكسوني تحركه نزعات يهودية كانت الرأسمالية الانغلوساكسونية مؤاتية لها. وهي تسعى على حد قولهم الى زرع بذرة النزاع بين السلافية والعالم الاسلامي. وهؤلاء يدعون ان تجربة التعايش السلافي الاسلامي كانت ناجحة خلال الامبراطورية القيصرية وخلال المرحلة الشيوعية، بحيث ان روسيا استطاعت ان تبرز جانبين اساسيين من جوانب هذا التعايش:

● أولهما، الاستثمارات الروسية الكبيرة في المناطق الاسلامية لرفع شأن شعوبها الى المستويات الروسية، في الوقت الذي كانت القوى الانغلوساكسونية ممثلة ببريطانيا ثم بأميركا، تستغل وتستنزف بقية العالم الاسلامي.

● وثانيهما، الموقف الواضح لروسيا من العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في وقت كان فيه الغرب الانغلوساكسوني داعماً ومؤيداً لاسرائيل من دون تحفظ، الى درجة ان الاتحاد السوفياتي وحلفائه قطعوا علاقاتهم مع الدولة اليهودية، لمدة تزيد على ٢٠ سنة في اعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ويخلص هؤلاء الى القول انه ليس مصادفة ان تثار حروب بين السلافيين والمسلمين في المناطق السلافية او المجاورة لها، بغية الوقيعة بين السلافيين والمسلمين وإلغاء معالم تجربة التعايش السابقة.

من أفغانستان الى الشيشان

إن الروس القائلين بالمؤامرة الانغلوساكسونية، يعتقدون ان الغرب الانغلوساكسوني قد اسهم في تلك الحروب ونجح في استخدام العالم الاسلامي كأداة له. وقد بدأ ذلك في رأيهم بحرب افغانستان التي قادتها الولايات المتحدة وموّلتها المملكة العربية السعودية مما أدى بالتالي الى انهيار الاتحاد السوفياتي، وانفراط الجمهوريات الاسلامية منه. وهؤلاء يقولون ايضاً، ان حرب البوسنة تدخل في هذا الاطار، ولا سيما ان تجربة التعايش الصربي البوسني في ظل الدولة اليوغسلافية الموحدة كانت مثالاً لامكانية ازدهار التعايش السلافي - الاسلامي التي احبطتها الحرب، فآلت قيادة الحل الجديد هناك الى الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي.

ثم يقولون ان هذه النار الانغلوساكسونية المتنقلة في العالم السلافي انتقلت الى داخل روسيا ذاتها، من خلال حرب الشيشان، وغايتها، كما يزعمون، دق اسفين نهائي بين روسيا السلافية والمناطق الاسلامية فيها.

توسيع حلف شمال الاطلسي

في الجدل الدائر الآن حول مسألة توسيع الحلف الاطلسي شرقاً، تثار من جديد اسباب ودوافع هذا التوسع. وبصرف النظر عن التحفظات الروسية على توسيع حلف الاطلسي شرقاً، فإن في الولايات المتحدة من يعطي هذه المسألة بعداً حضارياً شبه عقائدي. وفي هذا الصدد يقول صموئيل هانتنغتون في اطروحته حول صراع الحضارات:

«إن حلف الاطلسي هو المنظمة الامنية للحضارة الغربية وان غايته الرئيسية هي الدفاع عن تلك الحضارة والحفاظ عليها. ولذا، فإن الدول التي تعتبر غربية في تاريخها وديانتها وثقافتها يجب ان يسمح لها بدخول الحلف اذا شاءت».

ويحدد هانتغتون هذه الحدود بقوله:

«من الناحية العملية يجب ان تتاح عضوية الحلف الاطلسي لدول «فيزيغراد» (ي الدول غير السلافية) ودول البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا، ويجب ان تقفل في وجه البلدان التي هي تاريخياً مسلمة او ارثوذكسية».

وبالتالي فهو يوصي بابعاد تركيا واليونان عن الحلف قائلاً، ان اليونان هي اقرب الى روسيا منها الى دول الاطلسي.

ويذهب بعض المحللين الى القول بأن هذا التشخيص يعني ان المقصود به جعل العالم السلافي، ممثلاً روسيا وبقية البلقان بما فيه اليونان، حاجزاً بين العالم الغربي بقيادته الانغلوساكسونية وبين العالم الاسلامي. وان هذا الدور الحاجز لا يمكن أن يؤدي غرضه إلا في حال وجود نزاع دائم بين العالم السلافي والعالم الاسلامي، لان التعايش السلافي الاسلامي يشكل خطراً على العالم الانغلوساكسوني المتضمن لليهود واسرائيل.

الكنيسة والجيش

مما يزيد المشكلة الروسية تعقيداً انه منذ قيام الدولة الروسية الحديثة على عهد بطرس الاكبر وروسيا يتنازعها توجهان:

● توجه بالنزوع الى الغرب وتقليده والأخذ بأسبابه باعتبارها سبيلاً الى التقدم السريع.

● وتوجه الى النزاع معه، باعتباران روسيا ذات هوية شرقية مختلفة ومتباينة لها خصوصيتها.

والقطبان المعارضان تاريخياً للتوجه وجهة الغرب في اطار الوطنية الروسية التي تبلغ حد التعصب للهوية السلافية، هما الكنيسة الارثوذكسية والجيش.

فالكنيسة يهمها الحفاظ على الشخصية السلافية لروسيا وعلى مركزها القائد للمسيحية الشرقية كافة. ومن هذا القبيل يطلقون على موسكو اسم «روما الثالثة»، اي أنه بعد سقوط روما الاولى في القرن الخامس آلت القيادة المسيحية الى القسطنطينية التي يسمونها «روما الثانية»، وبعد سقوط القسطنطينية على يد الاتراك العثمانيين في القرن الخامس عشر آلت القيادة المسيحية الى الكنيسة المسكوبية.

والايديولوجية السياسية للكنيسة الروسية كممثلة للوطنية الروسية من جهة، وللقيادة المسيحية الشرقية من جهة ثانية، فحواها ان روسيا لها قدر تاريخي محدد وليس مجرد مستقبل كأي بلد آخر. وقدرها في هذا الإطار ان تكون أمة عظيمة تشكل ملتقى للحضارات الشرقية والغربية بهوية مستقلة ذات رسالة مميزة.

اما مفهوم الوطنية الروسية لدى الجيش سواء في العهود القيصرية او في العهد الشيوعي او في الوقت الحاضر، فهو دائماً يحمل بعداً «امبراطورياً» اي مد السيطرة الروسية على الجوار المحيط لأن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على امن روسيا وتمكنها من اداء دورها في إطار قدرها او رسالتها.

وفي الغرب شعور عام بأن السماح للوطنية الروسية بأن تأخذ هذا المفهوم يشكل خطراً على مصالح العالم الانغلوساكسوني، فضلاً عن انه سوف يؤدي الى عودة روسيا الى سياسة الاستقطاب كما كانت في السابق، وعلى هذا الاساس تقوم الدعوة الى توسيع حلف شمال الاطلسي من جهة وكف يد الروس عن التدخل في المناطق الآسيوية المتاخمة بغية احتواء روسيا ومنعها من تشكيل قطبية جديدة، لكي تبقى في خدمة الغرب كعازل بينه وبين العالم الاسلامي.

غير أن بعض الاميركيين يرى ان مضي الولايات المتحدة في هذه السياسة من شأنه في المدى البعيد ان يقوي النزعة الوطنية داخل روسيا، وهم يضربون على ذلك مثلاً التهديد الروسي بالخروج من المنظمات الدولية في حال توسيع الحلف الاطلسي على النحو المشار اليه، وهؤلاء يعتقدون ان عزلة روسيا نتيجة لذلك اخطر على العالم وعلى الغرب من افساح المجال لها لكي تكون شريكاً مع الغرب في توجه عالمي محسوب.

ويقول هؤلاء ان السياسات الاميركية والغربية الحالية تجاه روسيا، تشكل نمطاً لا يختلف كثيراً عن النمط الذي عوملت به المانيا بين نهاية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٩ ونشوء النظام النازي في برلين سنة ١٩٣٣.

ومن القواسم المشتركة بين الكنيسة الارثوذكسية الروسية والجيش الروسي بالاضافة الى الهوية الوطنية، والرسالة الروسية او القدر الروسي، ان المؤسستين كلتيهما، مع تحفظهما على الاحوال التي كانت سائدة في العهد السوفياتي، لا تريان ان الواقع الحالي يختلف كثيراً عن ذلك الواقع.

تغريب روسيا

ومع ان المحاولات السابقة لتغريب روسيا، اي دفعها وجهة الغرب، لم تنجح من قبل، فان في الغرب الان من يرى ان ما جرى منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ليس سيئاً، وانه من الممكن تثميره في محاولة ناجحة لإدخال روسية في النمط الغربي، ويستشهد هؤلاء بالملاحظات التالية:

١ - في خلال سنوات قليلة بدأ كثيرون من الروس يقتبسون عادات حرة في التفكير والسلوك بما في ذلك وسائل الاعلام وحرية السفر والحريات الثقافية.

٢ - ان كثيرين من الروس يعدون بعشرات الالوف قد اقتحموا مجالات العمل الحر ونجحوا فيه على الرغم من السلبية الجماعية للشعب الروسي عموماً بسبب التراكمات التاريخية تحت نير الانظمة الديكتاتورية والاقطاعية.

٣ - على الرغم من وجود نقص ملحوظ في المواد وفي الموارد فإن في روسيا الآن بؤراً واسعة من البحبوحة، أو على الاقل فان البلاد لا يخيم عليها شبح المجاعة.

٤ - نجح الروس بسرعة في التكيّف مع الواقع الجديد من حيث إنشاء المؤسسات التشريعية والقانونية والمالية والمصرفية والتجارية وغيرها...

٥ - على الرغم من تمزق الاتحاد السوفياتي، وباستثناء حرب الشيشان، لم تنشأ داخل الامبراطورية الروسية السابقة احتكاكات عرقية او دينية تذكر، بل إن العداء الروسي التاريخي لليهود او اللاسامية لم يتحرك كما كان متوقعاً.

٦ - على الرغم من تطلعات الجيش السوفياتي الامبراطورية، فقد ضعفت في روسيا فكرة بناء دولة عظمى موازنة. والمظاهر التي تبدو خلاف ذلك الآن ما هي الا مظاهر احتجاج على السياسات الراهنة في روسيا وفي الغرب التي تأخذ منحى تهميش دور روسيا في العالم. لكن استمرار هذا التهميش من شأنه ان يولد جرحاً عاطفياً لدى الروس يبعث روحاً انتقامية من جديد.

٧ - على الرغم من ان روسيا لم تشهد مراحل ديموقراطية تذكر في سياستها الداخلية، إلا ان تجربتها الديموقراطية الوليدة تبدو حتى الآن سليمة وصحية.

الاحتواء الآسيوي

ما يقال في الغرب كما رأينا في اطروحة هانتنغتون، عن تصور لروسيا والسلافية كعازل إزاء العالم الاسلامي، يقال ايضاً عن دور روسيا في احتواء الامتدادات الآسيوية وخصوصاً إزاء الصين واليابان، الأمر الذي يعني، انه من مصلحة الغرب عدم إضعاف روسيا وان كان يرغب في احتوائها. وهذا التفكير ليس جديداً في العالم الانغلوساكسوني. ففي اواخر القرن الثامن عشر، كتب المؤرخ البريطاني ادوار غيبون في مؤلفه الكلاسيكي: «انحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية» في الفصل المتعلق بانهيار تلك الامبراطورية في الغرب، يقول، ان الخطر على اوروبا من الشرق الآسيوي لم يعد قائماً بسبب تمدن روسيا واعتناقها المسيحية مما جعلها حاجزاً طبيعياً للدفاع عن اوروبا من ناحية الشرق.

وقول غيبون هذا لا يختلف في مضمونه عن تصور هانتنغتون عن العالم السلافي كحاجز خارج الغرب، لأنهما يلتقيان عند نقطة واحدة مفادها ان الخطر القائم على الغرب يتمثل في العالم العربي والاسلامي.

ومما أكد صحة تصوّر غيبون لروسيا كحاجز إزاء العالم الآسيوي ان روسيا القيصرية قد خاضت بالفعل حرباً فعلية ضد اليابان في مطلع هذا القرن (١٩٠٥). ومع ان الروس انهزموا امام اليابان في تلك الحرب إلا ان مجرد قيامها أثبت ان روسيا لها دور استراتيجي في ابقاء العالم الآسيوي ضمن حدوده.

●●●

ان يقول الجنرال جورج باتون ان قدر بريطانيا واميركا حكم العالم، قد لا يكون دقيقاً كما يبدو في ظاهر الامر، وهو قول لا يختلف كثيراً عن قول جيرونوفسكي بان قدر روسيا ان تصبح جديرة بحكم العالم لكي تثبت السلافية انها افضل من الانغلوساكسونية.

في الاسبوع المقبل: نظرية هانتنغتون في صراع الحضارات

لأن ضخ الغاز من مصر أرخص ثمناً

إسرائيل تخلّت عن تسييل الغاز القطري في «العقبة»!

❐ لأن ضخ الغاز من مصر اقل كلفة من تصنيع الغاز القطري في «العقبة» الاردنية، ضربت حكومة بنيامين نتنياهو صفحاً عن المشروع المشترك مع الاردن لبناء مصنع لتسييل الغاز القطري.

وكان المشروع تبلور في قمة عمان الاقتصادية قبل سنتين تقريباً في اعقاب موجة تفاؤل بالتعاون العربي الاسرائيلي مع تقدم مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل. لكن حماسة اسرائيل للمشروع فترت تدريجياً خصوصاً في اعقاب وصول الليكود الى الحكم في أيار/ مايو الماضي والعودة للحديث عن ضرورة ان تنوع اسرائيل مصادر طاقتها وعدم الاعتماد على مصدر رئيسي واحد.

وكانت الشركة النفطية الاميركية العملاقة «انرون» تقود المشروع لاقامة مصنع لتسييل الغاز في مدينة العقبة الاردنية المطلة على البحر الاحمر بهدف نقل الغاز المسال بحراً من دولة قطر الخليجية الى اسرائيل والاردن في الربيع الاول من سنة ٢٠٠١.

وقال مستثمرون اردنيون ممن كانوا يفكرون بالمشاركة بالمشروع، ان تردد الحكومة الاسرائيلية في تنفيذ المشروع لا يخلو من اعتبارات سياسية وان كان اساساً لاسباب اقتصادية منها الكلفة العالية لجلب الغاز من قطر بالمقارنة مع توفيره من مصادر اخرى مثل ضخه من مصر.

وكانت حكومة «حزب العمل» السابقة وعلى الأخص رئيس الوزراء السابق شمعون بيريز، قد دافعت بقوة عن المشروع على الرغم من معارضة جماعات الضغط الصناعية الاسرائيلية لاعتبارات امنية واقتصادية على حد سواء لاقامته في العقبة. وكان كثير من الصناعيين الاسرائيليين يفضلون اقامته في احد موانىء اسرائيل المطلة على البحر المتوسط.

ويقول مستثمرون ان الحكومة الحالية ليست لديها الرغبة التي كانت لحكومة العمل في الماضي في مشاريع اقتصادية مشتركة الى جانب ان مواقفها من عملية السلام ادت الى تباطؤ خطط التعاون الاقليمي.

مسؤولون اردنيون قالوا ان شمعون بيريز تبنى المشروع بغرض تقريب الاردن نحو اسرائيل اقتصادياً وخلق مصلحة مشتركة تعزز السلام الى جانب اهميته في فتح الابواب امام علاقات اقتصادية لاسرائيل مع دول الخليج.

وظهر المشروع على السطح في اعقاب اتفاق اولي ابرمته شركة انرون مع اسرائيل في عمان في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ لتزويد الدولة العبرية بما لا يقل عن مليوني طن سنوياً من الغاز القطري.

وكان التصور اساساً ان تحصل اسرائيل على نحو ٧٥٪ من الغاز في حين يحصل الاردن على البقية. وكان متوقعاً ان يستغرق بناء المصنع سنتين مع قدوم شحنات الغاز للاردن واسرائيل في الربيع الاول من سنة ٢٠٠١.

إلا ان مذكرة التفاهم التي ابرمتها عمان مع «أنرون» في اعقاب اتفاق اسرائيل مع الشركة الاميركية لم تعد سارية المفعول بعد ان انتهت مدتها بعد مضي ١٨٠ يوماً دون تنفيذها.

غير ان انرون حسب مصادر اردنية رسمية لم تلغ خططاً لاقامة محطة كهرباء بكلفة تتجاوز ملياري دولار محاذية لموقع مصنع الغاز وكانت ضمن التصورات الاولية لمشروع الغاز.

وزادت المصادر ذاتها ان الاتفاق الاولي مع انرون الذي ابرمه الاردن في آذار/ مارس الماضي لم يجر تفاوض فعلي حوله وانما ظل الاتفاق في حدود التفاهم المبدئي.

وانهار المشروع بعد فشل انرون في التوصل الى اتفاقات طويلة الامد مع الاردن واسرائيل كانت بمثابة شروط اساسية للمضي في المشروع. وفي نهاية السنة الماضية ابلغت الحكومة الاسرائيلية الشركة الاميركية بان مذكرة التفاهم التي ابرمتها معها في تشرين الاول/ اكتوبر لم تعد ملزمة. والى جانب التردد الاسرائيلي فان عقبات بيروقراطية في الاردن، بعد ان اختارت انرون العقبة الى جانب مصاعب التمويل، ادت كلها الى زيادة تعقيدات المشروع الذي كانت له صبغة سياسية اكثر منها اقتصادية.

فالمشروع كان تشوبه من البداية حساسية سياسية بالغة الى جانب صعوبة ايجاد التمويل. وعلى الرغم من تسجيل شركة مشتركة اردنية ـ اسرائيلية لاقامة المشروع بحصص ٢٥٪ متساوية لشركاء اسرائيليين واردنيين من القطاع الخاص وحصة ٥٠٪ لـ«انرون» الا انه لم يتم رسملتها.

ومشروع الغاز اكبر مشروع مشترك حتى الآن كان مخططاً بين مستثمرين اسرائيليين واردنيين منذ معاهدة السلام بين البلدين في سنة ١٩٩٤ التي انهت حالة حرب دامت ٤٨ سنة. وفي المحصلة فإن انهيار المشروع يشكل ضربة للجهود الرامية الى اقامة مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص في اسرائيل والاردن بهدف ايجاد مصلحة مشتركة تدعم رغبة البلدين في تعزيز السلام.

وهناك العديد من المشاريع الاسرائيلية الاردنية التي بدأ العمل فيها الا ان تباطؤ عملية السلام في الشرق الاوسط ادى الى تأخير تنفيذها.

الكونسورتيوم الأجنبي يرفض التدخل ويطلب المشورة

تركمانستان «تدعي» وأذربيجان «تؤكد» ملكيتها لحقول بحر قزوين الواعدة بالنفط!

❐ إحتدم النزاع بين تركمانستان واذربيجان حول من يمتلك النفط في «بحر قزوين» الأمر الذي ترك الشركات الأجنبية التي تخطط لاستثمار مليارات الدولارات تعيش في كابوس مستمر.

تركمانستان ترفع الصوت بأن حقل النفط الاذربيجاني وجزءاً من حقل تشيراج يقعان في قطاع يتبع تركمانستان في بحر قزوين، في حين ترد اذربيجان الصاع صاعين وتقول بالفم الملآن بانها تمتلك هذين الحقلين اللذين يجري تطويرهما بوساطة كونسورتيوم عالمي بتكلفة تبلغ ثمانية مليارات دولار.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركمانية «حقل النفط الاذربيجاني وجزء من حقل تشيراج يقعان في الجزء التركمانستاني من بحر قزوين ولذلك فانهما يقعان في نطاق سيادة تركمانستان».

وجاء رد الفعل سريعاً من «باكو» عاصمة اذربيجان، وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية الاذربيجانية ان «وسائل تحديد الحدود الاقتصادية تبين بوضوح ان طبقات النفط الاذربيجانية وتشيراج تقع بالكامل داخل القطاع الاذربيجاني من بحر قزوين».

وكما هو متوقع لم يصدر اي رد فعل عن الشركة العاملة الدولية الاذربيجانية وهي شركة متعددة الجنسيات تأمل في ضخ اكثر من ٧٠٠ الف برميل من النفط يومياً بحلول سنة ٢٠١٠ من حقول النفط الاذربيجانية وحقول تشيراج وجونشلي البحرية.

وامام هذه المعضلة اقدمت الشركات الاجنبية على طلب مشورة في هذه المعركة البالغة التعقيد من اجل النفوذ في البحر الذي تطل عليه ست دول معظمها عرضة لعدم الاستقرار والقتال الداخلي.

وقال مراقب على شأو ودراية بـ «اللعبة الكبرى» الجديدة ان «شركات النفط لا تريد الادلاء بأي تصريحات تغرق السفينة بادارتها وحملة اسهمها».

وتم تقسيم بحر قزوين بين ايران والاتحاد السوفياتي اول مرة في سنة ١٩٢١، ثم مرة ثانية في سنة ١٩٤٠، لكن ظهور دول جديدة على شواطىء بحر قزوين في سنة ١٩٩١ وهي روسيا واذربيجان وتركمانستان وقازاخستان أدى الى اثارة عدة تساؤلات مرة اخرى.

وقالت روسيا وايران في السابق انه يجب تقسيم البحر الى قطاعات دولية وان يستغله كل بلد وفقاً لهذا التقسيم.

لكن موقف تركمانستان اصبح اقل وضوحا، وهي حالياً على خلاف مع اذربيجان اكثر من اختلافها مع روسيا.

وبالإضافة الى إيران التي لها طموحات اقليمية فان روسيا تضغط على الجمهوريات الجديدة لكي تقبل الوضع الذي تريده في بحر قزوين قائلة انها ستعترف بمنطقة ساحلية قدرها ٧٢ كيلومتراً وان بعض حقول النفط تقع خارج هذه المنطقة.

بعد سنة كاملة من التفاوض الصعب

صنعاء أوكلت الى «توتال» و«هنت» و«أكسون» و«يوكنغ» تنفيذ مشروع الغاز!

❐ حسمت صنعاء امرها ووقعت اتفاقات نهائية بانضمام شركتي «هنت» و«اكسون» الاميركيتين و«يوكنغ» الكورية الى مشروع الغاز اليمني الذي تشارك فيه ايضاً «توتال» الفرنسية.

والاتفاقات التي وقعها محمد سعيد العطار، وزير النفط والثروات المعدنية، مع مديري الشركات المشاركة، تنظم حقوق الدولة والشركات المساهمة والتزاماتها في ما يتعلق باعادة تنظيم شركة اليمن للغاز الطبيعي المسيل التي سيعهد اليها تنفيذ المشروع. والمشروع يشتمل على مد خط انابيب من «مأرب» حتى منطقة «بلحاف» على البحر العربي بطول ٣٢٠ كيلومتراً وبناء منشآت التسييل وميناء للتصدير بطاقة ٥ ملايين طن سنوياً ابتداء من السنة ٢٠٠١.

وتتوقع الشركات الموقعة على الاتفاقيات بأن يتجاوز المشروع الكمية المقررة بما يقرب من ٣٠٠ الف طن سنوياً في ضوء الاكتشافات المشجعة. فهناك احتمال بايجاد موقع ثالث للتصدير طاقته ٥.٢ مليون طن سنوياً في حال التأكد من المخزون.

وتقضي الاتفاقيات ايضاً بانشاء شركة لتشغيل حقل «مأرب» تملك وزارة النفط اليمنية ٦٠٪ من اسهمها.

وكانت مفاوضات شاقة استمرت سنة كاملة للوصول الى صيغة تمكن الشركات الاميركية من الدخول في المشروع. وبموجب المشروع ستنشأ شركة مشتركة تبلغ فيها حصة «توتال» ٣٦٪ و«هنت» و«اكسون» ٣٠٪ و«يوكنغ» الكورية ٨٪. واحتفظت الحكومة اليمنية لنفسها بنسبة ٢٦٪.

وتتفاوض صنعاء حالياً مع تركيا واليابان وكوريا للتنازل عن جزء من حصتها مقابل التمويل.

محمد سعيد العطار، اعتبر مشروع الغاز من اكبر واهم المشاريع التنموية في اليمن وانه سيشكل رافداً من روافد الاقتصاد بالعملات الاجنبية، كما سيستوعب بعد التنفيذ اعداداً كبيرة من العمال اليمنيين. وذكر ان المرحلة التالية تتضمن المخططات وتنتهي في تموز/ يوليو المقبل بالنسبة الى الانبوب والتصاميم ومحطة التسييل. وبعدها سيطرح المشروع لمناقصة عالمية بحيث يكون جاهزاً بالكامل بنهاية سنة ٢٠٠٠.

«توتال» لا تعترف بـ«داماتو» وتتحضر لتوقيع عقود مع بغداد!

❐ اثناء جردة حساب لعمل مجموعة «توتال» النفطية الفرنسية، لم يستبعد تييري دو ماري، رئيس المجموعة توقيع عقد مع بغداد، إلا انه اكد أن اعمال التنقيب الميدانية لا يمكن «ان تبدأ الا بعد ان ترفع العقوبات الدولية او على الاقل تعدل بطريقة تسمح ببدء هذه الاعمال».

وتنصل دو ماري من كل كلام آخر، ونفى بشدة ان تكون «توتال» تعاني من ضغوط سياسية تتعلق بعدم التعاون مع بغداد، واصر بان المجموعة هي شركة مستقلة توقع اتفاقاتها على مسؤوليتها.

وقال تييري دو ماري: «نحن صناعيون لا نحاول التدخل على الصعيد السياسي ونحترم الاتفاقات الدولية بحرفيتها».

اوساط «توتال» العارفة بمجريات الامور وبما يدور، ذكرت بأن التفاوض قد قطع شوطاً كبيراً، والعقد قد يوقع في وقت قريب وان كانت «توتال» تحاذر في التفاوض مع العراق، فإن «قانون داماتو» لا يخيفها من المضي في التعامل مع ايران. فالقانون لا يشمل مشاريع «توتال» في ايران وليبيا وليس له اي مفعول رجعي، اما بالنسبة الى المستقبل فعند تييري دو ماري ان «القانون يخالف سيادة الشعوب ويفرض قوانين دولة خارج منطقة سيادتها غير معترف به على المستوى الاوروبي والفرنسي». واضاف ان «توتال لا تشعر انها معنية به لاستثماراتها المقبلة في هذين البلدين».

وما يجدر الرجوع إليه هنا ان العراق و«توتال» توصلا في السنة الماضية الى اتفاق مبدئي تقوم بموجبه الشركة الفرنسية بتطوير حقل «نهر عمر» النفطي الضخم الذي تبلغ طاقته الانتاجية ٥٠٠ الف برميل يومياً.

كما سبق لـ «توتال» ان وقعت مع ايران في حزيران/ يونيو من سنة ١٩٩٥ عقدا لتطوير حقلي سري (أ) و(ب) البحريين في الخليج. وقد اغضب الاتفاق البالغة قيمته ٦٠٠ مليون دولار الحكومة الاميركية وخصوصاً ان شركة «اموكو» الاميركية كانت مؤهلة للحصول على هذا العقد.

المحللون الماليون يتخوفون من «طفرة» ارتفاع الاسعار فيها

مليار و ٧١١ مليون جنيه حجم التداول في بورصة القاهرة

❏ خلال كانون الثاني/ يناير الماضي، بلغ حجم التداول في بورصة القاهرة ملياراً و٧١١ مليون جنيه بما يوازي ٤ اضعاف حجم التداول خلال الشهر ذاته سنة ١٩٩٦ والذي وقتها بلغ ٤٤٨ مليون جنيه. وحققت الاصدارات الجديدة طفرة كبيرة حيث بلغت ملياراً ونصف المليار جنيه مقابل ٥٦٣ مليون جنيه فقط خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ومع ارتفاع حجم التداول، تم الاسراع في برنامج الخصخصة حيث تم طرح شرائح كبيرة من الشركات القابضة لقطاع الاعمال العام.

وكان عبد الحميد ابراهيم، رئيس الهيئة العامة لبورصة القاهرة، طالب رجال الاعمال واصحاب الشركات النظر في السياسات التمويلية الخاصة بهم، مشيراً الى ان سوق رأس المال في مصر اصبحت حقيقة واضحة والمطلوب ان يستفيد القطاع الخاص من نشاط السوق حالياً في التمويل متوسط وطويل الاجل حيث اصبحت درجة السيولة عالية ومرتفعة في السوق وهو ما يعني سرعة تسييل الاوراق المالية او الحصول على اموال.

وتوقع ان تلجأ الشركات الخاصة الى البورصة بحثاً عن تمويلات جديدة او زيادة في رؤوس الاموال مستفيدة من اعفاءات ضريبية ومزايا عديدة عن غيرها من الشركات، فقانون مزايا وحوافز الاستثمار يضع في اعتباره اعطاء مزايا عديدة لهذه الشركات وذلك من اجل دعم وتعميق البورصة.

الطفرة الخطرة

المحللون في بورصة القاهرة، بدأوا يتخوفون من طفرة ارتفاع الاسعار، فإن كان تطور البورصة يشكل عاملاً مفيداً لانجاح برنامج التصحيح الاقتصادي، إلا ان «قفزات» الاسعار الكبيرة ليست في نظر هؤلاء من المظاهر الصحية. وعلى الرغم من ان مضاعفة الربحية في السوق المصرية مازال يمثل ميزة نسبية في الاسهم الا ان هذا لا يبرر هذه الانطلاقات الكبيرة للاسعار، لذلك تدخلت هيئة البورصة لوضع حدود للارتفاعات وللانخفاضات في الاسعار بحيث لا تتجاوز ٥٪ صعوداً وهبوطاً. وهذا الشرط وضع من اجل التحسب لوجود مضاربات غير منطقية لارتفاعات بعض اسعار الاسهم، وانه لا يتم تطبيقه الا في الحالات التي يثبت بالفعل ان مبررات الارتفاع والانخفاض غير منطقية وقد يستغلها البعض لاغراض شخصية تهز من كيان السوق.

وهذا ما جعل عبد الحميد ابراهيم يحذر من أن : «أي من الشركات العاملة في البورصة يثبت تلاعبها في السوق سوف تقابل بشدة وبقسوة مشيراً الى ان هناك شركتين أوقفنا عن التعامل في السوق وحولنا الى النيابة العامة للتحقيق معهما الآن»، وأكد ان سنة ١٩٩٧ هي سنة الشفافية في السوق ولن يسمح لأي شركة او فرد بالتلاعب بالبورصة.

التطوير الجديد

كشفت مصادر على رفعة في المستوى ان الحكومة بمشاركة هيئة بورصة القاهرة في صدد تطوير وتسهيل انظمة التعامل داخل البورصة حيث سيتم فتح الحسابات لمدة ٢٤ ساعة، وسوف يتيح فتح الشاشات تسجيل الحسابات من الساعة الخامسة مساء الى العاشرة من صباح اليوم التالي، وسوف يتم تعديل برنامج التداول وسيكون التنفيذ فوراً. ومن ملامح هذا التعديل انه سوف يسمح لصناديق الاستثمار بفتح حساباتهم لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية مباشرة بعدما كانت هذه الحسابات يتم فتحها من خلال شركات السمسرة مما كان يسبب العديد من المشاكل. كما سيتم ترك الاوامر الموجودة اثناء جلسة التداول ولم يتم تنفيذها على شاشة الكومبيوتر لليوم التالي من دون الغاء او ترك هذه الاوامر.

ومن الخطوات التطويرية الجديدة شراء كومبيوتر ضخم يسمح بالتعامل على اكثر من ٣٠٠ شاشة ويستوعب اكثر من ١٠٠ الف عملية يومياً مع زيادة خطوط الربط بين هيئة البورصة وشركات السمسرة بحيث تستوعب ١٢٨ الف خط في الثانية الواحدة وذلك بدلاً من الخطوط الحالية والتي تستوعب ٩٦٠٠ خط فقط. وسيطاول التطوير قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. فتطبيق هذا القانون خلال الفترة الماضية، اثبت انه مفتوح لاستيعاب اي تغييرات مقبلة الى البورصة في العديد من الانشطة وأي نشاط جديد يدخل الى البورصة تتم اضافته من دون مشاكل وهو ما تم في مجال الحفظ المركزي وصناديق الاستثمار المباشر ويقول المراقبون الماليون ان هناك بعض المواد في قانون رقم ٩٥ يجري تعديلها وخصوصاً تلك المتعلقة باستعمال المعلومات الداخلية والتلاعب في الاسعار لسد الثغرات التي يتم من خلالها استغلال المعلومات في رفع وخفض اسعار الاسهم.

كما يجري ايضاً وضع مواد ونصوص لنظام الحفظ المركزي في القانون حيث ان ذلك النظام لا يستند على اي تشريع حاليا.

رأس ماله ٦٠ مليون دولار وموجوداته في حدود المليار

«الأهلي» اندمج مع «الأعمال» فشكلا بعد «العربي» ثاني أكبر مصرف في الأردن

❏ في خطوة طالبت بها لجنة تنفيذية شكلت من اعضاء مجلسي ادارة «بنك الاعمال» و«البنك الاهلي الاردني»، تمت عملية اندماج المصرفين في مصرف جديد اصبح ثاني اكبر مصرف في الاردن من حيث رأس المال (٤٢ مليون دينار) ليبقى «البنك العربي» متصدراً المصارف الاردنية برأس مال قدره ٤٤ مليون دينار.

ومن شأن هذا الدمج أن يتيح امكانية اكبر للتوسع الخارجي للبنك الاهلي الذي لديه حالياً اربعة فروع في لبنان، وفرع في قبرص، وخمسة فروع في الاراضي الفلسطينية.

وكان البنك الاهلي الاردني توسع في الاراضي الفلسطينية مع افتتاح ثلاثة فروع له في سنة ١٩٩٥ في «نابلس» و«الخليل» و«رام الله» وذلك لأول مرة منذ اغلاق فروعه في اعقاب احتلال اسرائيل للضفة الغربية في حرب الايام الستة في سنة ١٩٦٧.

وساعدت الملكية المشتركة للمساهمين في المصرفين، التي تتجاوز ٢٠٪، على الدمج الطوعي للمصرفين وهو اول دمج في تاريخ القطاع المصرفي الاردني الذي اقتصرت عمليات الدمج فيه حتى الآن على مؤسسات استثمارية متعثرة تم دمجها مع مصارف.

ولم يحدث اي دمج مصرفي قبل الآن على الرغم من تشجيع البنك المركزي الاردني للمصارف للإقدام عليه لأجل خلق مصارف قوية قادرة على المنافسة في سوق مصرفي يرى البنك المركزي ان عدد المصارف فيه اكثر من الحاجة.

وهناك حالياً ٢١ مصرفاً تجارياً اردنياً بما فيها مصارف اجنبية وستة استثمارية بودائع تفوق ٥,٩ مليار دينار.

وقدر تقرير للجنة التنفيذية، اعد في حزيران/ يونيو الماضي، الحجم الاجمالي لموجودات البنك الجديد بما قيمته ٦٣٠ مليون دينار الأمر الذي يضعه في المرتبة الرابعة بعد «البنك العربي» و«بنك الاسكان» و«البنك الاردني الاسلامي».

وتبلغ موجودات البنك الاهلي الاردني قبل الدمج ٤٦١,٩ مليون دينار و١٦٧,١ مليون دينار لبنك الاعمال.

وستبلغ حقوق المساهمين للبنك الجديد ٦٧,٨ مليون دينار مع اجمالي ودائع يصل الى ٤٤٨,٤ مليون دينار و٣١٩,٥ مليون دينار من القروض.

وبموجب التقويم فان اللجنة التنفيذية اوصت بحصول مساهمي البنك الاهلي الحاليين على حوالي ٨٥٪ من رأس مال البنك الجديد اي ٣٦ مليون دينار.

وسيتم تقويم رأس المال المكتتب فيه والبالغ ٤٢ مليون دينار ليقسم الى ٤٢ مليون سهم قيمة كل منها منها دينار واحد.

وسيحصل مساهمو «البنك الاهلي» الحاليون على سهم وربع اضافي الى جانب سهم جديد مقابل كل سهم قديم في حوزتهم. اما «بنك الاعمال» فان مساهميه سيحصلون على سهم مقابل كل سهم يمتلكونه في البنك اي ما يعادل ١٥٪ من رأسمال المدموج عاكساً ثقل الشريك الرئيسي، «البنك الاهلي الاردني».

وكان «البنك الاهلي الاردني» قد قرر قبل الدمج ان يوزع ١٨٠ فلساً لكل سهم مقابل ١٤٠ فلساً لمساهميه عاكساً متانة وضعه المالي في سنة ١٩٩٦.

و«البنك الاهلي الاردني» سيكون احدى المؤسسات التي ستستأثر باهتمام المستثمرين الاجانب لكون اسهمه من الاسهم الاردنية الداخلة في مؤشر الاردن الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية للاسواق الناشئة التابعة للبنك الدولي.

الشارقة صنو أبوظبي ودبي في اتخاذ القرار

فرض ضريبة ٢٠٪ على صافي أرباح المصارف الأجنبية في الإمارات!

❏ بعدما نجحت إمارة دبي في تعزيز موقعها ودورها كمركز اقليمي للمصارف الاجنبية التي تمكنت من تحقيق أرباح هائلة في السنوات الماضية، أصدر الشيخ حمدان بن راشد، نائب حاكم دبي ووزير المال والصناعة في دولة الامارات، قراراً بفرض ٢٠٪ ضريبة على أرباح تلك المصارف.

وذكرت مصادر مصرفية على رفعة في المستوى أن الشارقة، ثالث أكبر امارة في الدولة، أصبحت صنو دبي وابوظبي فاقرت قانوناً بفرض على المصارف الاجنبية الضريبية ذاتها.

وطالبت تلك المصارف بسداد ضريبة على صافي ارباحها سنة ١٩٩٦ خلال الربع الاول من سنة ١٩٩٧.

ويبلغ عدد المصارف الاجنبية العاملة في دولة الامارات ٢٧ مصرفاً لها ١١٩ فرعاً، اضافة الى ١٥ مكتباً تمثيلياً لمصارف اجنبية أخرى، مقابل ١٩ مصرفاً وطنياً لها ٢٤١ فرعاً في الامارات.

ويعمل في امارة دبي ٤٤ فرعاً للمصارف الاجنبية، مقابل ٤٢ في ابوظبي و١٩ في الشارقة وسبعة في راس الخيمة واربعة في الفجيرة وثلاثة في عجمان.

ويكتفي مصرف الامارات المركزي بالاحتفاظ بجزء من الودائع الموجودة في المصارف من دون ان يدفع عليها فوائد لاستخدامها كضمان ضد تعرض اي مصرف لمشاكل في مقابل تقديمه الدعم اليها في حال اهتزاز وضعها.

وكانت قيمة ودائع المصارف الاجنبية لدى مصرف الامارات المركزي في نهاية حزيران/ يونيو الماضي ٤,٥١٩ مليار درهم.

المحللون الماليون اعتبروا ان قرار تحصيل الضرائب من المصارف الاجنبية سيؤثر في هامش ارباحها، لكنه لن يؤثر في نشاطها او وجودها في الامارات.

تظل المصارف مستقرة في الامارات التي تشكل قاعدة مهمة لعملياتها في الخليج. لذلك فان هذه المصارف لن تفكر بالانسحاب من الامارات، خصوصاً ان المنطقة مقبلة على زيادة جديدة في مستويات النشاطات التجارية والمصرفية ولا سيما قطاع الانشاءات والتجارة تقدر باكثر من ٢٠٪.

وكانت المصارف الاجنبية في الامارات زادت رأس مالها واحتياطاتها من ٤,٢٢٠ مليار درهم في نهاية ١٩٩٤ الى ٤,٥٤٢ مليار درهم في نهاية حزيران ١٩٩٦.

وارتفعت قيمة موجوداتها في الفترة ذاتها من ٤٢,٩٨٤ مليار درهم الى ٤٣,٢٧١ مليار دينار.

كذلك تمكنت هذه المصارف من زيادة قيمة الائتمان والاستثمارات المحلية من ٢٢,١٨٢ مليار درهم في خواتيم سنة ١٩٩٤ الى ٢٣,٤٢٥ مليار درهم في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وهي في معظمها تسهيلات ائتمانية، اضافة الى مستحقات على القطاع الخاص قيمتها ٢١,٠١٥ مليار درهم، ومستحقات على الحكومة بقيمة ١,٧٣٢ مليار درهم، ومستحقات على الهيئات الرسمية بمبلغ ٢٢٣ مليون درهم، وقروض وسلف وسحوبات على المكشوف بقيمة ٢٢٣ مليون درهم ايضاً. وتتوقع المصارف الاجنبية في الامارات ان تكون ارباحها عن سنة ١٩٩٦ زادت بمعدل يراوح بين ١٥ و٢٠٪ على ما كانت في سنة ١٩٩٥.

المحللون الماليون يتخوفون من «طفرة» ارتفاع الاسعار فيها

مليار و٧١١ مليون جنيه حجم التداول في بورصة القاهرة

❐ خلال كانون الثاني/ يناير الماضي، بلغ حجم التداول في بورصة القاهرة ملياراً و٧١١ مليون جنيه بما يوازي ٤ اضعاف حجم التداول خلال الشهر ذاته سنة ١٩٩٦ والذي وقتها بلغ ٤٤٨ مليون جنيه. وحققت الاصدارات الجديدة طفرة كبيرة حيث بلغت ملياراً ونصف المليار جنيه مقابل ٥٦٣ مليون جنيه فقط خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ومع ارتفاع حجم التداول، تم الاسراع في برنامج الخصخصة حيث تم طرح شرائح كبيرة من الشركات القابضة لقطاع الاعمال العام.

وكان عبد الحميد ابراهيم، رئيس الهيئة العامة لبورصة القاهرة، طالب رجال الاعمال واصحاب الشركات النظر في السياسات التمويلية الخاصة بهم، مشيراً الى ان سوق رأس المال في مصر اصبحت حقيقة واضحة والمطلوب ان يستفيد القطاع الخاص من نشاط السوق حالياً في التمويل متوسط وطويل الاجل حيث اصبحت درجة السيولة عالية ومرتفعة في السوق وهو ما يعني سرعة تسييل الاوراق المالية او الحصول على اموال.

وتوقع ان تلجأ الشركات الخاصة الى البورصة بحثاً عن تمويلات جديدة او زيادة في رؤوس الاموال مستفيدة من اعفاءات ضريبية ومزايا عديدة عن غيرها من الشركات، فقانون مزايا وحوافز الاستثمار يضع في اعتباره اعطاء مزايا عديدة لهذه الشركات وذلك من اجل دعم وتعميق البورصة.

الطفرة الخطرة

المحللون في بورصة القاهرة، بدأوا يتخوفون من طفرة ارتفاع الاسعار، فإن كان تطور البورصة يشكل عاملاً مفيداً لانجاح برنامج التصحيح الاقتصادي، إلا ان «قفزات» الاسعار الكبيرة ليست في نظر هؤلاء من المظاهر الصحية. وعلى الرغم من ان مضاعفة الربحية في السوق المصرية مازال يمثل ميزة نسبية في الاسهم الا ان هذا لا يبرر هذه الانطلاقات الكبيرة للاسعار، لذلك تدخلت هيئة البورصة لوضع حدود للارتفاعات وللانخفاضات في الاسعار بحيث لا تتجاوز ٥٪ صعوداً وهبوطاً. وهذا الشرط وضع من اجل التحسب لوجود مضاربات غير منطقية لارتفاعات بعض اسعار الاسهم، وانه لا يتم تطبيقه الا في الحالات التي يثبت بالفعل ان مبررات الارتفاع والانخفاض غير منطقية وقد يستغلها البعض لاغراض شخصية تهز من كيان السوق.

وهذا ما جعل عبد الحميد ابراهيم يحذر من أن : «أي من الشركات العاملة في البورصة يثبت تلاعبها في السوق سوف تقابل بشدة وبقسوة مشيراً الى ان هناك شركتين أوقفتا عن التعامل في السوق وحولتا الى النيابة العامة للتحقيق معهما الآن»، وأكد ان سنة ١٩٩٧ هي سنة الشفافية في السوق ولن يسمح لأي شركة او فرد بالتلاعب بالبورصة.

التطوير الجديد

كشفت مصادر على رفعة في المستوى ان الحكومة بمشاركة هيئة بورصة القاهرة في صدد تطوير وتسهيل انظمة التعامل داخل البورصة حيث سيتم فتح الحسابات لمدة ٢٤ ساعة، وسوف يتيح فتح الشاشات تسجيل الحسابات من الساعة الخامسة مساء الى العاشرة من صباح اليوم التالي، وسوف يتم تعديل برنامج التداول وسيكون التنفيذ فوراً. ومن ملامح هذا التعديل انه سوف يسمح لصناديق الاستثمار بفتح حساباتهم لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية مباشرة بعدما كانت هذه الحسابات يتم فتحها من خلال شركات السمسرة مما كان يسبب العديد من المشاكل. كما سيتم ترك الاوامر الموجودة اثناء جلسة التداول ولم يتم تنفيذها على شاشة الكومبيوتر لليوم التالي من دون الغاء او ترك هذه الاوامر.

ومن الخطوات التطويرية الجديدة شراء كومبيوتر ضخم يسمح بالتعامل على اكثر من ٣٠٠ شاشة ويستوعب اكثر من ١٠٠ الف عملية يومياً مع زيادة خطوط الربط بين هيئة البورصة وشركات السمسرة بحيث تستوعب ١٢٨ الف خط في الثانية الواحدة وذلك بدلاً من الخطوط الحالية والتي تستوعب ٩٦٠٠ خط فقط. وسيطاول التطوير قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. فتطبيق هذا القانون خلال الفترة الماضية، اثبت انه مفتوح لاستيعاب اي تغييرات مقبلة الى البورصة في العديد من الانشطة وأي نشاط جديد يدخل الى البورصة تتم اضافته من دون مشاكل وهو ما تم في مجال الحفظ المركزي وصناديق الاستثمار المباشر.ويقول المراقبون الماليون ان هناك بعض المواد في قانون رقم ٩٥ يجري تعديلها وخصوصاً تلك المتعلقة باستعمال المعلومات الداخلية والتلاعب في الاسعار لسد الثغرات التي يتم من خلالها استغلال المعلومات في رفع وخفض اسعار الاسهم.

كما يجري ايضاً وضع مواد ونصوص لنظام الحفظ المركزي في القانون حيث ان ذلك النظام لا يستند على اي تشريع حاليا.

رأس ماله ٦٠ مليون دولار وموجوداته في حدود المليار

«الأهلي» اندمج مع «الأعمال» فشكلا بعد «العربي» ثاني أكبر مصرف في الأردن

❐ في خطوة طالبت بها لجنة تنفيذية شكلت من اعضاء مجلسي ادارة «بنك الأعمال» و«البنك الاهلي الاردني»، تمت عملية اندماج المصرفين في مصرف جديد اصبح ثاني اكبر مصرف في الاردن من حيث رأس المال (٤٢ مليون دينار) ليبقى «البنك العربي» متصدراً المصارف الاردنية برأس مال قدره ٤٤ مليون دينار.

ومن شأن هذا الدمج أن يتيح امكانية اكبر للتوسع الخارجي للبنك الاهلي الذي لديه حالياً اربعة فروع في لبنان، وفرع في قبرص، وخمسة فروع في الاراضي الفلسطينية.

وكان البنك الاهلي الاردني توسع في الاراضي الفلسطينية مع افتتاح ثلاثة فروع له في سنة ١٩٩٥ في «نابلس» و«الخليل» و«رام الله» وذلك لأول مرة منذ اغلاق فروعه في اعقاب احتلال اسرائيل للضفة الغربية في حرب الايام الستة في سنة ١٩٦٧.

وساعدت الملكية المشتركة للمساهمين في المصرفين، التي تتجاوز ٢٠٪، على الدمج الطوعي للمصرفين وهو اول دمج في تاريخ القطاع المصرفي الاردني الذي اقتصرت عمليات الدمج فيه حتى الآن على مؤسسات استثمارية متعثرة تم دمجها مع مصارف.

ولم يحدث اي دمج مصرفي قبل الآن على الرغم من تشجيع البنك المركزي الاردني للمصارف للإقدام عليه لأجل خلق مصارف قوية قادرة على المنافسة في سوق مصرفي يرى البنك المركزي ان عدد المصارف فيه اكثر من الحاجة.

وهناك حالياً ٢١ مصرفاً تجارياً اردنياً بما فيها مصارف اجنبية وستة استثمارية بودائع تفوق ٥,٩ مليار دينار.

وقدر تقرير للجنة التنفيذية، اعد في حزيران/ يونيو الماضي، الحجم الاجمالي لموجودات البنك الجديد بما قيمته ٦٣٠ مليون دينار الأمر الذي يضعه في المرتبة الرابعة بعد «البنك العربي» و«بنك الاسكان» و«البنك الاردني الاسلامي».

وتبلغ موجودات البنك الاهلي الاردني قبل الدمج ٤٦١,٩ مليون دينار و١٦٧,١ مليون دينار لبنك الاعمال.

وستبلغ حقوق المساهمين للبنك الجديد ٦٧,٨ مليون دينار مع اجمالي ودائع يصل الى ٤٤٨,٤ مليون دينار و٣١٩,٥ مليون دينار من القروض.

وبموجب التقويم فان اللجنة التنفيذية اوصت بحصول مساهمي البنك الاهلي الحاليين على حوالي ٨٥٪ من رأس مال البنك الجديد اي ٣٦ مليون دينار.

وسيتم تقويم رأس المال المكتتب فيه والبالغ ٤٢ مليون دينار ليقسم الى ٤٢ مليون سهم قيمة كل منها منها دينار واحد.

وسيحصل مساهمو «البنك الاهلي» الحاليون على سهم وربع اضافي الى جانب سهم جديد مقابل كل سهم قديم في حوزتهم. اما «بنك الاعمال» فان مساهميه سيحصلون على سهم مقابل كل سهم يمتلكونه في البنك اي ما يعادل ١٥٪ من رأسمال المدموج عاكساً ثقل الشريك الرئيسي، «البنك الاهلي الاردني».

وكان «البنك الاهلي الاردني» قد قرر قبل الدمج ان يوزع ١٨٠ فلساً لكل سهم مقابل ١٤٠ فلساً لمساهميه عاكساً متانة وضعه المالي في سنة ١٩٩٦.

و«البنك الاهلي الاردني» سيكون احدى المؤسسات التي ستستأثر باهتمام المستثمرين الاجانب لكون اسهمه من الاسهم الاردنية الداخلة في مؤشر الاردن الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية للاسواق الناشئة التابعة للبنك الدولي.

الشارقة صنو أبوظبي ودبي في اتخاذ القرار

فرض ضريبة ٢٠٪ على صافي أرباح المصارف الأجنبية في الإمارات!

❐ بعدما نجحت إمارة دبي في تعزيز موقعها ودورها كمركز اقليمي للمصارف الاجنبية التي تمكنت من تحقيق ارباح هائلة في السنوات الماضية، اصدر الشيخ حمدان بن راشد، نائب حاكم دبي ووزير المال والصناعة في دولة الامارات، قراراً بفرض ٢٠٪ ضريبة على ارباح تلك المصارف.

وذكرت مصادر مصرفية على رفعة في المستوى ان الشارقة، ثالث اكبر امارة في الدولة، اصبحت صنو دبي وابوظبي فأقرت قانوناً يفرض على المصارف الاجنبية الضريبة ذاتها.

وطالبت تلك المصارف بسداد ضريبة على صافي ارباحها سنة ١٩٩٦ خلال الربع الاول من سنة ١٩٩٧.

ويبلغ عدد المصارف الاجنبية العاملة في دولة الامارات ٢٧ مصرفاً لها ١١٩ فرعاً، اضافة الى ١٥ مكتباً تمثيلياً لمصارف اجنبية اخرى، مقابل ١٩ مصرفاً وطنياً لها ٢٤١ فرعاً في الامارات.

ويعمل في امارة دبي ٤٤ فرعاً للمصارف الاجنبية، مقابل ٤٢ في ابوظبي و١٩ في الشارقة وسبعة في راس الخيمة واربعة في الفجيرة وثلاثة في عجمان.

ويكتفي مصرف الامارات المركزي بالاحتفاظ بجزء من الودائع الموجودة في المصارف من دون ان يدفع عليها فوائد لاستخدامها كضمان ضد تعرض اي مصرف لمشاكل في مقابل تقديمه الدعم اليها في حال اهتزاز وضعها.

وكانت قيمة ودائع المصارف الاجنبية لدى مصرف الامارات المركزي في نهاية حزيران/ يونيو الماضي ٤,٥١٩ مليار درهم.

المحللون الماليون اعتبروا ان قرار تحصيل الضرائب من المصارف الاجنبية سيؤثر في هامش ارباحها، لكنه لن يؤثر في نشاطها او وجودها في الامارات.

فتلك المصارف مستقرة في الامارات التي تشكل قاعدة مهمة لعملياتها في الخليج. لذلك فإن هذه المصارف لن تفكر بالانسحاب من الامارات، خصوصاً ان المنطقة مقبلة على زيادة جديدة في مستويات النشاطات التجارية والمصرفتي ولا سيما قطاع الانشاءات والتجارة تقدر باكثر من ٢٠٪.

وكانت المصارف الاجنبية في الامارات زادت رأس مالها واحتياطاتها من ٤,٢٣٠ مليار درهم في نهاية ١٩٩٤ الى ٤,٥٤٢ مليار درهم في نهاية حزيران ١٩٩٦.

وارتفعت قيمة موجوداتها في الفترة ذاتها من ٤٢,٩٨٤ مليار درهم الى ٤٣,٢٧١ مليار درهم.

كذلك تمكنت هذه المصارف من زيادة قيمة الائتمان والاستثمارات المحلية من ٢٢,١٨٢ مليار درهم في خواتيم سنة ١٩٩٤ الى ٢٣,٤٢٥ مليار درهم في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وهي في معظمها تسهيلات ائتمانية، اضافة الى مستحقات على القطاع الخاص قيمتها ٢١,٠١٥ مليار درهم، ومستحقات على الحكومة بقيمة ١,٧٣٢ مليار درهم، ومستحقات على الهيئات الرسمية بمبلغ ٢٢٣ مليون درهم، وقروض وسلف وسحوبات على المكشوف بقيمة ٢٢٣ مليون درهم ايضاً. وتتوقع المصارف الاجنبية في الامارات ان تكون ارباحها عن سنة ١٩٩٦زادت بمعدل يراوح بين ١٥ و٢٠٪ على ما كانت في سنة ١٩٩٥.

إنشاء البورصات لا يحل المشكلة

٧٦٨ مليار دولار للأفراد العرب في الخارج باستثناء اللبنانيين والمغاربة!

❑ أسواق المال في الشرق الاوسط تعاني من مشكلة تتعدى مسألة النقص في السيولة، الا وهي قلة عدد الشركات التي تعتبر مؤهلة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية. وهذا النقص الذي يشكو منه المستثمرون الاجانب، يدفع حتى الاموال المحلية الى البحث عن فرص في الخارج. ولذا فإن الارقام التي تدل على هذه الظواهر في المنطقة تبدو مذهلة، ذلك ان الاموال الشرق اوسطية المستثمرة خارج بلدانها يبلغ حجمها الآن ٧٦٨ مليار دولار باستثناء اموال اللبنانيين والمغاربة، ومعظم هذه الاموال يملكها افراد قليلون من منطقة الخليج، بحيث ان ١٨٥ الف خليجي يملكون اموالاً مستثمرة في الخارج مقدارها ٧١٨ مليار دولار، ويشكل السعوديون منهم حوالى ٤٠٪ من هؤلاء يملكون اكثر من نصف تلك الاموال، اي ان ٧٥ الف سعودي يملكون اموالاً في الخارج مقدارها ٤٢١ مليار دولار.

اما الشركات المحلية في منطقة الشرق الاوسط بما فيها تركيا وإيران واسرائيل فإنها قليلة العدد وقليلة الترسمل. إذ ان اكبر ٥٠ شركة منها لا يصل مجموع ترسمليتها الى ١٠٠ مليار دولار في حين ان الخمسمائة شركة الاولى في الشرق الاوسط لا تتعدى ترسمليتها ١٧٠ مليار دولار.

وفي حين كان مجموع قيمة الإصدارات الجديدة من اسهم الشركات في العالم كله في العام الماضي ٧٦ مليار دولار، فإن نصيب الشرق الاوسط منها لم يتجاوز ٨٦٠ مليون دولار اي بنسبة ١٪ فقط. وهو مبلغ يصل فقط الى نصف الإصدارات الجديدة في شبه القارة الهندية التي كانت إصداراتها سنة ١٩٩٥ حوالى نصف اصدارات الشرق الاوسط. فاصدارات الشرق الاوسط سنة ١٩٩٥ كانت ٤٥٠ مليون دولار فتكون الزيادة سنة ١٩٩٦ بنسبة ٩١٪.

ونظرة سريعة على الجدول، المنشور في مكان اخر، وهو يضم الخمسين الاولى من شركات الشرق الاوسط تبين مدى ضعف الاسواق المالية في هذه المنطقة قياساً على اوضاع شركاتها المذكورة.

ومع ان جميع بلدان الشرق الاوسط لديها الآن بورصات واسواق مالية لتداول الاسهم بما في ذلك بورصة طهران وبورصة بغداد، فإن تلك البورصات في معظمها باستثناء بورصة تل ابيب وبورصة القاهرة، هي بورصات لا تؤدي تماماً الغرض المطلوب من وجود مثل هذه الاسواق ليس فقط بسبب قلة وصغر الشركات المدرجة فيها بل لأنه من غير المحتمل في ظل المناخات الاقتصادية والسياسية السائدة ان يتغير الوضع تغيراً جذرياً باتجاه تنشيط الاسواق المالية وذلك لسببين اساسيين:

- معظم الشركات الكبرى الاساسية مملوكة من الحكومات، وعملية التخصيص المطلوبة لزيادة حجم التداول في البورصة لا تجري كما يجب لاسباب سياسية.
- ان الكثير من الشركات الخاصة مملوكة من عائلات معينة من الصعب إقناعها او حملها على طرح اسهمها للتداول في البورصة خشية ان تفقد السيطرة عليها.

وفوق ذلك، فإن معظم بلدان الشرق الاوسط باستثناء قلة منها تحظر تملك الاجانب لأسهم شركاتها إلا في حدود ضيقة جداً، ولهذا يقول الخبراء ان الموضة الدارجة بانشاء بورصة في كل بلد لا يشكل بديلاً عن اجراء اصلاح اقتصادي حقيقي.

ويختلف الخبراء حول اهمية انشاء البورصات كوسيلة لدفع التطور الاقتصادي في البلدان النامية، وخصوصاً اذا كانت من البلدان الجديدة والصغيرة جداً.

وفي رأي هؤلاء ان المصارف في البلدان النامية، تشكل مصدراً للتمويل اهم بكثير من البورصات، لأن الكثير من تلك البورصات وخصوصاً في البلدان الفقيرة، شحيحة السيولة وبالتالي فهي عرضة للتقلبات الحادة، حيث يمكن ان ينفجر الوضع السياسي نتيجة لذلك، كما حدث اخيراً في البانيا وفي بنغلاديش.

ومن الخبراء الاقتصاديين من يفضل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية على شاكلة استثمارات مالية ملموسة مثل بناء المصانع والمزارع التي يصعب نقلها، بدل استثمار اموال في شركات محلية عن طريق البورصة لأن المستثمرين الاجانب قد يقررون فجأة بيع اسهمهم لاسباب لا علاقة لها بالشركات المحلية او بالاقتصاد المحلي مما يعرّض تلك الشركات وبلدانها وبورصاتها الى تقلبات غير محمودة العواقب.

الشركات الخمسون الأولى في الشرق الأوسط

الشركة	المرتبة	البلد	قطاع العمليات	الترسملية (بملايين الدولارات)
سابك	١	السعودية	مجموعة متنوعة	٩٩٢٠
اتصالات	٢	الامارات	هاتفية	٤٧٨٤
الراجحي المصرفية	٣	السعودية	مصرفية	٣٥١٢
ترك هافا يولاري	٤	تركيا	نقل جوي	٣٢٢٨
المؤسسة العربية المصرفية	٥	البحرين	مصرفية	٣٢٢٣
البنك السعودي ـ الاميركي	٦	السعودية	مصرفية	٢٧٧١
تيفا للصناعات الصيدليانية	٧	اسرائيل	ادوية	٢٧٦٢
بنك الكويت الوطني	٨	الكويت	مصرفية	٢٧١٤
بنك الرياض	٩	السعودية	مصرفية	٢٥٢٨
آك بنك	١٠	تركيا	عقارية	٢٢٢٨
سوليدير	١١	لبنان	هاتف	٢٠٤٩
بيزيك	١٢	اسرائيل	مصرفية	١٧١٧
بنك هابوعليم	١٣	اسرائيل	منافع عامة	١٦٩٢
سكيكو الوسط	١٤	السعودية	مصرفية	١٦٨٥
بنك لئومي	١٥	اسرائيل	مصرفية	١٥٩٧
البنك السعودي ـ البريطاني	١٦	السعودية	مصرفية	١٥٧٠
البنك العربي	١٧	الاردن	منافع عامة	١٥٠٠
سكيكو الغرب	١٨	السعودية	زراعة اسماك	١٤٨٠
الشركة العربية السعودية للاسمدة	١٩	السعودية	مجموعة متنوعة	١٤٧٧
كوك هولدينغ	٢٠	تركيا	مصرفية	١٤٢٦
تركيا إز بنك	٢١	تركيا	صناعية نفطية	١٣٨٠
بتكيم بترو ـ كيميا هولدينغ	٢٢	تركيا	سيارات	١٣٧٢
إيران خودرو	٢٣	ايران	مصرفية	١٣٦٨
البنك العربي الوطني	٢٤	السعودية	مجموعة متنوعة	١٣٦٦
صناعات كور	٢٥	اسرائيل	مصرفية	١٣٣٥
بنك دبي الوطني	٢٦	الامارات	مصرفية	١١٩٩
بنك الخليج	٢٧	الكويت	مصرفية	١١٦٠
البنك السعودي ـ الفرنسي	٢٨	السعودية	آلات صناعية	١١١٤
آر تشليك	٢٩	تركيا	مصرفية	١١٠٣
بيت التمويل الكويتي	٣٠	الكويت	مصرفية	١٠٩٧
بنك المشرق	٣١	الامارات	مصرفية	١٠٦٤
بنك ابوظبي الوطني	٣٢	الامارات	آلات صناعية	١٠٥٧
شركة الصناعات الوطنية	٣٣	الكويت	هاتفية	١٠٤٨
شركة الاتصالات النقالة	٣٤	الكويت	مصرفية	١٠٠٠
البنك التجاري المغربي	٣٥	المغرب	منافع عامة	٩٩٥
هاب باور	٣٦	باكستان	مواد بناء	٩٨٥
شركة الاسمنت السعودية	٣٧	السعودية	كيماويات متنوعة	٩٨٥
شركة الكيماويات الاسرائيلية	٣٨	اسرائيل	مصرفية	٩٤١
بنك الكويت التجاري	٣٩	الكويت	مجموعة متنوعة	٩٠٤
أونا	٤٠	المغرب	منافع عامة	٩٠٠
سكيكو شرق	٤١	السعودية	مصرفية	٨٩٧
بنك ابوظبي التجاري	٤٢	الامارات	مصرفية	٨٨٦
بنك الامارات العالمي	٤٣	الامارات	مصرفية	٨٨٣
بنك الخصم الاسرائيلي	٤٤	اسرائيل	هاتفية	٨٨٣
شركة اتصالات البحرين	٤٥	البحرين	مصرفية	٨٧٠
تركيا غرانتي بنك	٤٦	تركيا	مواد بناء	٨٣٢
شركة اسمنت اليمامة	٤٧	السعودية	مصرفية	٨١٦
بنك القاهرة السعودي	٤٨	السعودية	تكرير نفطي	٨٠٠
طيراس	٤٩	تركيا	مصرفية	٧٧٩
البنك التجاري السعودي المتحد	٥٠	السعودية	مصرفية	٧٧٣

تصنيفات «كابيتال إنتليجنس» المصرفية

خفض درجة «بنك قطر الإسلامي» و«بنك النيل» المصري

❑ أعلنت وكالة «كابيتال إنتليجنس» التي تتخذ من قبرص مقراً لها، عن خفض تصنيف «بنك قطر الإسلامي» من +BB للمدى الطويل و A-2 للمدى القصير الىBB وA-3 على التوالي، مع حالة مستقرة.

وعزي السبب في ذلك الى استقالة المدير العام للبنك حمد البدر الذي تسلم عمله في تموز/يوليو ١٩٩٦. لكن الوكالة في تصنيفها ركزت على المزايا الادارية وعلى الاستمرارية.

وكان منصب المدير العام في البنك الاسلامي المذكور قد شغر ثلاث مرات منذ ١٩٩٣، مما ينبىء بمتاعب على صعيد الإدارة العليا تمثلت ايضاً في استقالة عدد اخر من كبار الموظفين. وهذا البنك الذي يحتل المرتبة الثالثة بين البنوك القطرية من حيث الموجودات، هو الأول بين البنوك الاسلامية في البلاد. وقد هبطت ربحية البنك بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف نوعية موجوداته.

اما «بنك النيل» المصري فقد خفضت الوكالة تصنيفه من BB/A-3 للمدين الطويل والقصير الى B/-BBعلى التوالي، من غير أن تعطي رأياً في صورته المستقبلية.

ويحتل هذا البنك المرتبة الثامنة عشرة بين البنوك المصرية بموجودات قدرت بقيمة ٤١٨ مليون دولار، وهو بنك خاص تملك عائلة العيوطي غالبية أسهمه، بينما يتوزع الباقي على ٦٥٠ من المستثمرين الأفراد. والجدير بالذكر أن مؤسس البنك ورئيس مجلس إدارته عيسى العيوطي تجري محاكمته حالياً بتهمة تلاعب مزعوم في إعطاء القروض. وقد قدم البنك لوكالة التصنيف بياناته المالية المدققة لعام ١٩٩٤، فوجدت انها تختلف اختلافاً مادياً ملحوظاً عن الحسابات غير المدققة المقدمة سابقاً. ذلك ان البيانات المدققة تشير الى هبوط في الأرباح الصافية بنسبة ٩٧٪ بالغة ٢٦٥ الف جنيه فقط نظير أكثر من ١٠ ملايين جنيه في السنة السابقة. أما البيانات المقدمة من غير تدقيق، فقد أظهرت ارتفاعاً في الأرباح بنسبة ١٤٠٪ خلال ١٩٩٤ لتصل الى رقم خيالي مقداره ٢٣ مليون جنيه. أما الحسابات المدققة لعام ١٩٩٥ لم تنشر حتى الآن.

بروفيل

الجالس على الحراب...



❐ لا أحد يعرف ماذا فعلت وتفعل المملكة العربية السعودية بالكم الهائل من الأسلحة والأعتدة التي ابتاعتها على مر العقود الأخيرة بكلفة بلغت عشرات المليارات من الدولارات، فأصبحت الأفضل تجهيزاً بين جميع دول المنطقة، ربما باستثناء إسرائيل التي تملك صناعات حربية متطورة. ومع ذلك يردد بعض الخبراء الاستراتيجيين بين حين وآخر، أن المملكة السعودية غير قادرة على مواجهة عدوان كبير عليها بمفردها، قياساً على ما حدث بعد الغزو العراقي للكويت عندما اضطرت الى استقبال جحافل دولية متعددة الجنسيات.

والآن يتردد أن المملكة ممثلة بوزير دفاعها وطيرانها الأمير سلطان بن عبد العزيز، بصدد عقد صفقة جديدة مع شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية لشراء ١٠٢ طائرة حربية من طراز «أف ـ ١٦» مع لوازمها بكلفة قيل إنها تصل في النهاية الى حدود ٣٥ مليار دولار، لتحديث سلاحها الجوي ورفع مستواه.

وفور انتشار هذا الخبر أو تسريبه، تردد أن الولايات المتحدة سوف تزود إسرائيل في المقابل بطائرات «أف ـ ٢٢» التسللية التي لا تكشف تحركاتها أجهزة الرادار.

والواقع أن السعودية تملك في الوقت الحاضر أقوى وأفعل سلاح جوي بين دول الجوار، ومن طبيعة برامج التسلح في العصر الراهن، أنه لا بد من مواكبة التجدد في الأنظمة السلاحية، لئلا تذهب الخبرات والتكاليف السابقة سدى، ولا سيما إذا ظلت الأخطار الموجبة للتسلح في البداية قائمة وماثلة. ولذا يتساءل بعض الخبراء عن غاية السعودية من تجديد سلاحها الجوي، وهو في حالة ممتازة، بينما بقية جيشها أقل قدرة وكفاءة من طيرانها (راجع التحليل في الميزان الخليجي على الصفحة ٧ بعنوان: «رشوة» سياسية أم حاجة استراتيجية ؟»).

أما الخبراء الاستراتيجيون العارفون، ومنهم الأميركي أنطوني كوردسمان الذي ستنشر «الميزان» جانباً من دراسته المتقنة حول القوات العسكرية السعودية في التسعينات في عدد مقبل، فيؤكدون أن السعودية هي الوحيدة بين دول جنوب الخليج التي لديها مفهوم عصري لعمليات الدفاع الجوي. ويقول كوردسمان ان سلاح الجو السعودي لديه خبرة مرموقة في العمليات الدفاعية، وأن نظام الدفاع السعودي قد عدل أثناء حرب الخليج لتغطية الشمال والجنوب معاً تحسباً لهجمات جوية معادية من اليمن والسودان.

ويضيف كوردسمان، ان السعودية واصلت، بالتعاون مع سلاح الجو الأميركي، التحسين المطرد لأنظمة الدفاع الجوي بحيث تستطيع مواجهة التهديدات العراقية والإيرانية معاً.

فليس صحيحاً، إذن، أن الصفقة الجديدة المزمعة لشراء طائرات حديثة غايتها «رشوة» الولايات المتحدة، كما قيل، لأسباب سياسية، بعد التوترات التي ظهرت بشأن ملف التحقيق في انفجار الخبر الذي أودى بحياة تسعة عشر عسكرياً أميركياً وآخرين من جنسيات مختلفة في السنة الماضية.

والصحيح، كما يكشف كوردسمان في دراسته المشار إليها، هو أن المملكة العربية السعودية، بعد تمكنها من أنظمة ومفاهيم الدفاع الجوي الحديثة في التسعينات، تنوي الانتقال من الإطار الدفاعي الى الإطار الهجومي في القرن المقبل.

ومن الطبيعي أن كلفة مثل هذا الانتقال كبيرة، وربما مرهقة، لكن ذلك يذهب مذهب المثل اللبناني القائل: «إن من يريد أن يسكر لا يعدّ الأقداح»! ومع ذلك، فإن الخبراء الاستراتيجيين يؤكدون أن مثل هذا الانتقال في بلد كالسعودية لن يكون سهلاً حتى مع توفر الموارد اللازمة، وحتى مع الدعم الأميركي والبريطاني، لأن المفهوم العسكري بكامله سوف يتغير تبعاً لذلك، ولأن نقاط الضعف التي برزت في التخطيط والسيطرة أثناء حرب الخليج تشير الى أن سلاح الجو السعودي يحتاج الى وقت طويل وتدريبات شاقة للقيام بعمليات على نطاق واسع بمفرده.

وقد يكون أن أهل الجزيرة العربية المعاصرين، ينظرون الى سوابق الطيران، نظرة السلف من الاعراب القدامى الى سوابق الخيل التي قالوا فيها: إذا مشى ردى، وإذا عدا دحا، وإذا استقبل أقعى، وإذا استدبر جبى، وإذا اعترض استوى!

لكن التحديث المستمر للأسلحة، بصرف النظر عن الكلفة، يمثل تحدياً استراتيجياً للقدرات الذاتية، ولأهداف الآخرين، مما يحمل معه إمكانية استمرار سباق التسلح في المنطقة. فوجود الأسلحة القوية هو بحد ذاته من أسباب الحروب والصراعات. وفي ذلك قال الزعيم الالماني المعروف في القرن الماضي أوتو فون بيسمارك: «إنك تستطيع أن تفعل أي شيء بالحراب ... سوى أن تجلس عليها»!

فهل يشحذ الأمير سلطان حرابه ... ليجلس عليها!

الضيف

جاك نصر يروّض صناعة السيارات البريطانية

لبناني أسترالي يقود «فورد» الأميركية في أوروبا!

❐ شهدت صناعة السيارات البريطانية هزة عمالية في الأسابيع الأخيرة، عندما حاول رئيس شركة «فورد» الأميركية للسيارات في أوروبا الأسترالي اللبناني الأصل (٤٩ عاماً) بتسريح ١٣٠٠٠ عامل من مصنع الشركة في هايلوود، بسبب الخسائر وضعف الانتاجية. لكن نصر المعترف له بأنه إداري بارع ما لبث أن توصل الى حل وسط مع العمال يقضي بتسريح ٨٩٠٠ عامل فقط!

وقد وصل جاك نصر الى المركز القيادي في «فورد» لامتلاكه المؤهلات اللازمة، فضلاً عن أنه كمعظم اللبنانيين أو المتحدرين من أصل لبناني يتقن عدة لغات عالمية منها، بالإضافة الى الإنكليزية، العربية، والاسبانية، والبرتغالية.

وقبل أن يتسلم نصر دفة قيادة شركة السيارات الأميركية في أوروبا، حيث ترك بصماته بتبني إنتاج طراز «كا» المصغر، تسنم مسؤولية الشركة في أميركا الشمالية، ثم في أميركا الجنوبية وفي حوض الباسيفيكي وإفريقيا، قبل أن يتسلم رئاسة مجلس الإدارة في أوروبا لفترة قصيرة دامت ١٨ شهراً في ١٩٩٣.

وتقول مصادر «فورد» إن كفاءة جاك نصر الإدارية وأسلوبه الهجومي في طرح أفكاره والدفاع عنها بثقة عالية بالنفس، جعلاه شخصاً لا يستغنى عنه في الشركة وخصوصاً لدى رئيس مجلس الإدارة البريطاني المولد اليكس تروتمان، ولا سيما أنه نجح في فرض خطته لتأهيل «فورد» للقرن المقبل قبل إيفاده على وجه السرعة قبل خمسة أشهر الى القارة الأوروبية ليعالج تعثر الشركة هناك في وجه المنافسة الشديدة مما قلص نصيبها في الأسواق الأوروبية.



FT

ولا يقتصر اهتمام جاك نصر بصناعة السيارات على الناحية الإدارية في هذه الصناعة، بل يتعداها الى الاهتمام بالسيرات ذاتها، ليعكف على اقتناء مجموعة منها غالية الثمن بينها واحدة من طراز «فورد موستانغ ١٩٦٦»، وأخرى من طراز «جاغوار إي تايب»، وواحدة من طراز «أستون مارتن ١٩٦٠».

ويشهد عارفوه بأنه يتقن فن لي الأذرع في المفاوضات، مقروناً بقابلية للمسايرة حيث يلزم، وبقدرة على استنهاض الحماس والحمية لدى العاملين معه.

وطريقته في المفاوضات تقوم على إيصال الأمور الى حافة الإنهيار قبل الدخول في التسوية. ففي أواخر الثمانينات ظل شهراً كاملاً بلا انقطاع يفاوض النقابات العمالية القوية والمتطرفة في الأرجنتين، حيث احتجزه العمال رهينة ليلة كاملة، قبل أن يصل معهم الى اتفاق يقضي بتسريح أعداد منهم.

ولعل الحدث الأهم الذي بنى عليه شهرته ومكانته في «فورد» هو قراره إغلاق مصنع جديد في الفيليبين في وجه معارضة محلية شديدة، وكان بعد حديث العهد في منصبه، وقبل مواجهته النقابات الأرجنتينية بسنوات.

أما في بريطانيا، ولكي يبقي خطاً للرجعة يحفظ علاقات طيبة مع الحكومة، فقد عزف عن احتمال إغلاق المصانع كلية، مكتفياً بتقليص حجمها، لقاء تعهد العمال بالمرونة وبزيادة الانتاجية قبل إقرار بناء مصنع حديث لطراز جديد بعد السنة ٢٠٠٠.

يكفي أن جريدة «فاينانشال تايمز» قالت عنه «إن إخلاصه وتفانيه في عمله، وحيويته، وقدرته على الحسم والبت، جعلته في منزلة متميزة لوحده بين أقرانه الأشداء»!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL
مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري
المكاتب: Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873
بناية عيتاني - الطابق التاسع شارع التنوخيين راس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران
التوزيع في أنحاء العالم: Johnsons International Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454
الاعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873
REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738